وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الاستراتجية والعسكرية

تخصص: الدراسات الدولية والاستراتجية

الموضوع :

سياسات الأمن القومي لروسيا الاتحادية (1991-2013): التحديات و الرهانات الجديدة.

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الدراسات الدولية والاستراتجية.

من اعداد الطالب :

اشر يوبا

تحت اشراف الأستاذ:

خواص مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة:

مسيح الدين تسعديث..... رئيسة اللجنة

خواص مصطفى..... مشرف ومقرر

فليسي نرجس..... مناقشة

السنة الدراسية: 2014/2013.

﴿نرفع درجات من نشاء و فوق كل ذي علم عليم﴾

سورة يوسف الآية 76

إني رأيت أنه لا يكتب انسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، و لو زيد هذا لكان يستحسن، و لو قدم هذا لكان أفضل، و لو ترك هذا لكان أجمل، و هذا من أعظم العبر، و هو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

العماد الاصفهاني.

كلمة شكر و تقدير:

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل المتواضع، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف خواص مصطفى. دون أن ننسى المشرفة على التربص على مستوى وزارة الشؤون الخارجية.

كما لا ننسى أن نشكر كل العاملين بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، من إداريين، وأساتذة، وموظفين ...

الاهداء:

إلى والدي حفظهما الله عز وجل

إلى أخواتي تين هينان، سكورة، سميرة، لونيس وميليسا وإلى زوج أختي وابنتها الصغيرة إيناس

إلى جدتي، المرأة الصبر، إلى جدي رحمه الله

إلى رفيقتي في الحياة، أدام الله المودّة بيني وبينها

إلى أخي في الله غدار سليمان رحمه الله

إلى أختي في الله مولوج هيندة

إلى إخواني في الله الأخ الصديق مطمور وإلى كل من بورغيدة خالد، بوتخيل رابح وقريش مراد وإلى من أتاح لي الله الفرصة لمعرفتهم سعداوي معاوية، الصيد محمد، نعمون عبد الحميد، هلال فؤاد، حجال أمين وغيرهم من لم يتم ذكرهم...

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا أن أكون قد وفقت بأن أوفيته حقه من الدراسة والبحث.

مقدمة :

إن انهيار الكتلة الشرقية مع سقوط الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى دول مستقلة، أدى إلى إحداث تغييرات جذرية على الساحة الدولية، بتغيير بنية النظام الدولي من القطبية الأحادية إلى القطبية الثنائية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية،ببروز العديد من الفراغات الاستراتيجية خاصة في المجالات الجيوبوليتيكية التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي، وهكذا برزت روسيا الجديدة أي ما يعرف اليوم بروسيا الاتحادية بحكم أنها وريثته الشرعية من الناحية القانونية، والعسكرية. لكنها بالمقابل ورثت مكامن الضعف خاصة المصاعب الاقتصادية والنزعات القومية والعرقية المطالبة بالاستقلال والخلافات الحدودية مع دول الجوار

فروسيا التي كانت في عهد السوفييت صاحبة إمبراطورية عظمى وزعيمة كتلة أيديولوجية كبرى، مشكلة من الدول التابعة الممتدة حتى قلب أوروبا وبحر الصين الجنوبي، أصبحت باختصار دولة قومية تعاني المصاعب ولا تملك منافذ جغرافية إلى العالم الخارجي وخاصة البحرية منها، إضافة إلى كونها معرضة للاستنزاف من جيرانها.

لقد أصبحت روسيا تعيش فترة بالغة الخطورة والضبابية، فمن دولة كانت تعد القوة العظمى في العالم الند للولايات المتحدة الأمريكية وقائدة لثاني أقوى حلف عسكري في العالم، إلى دولة عادية تعاني مخاض التحول من منطق الإمبراطورية إلى منطق الدولة، أين وجد الشعب الروسي وقيادته نفسيهما أمام حقائق مرة وصارخة في آن واحد: فلا قوات تقليدية ثقيلة، ولا دول في شرق أوروبا تسير في فلكه، إذ انشقت باقي الجمهوريات المستقلة، ولم يعد يجمع بينها وبين روسيا سوى منطق الند والخلاف.

كما وجد الشعب الروسي وقياداته أيضا الولايات المتحدة الأمريكية وكأنها حسمت أمر السيطرة على العالم لوحدها، التي انطلقت على المسرح الدولي كقطب واحد مستغلة بذلك حالة الوهن الداخلي والتراجع الواضح للدور الروسي على الساحة الدولية الناتج عن حالة الانهيار، لتجسيد حالة الانتشار في إطار سياساتها العالمية لتحقيق الهيمنة، ففقدان روسيا احترامها دوليا كان له أثر كبير على نفوس الروس خاصة مع حصول حرب على حدودها وضد أعز أصدقائها في صربيا ولم تستطع أن تحرك ساكنا.

لكن بالرغم من كل هذا فإن حلم القوة العالمية لم يفارق الروس وقادتهم، فمنذ الثامن من ديسمبر لعام 1991 لم يعد هناك وجود للاتحاد السوفيتي كحقيقة جيوسياسية وموضوع للقانون الدولي، من هنا ظهرت تساؤلات جديدة حول البناءات الكبرى للفضاء الروسي الجديد، وأسس استراتيجيات وسياسات أمنها القومي في مسايرة التحولات والتطورات العالمية الواقعة بعد الانهيار، وذلك رغم كل الصعوبات والعراقيل الداخلية والضغوطات الخارجية التي واجهتها وتواجهها حتى يومنا هذا في شتى الميادين، حيث ظل هذا الحلم يفرض نفسه بقوة على الزعامة الروسية وخاصة الزعامة الآنية مع وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم الذي مكن من استعادة التماسك السياسي لروسيا.

أهمية الموضوع:

بات "الأمن القومي" من أكثر المواضيع استقطابا للدراسة والبحث العلمي في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية لما له من ارتباط بجملة التحولات والمتغيرات الدولية ذات الانعكاس الداخلي للممارسة السياسية والخيارات الاقتصادية والتوجهات المجتمعية في العديد من الدول، لاسيما مع انقضاء عهد الثنائية القطبية التي حل محلها "نظام دولي جديد" ميزته الأساسية القطبية الأحادية التي تقلصت في ظلها حدود الخلاف والمنافسة إلى أدنى الحدود والمستويات، خاصة وقد أفرزت أشكالا جديدة من التهديدات، الأخطار والنزاعات التي أعطت رؤى وتصورات جديدة خاصة بمفهوم، محددات، مستويات وأبعاد الأمن.

روسيا كدولة كانت محور هذا التغيير وذلك مع انهيار الإتحاد السوفيتي لما كان لهذا الحدث من انعكاسات وخيمة على المستويين الداخلي والخارجي "إقليمي كان أو دولي" وذلك من خلال التغيير في موازين القوى بتقلص وزن ومكانة روسيا إقليميا ودوليا مع تفكك المعسكر الشيوعي وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة عظمى تسيطر على مقاليد السياسة الدولية.

المشكلة:

- ✓ في ظل التغيرات والتطورات الدولية والإقليمية المتتالية التي يعرفها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وما صاحبها من تغير في مفهوم الأمن ومحدداته وأبعاده... كيف يمكن تقييم سياسات وإستراتيجيات الأمن القومي لروسيا الاتحادية؟

الأسئلة الفرعية: جاءت الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ✓ كيف يتحدد مفهوم "الأمن القومي" تبعا للتغيير المفاهيمي الذي طال المسلمات والمقاربات التي كثيرا ما استند إليها في تحديد مفاهيمه و بيان تعريفاته، مستويات وأبعاده؟
- ✓ ما هي ميادين تجسيد الأمن القومي الروسي؟
- ✓ ما مدى فعالية ونجاعة السياسات المنتهجة من طرف القادة الروس في مواجهة تحديات ورهانات اليوم والمستقبل، على المستويين الداخلي والخارجي (إقليميا ودوليا)؟

الفرضيات:

- ✓ شكل وصول فلاديمير بوتين إلى الرئاسة نقطة التحول التي من خلالها استطاع الروس بعث حلم القوة الذي راودهم وذلك بالعمل منذ البداية على البناء الداخلي والنهوض بقدراتها الشاملة، وساعده في ذلك المعطى الطاقوي بحكم الامكانات والقدرات التي تمتلكها روسيا، والتي تمكنها من التصدي للتهديدات التي تواجهها.

✓ يعتبر التحرك الأمريكي والأوروبي على الحدود الروسية الهاجس الأساس الذي يوجه القادة الروس في رسم سياسات وبناء استراتيجيات أمنهم القومي.

مجالات الدراسة:

الإطار المكاني: إن اهتمامنا بدراسة إشكالية "سياسات الأمن القومي لروسيا الاتحادية" لمن الأهمية كون روسيا النموذج الأمثل لفهم موضوع "الأمن القومي" ذلك لما لهذه الدولة من وزن ومكانة دولية اليوم رغم كل الصعوبات والمشكلات التي واجهتها منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

الإطار الزماني: تحددت الدراسة بالفترة الزمنية الممتدة ما بين 1991-2013 لسببين هما:

1- فترة 1991 -1999 تم اعتمادها كمرحلة أولى لبداية الدراسة وذلك: لأنها فترة كل التحولات التي شهدها العالم بالعموم (السياسة الدولية)؛ ففي هذا الجانب، المتعلق بالشأن الدولي تعتبر سنة 1991 تاريخ لنهاية نظام دولي وبداية آخر وذلك باختفاء الإتحاد السوفيتي كحقيقة جيوسياسية وموضوع للقانون الدولي. وروسيا بالخصوص (موضوع الدراسة) وذلك لكونها مركز هذه التحولات الكبرى التي غيرت من مجرى العلاقات الدولية.

2- أما الفترة الممتدة مابين 2000 و 2013 فتم اعتمادها لأهميتها في تتبع مسار التحولات الكبرى التي عرفتها روسيا مع تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة، وذلك من خلال التغيير الجذري في السياسات والإستراتيجيات المتبعة من طرف سابقيه، محاولة منه استعادة هيبة ومكانة روسيا الدولية.

الأهداف العملية والعلمية للدراسة:

أسباب اختيار الموضوع:

يقف وراء اختيار "سياسات الأمن القومي لروسيا الاتحادية 1991-2013: التحديات والرهانات" كموضوع، مجموعة من الدوافع والحوافز الموضوعية والذاتية.

فعن الدوافع الموضوعية، يشكل موضوع الأمن القومي لروسيا –بتقدير الباحث- أحد أهم مجالات البحث في ميدان الدراسات الاستراتيجية والدولية، وأكثرها طرحا للإشكاليات التي من شأنها بعث مشاريع بحثية وإنتاج معرفي على قدر من الأهمية لاسيما وأن روسيا تبقى من الفاعلين الرئيسيين على الساحة الدولية.

الميل الشخصي لمعالجة الموضوع وكذلك طبيعة التخصص لعبت دورا هاما وأساسيا في معالجته كونه مرتبط بالجانب الإستراتيجي العسكري، مع الرغبة في إثراء المعرفة العلمية في هذا المجال كون المنطقة التي تتموقع فيها روسيا من أهم المناطق حساسية في العالم (المنطقة الأوراسية).

الدراسات السابقة:

استقطب موضوع "الأمن القومي" اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين، الشيء الذي انعكس على تنوع واختلاف الدراسات العلمية في هذا الإطار، ولعل من أهم النماذج ذات الصلة بالموضوع نموذج فيدرالية روسيا الجديدة (التي كانت مسرح للأحداث التي غيرت من مجرى السياسة الدولية ...). ومن الأعمال التي أجريت في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- ✓ دكتوراه لـ"لمى مضر الأمارة" بعنوان: الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية.
- ✓ كتاب لـ"دي هاس مارسيل" بعنوان: السياسة الأمنية الخارجية لروسيا في القرن الواحد والعشرين...
- ✓ مذكرة ماجستير لـ"رماش يوسف" بعنوان: روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف.

المناهج والمقاربات والنظريات:

المنهج المعتمد:

المنهج المقارن: إن اعتماد المنهج المقارن لمن الضرورة في هذه الدراسة وذلك لما يكتسبه من الأهمية للمقارنة بين فترتين اثنيتين (فترة بوريس يلتسن وفترة فلاديمير بوتين).

فالمقارنة لغة تعني المقابلة، والأصل في المقارنة هو السعي بها إلى الوقوف على أوجه الشبه والاختلاف بين أنظمة اجتماعية معينة بقصد الكشف عن دلالتها. فلا يتصور بحال من الأحوال أن تعقد مقارنة بين أحداث أو نظم لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية يستطيع الباحث أن يتخذها أساسا للمقارنة. بعبارة أخرى، المقارنة لا تجوز في إطار التفسير العلمي إلا بين أحداث أو نظم تشتبه في حد أدنى من الملامح العامة، وفي درجة التركيب في نفس الوقت.

المقاربات المعتمدة:

- ✓ المقاربة الواقعية الأمنية: و التي تجعل من مصلحة الدولة وأمنها الوحدة الأساسية والمرجع المحوري لتحليل سلوكيات الدولة وتوجهاتها في تفاعلاتها الدولية.

- ✓ مقاربة الأمن الشامل: تشتمل على مختلف محددات الطرح الحديث لأشكال الأمن في صوره الجديدة من دون تجاهل أساسيات الطرح التقليدي.

النظريات المعتمدة:

لقد سعت الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع من خلال اعتماد مجموعة من النظريات وذلك لإبراز توجه سياسات الأمن القومي لروسيا الاتحادية منها:

- ✓ النظرية الواقعية: لاعتمادها على مفهومي الأمن والمصلحة الوطنية من خلال التركيز على قضايا السياسات العليا والأمن العسكري للدولة القومية، حيث تساعد هذه الأخيرة على فهم سلوك وتوجهات الدول على الساحة الدولية.
- ✓ وكذا الاعتماد على المدرسة الليبرالية التي تركز على أهمية الأطر القانونية الدولية والقضايا الاقتصادية باعتبارها أحد ركائز صنع استراتجيات الأمن القومي.
- ✓ بالإضافة للمدرسة الجيوبوليتيكية باعتبارها تركز على نظرية المجال الحيوي التي ترتبط بأهمية ودور الموقع الجغرافي في تحديد سياسات الدول القومية.

تنظيم الدراسة: استنادا إلى المشكلة وفرضيات الدراسة، سيتم معالجة الموضوع وفقا للبناء المنهجي التالي:

الفصل الأول: اختص هذا الفصل الأول بتقديم الإطار النظري المفاهيمي لموضوع الأمن القومي، بعرض مختلف الطروحات الحديثة لهذا المفهوم من خلال التطرق للتغيير الذي حصل على المستوى المفاهيمي، على مستوى الفاعلين وعلى مستوى طبيعة المهددات (الأبعاد الجديدة والمحددات المختلفة للأمن القومي)، دون تناسي الطرح التقليدي لهذا المفهوم الذي يبقى سائرا رغم كل التغيرات التي طرأت عليه اليوم.

الفصل الثاني: اهتم هذا الفصل بدراسة روسيا الاتحادية مابين فترة 1999/1991: مسار التحولات الكبرى في روسيا ما بعد الإنهيار. من خلال التطرق إلى متاعب روسيا وتراجع تأثيرها الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فترة بوريس يلتسين. والذي جاء في ثلاث مباحث: (تحولات البيئة الداخلية، تحولات البيئة الإقليمية وفي آخرها تحولات البيئة الخارجية).

الفصل الثالث: اهتم هذا الفصل بدراسة روسيا الاتحادية مابين فترة 2013/2000: وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة والوجه الجديد لروسيا في تفاعلاتها وتعاملاتها الدولية. والذي جاء أيضا في ثلاث مباحث: (وسائل تفعيل الدور الروسي على الساحة الدولية، روسيا وعلاقاتها مع الغرب وفي آخرها روسيا عبر العالم).

صعوبات الدراسة: تكمن صعوبات الدراسة التي يمكن أن تعترض الباحث في معالجة موضوع كهذا في كونه من أكثر المواضيع تشعبا، حيث يصعب الإلمام بكل جوانبه، إلى جانب قلة الكتابات باللغة العربية الذي ساهم بشكل أو بآخر في تعطيل هذا العمل.

ملخص:

الملخص:

أسفرت نهاية الحرب الباردة عن حدوث تغيرات وتحولات كبرى في السياسة الدولية، كان محورها الفضاء السوفيتي السابق. فمع انهيار الاتحاد السوفيتي والأيديولوجية الشيوعية في العالم، ظهرت إلى الوجود روسيا الفيدرالية. هذا الحدث أدخل الروس في أزمة هوية سياسية ووطنية في نفس الوقت، جعل منهم يحاولون تحديد الذات؛ ماهي روسيا الجديدة؟ من تكون؟ وما موقعها في عالم ما بعد الحرب الباردة؟ حيث وبعد حوالي عقدين ونصف من الزمن يبقى صانعوا القرار في روسيا وبالرغم من اختلاف توجهاتهم وتصوراتهم لما يجب أن تكون عليه دولتهم يسعون إلى بناء سياسات أمنهم القومي على الشكل الذي يحفظ لهم مصالحهم الحيوية عبر العالم، ويدعم لهم استعادة مكانة دولية يعتد بها، للوقوف في وجه التحديات والرهانات المختلفة التي تواجههم.

سنحاول من خلال هذا العمل اعتماد دراسة مقارنة بين حقبتين اثنتين بالخصوص: فترة حكم يلتسين وفترة فلاديمير بوتين. بمحاولة تبيان خطوط الاستمرارية والتغير في صوغ سياسات الأمن القومي الروسي.

Résumé :

Presque deux décennies et demie après l'effondrement de l'Union-Soviétique et de l'idéologie communiste, qui a plongé la Russie dans une crise d'identité à la fois politique et nationale du fait des transformations profondes de la politique mondiale. Cela a rapidement conduit les russes à s'interroger sur leur identité, sur la nature de leur Etat et par la même sur la politique de sécurité nationale à adopter. D'où surgissent ces interrogations; qu'est ce que la Russie? Qui est-elle ? Quelle est sa position dans le monde post-guerre froide ? Les dirigeants Russes par différence de leurs orientations et présentations de ce que doit être leur Etat, tendent à construire des politiques de sécurité nationale qui leurs permettent de garantir leurs intérêts vitaux à travers le monde, et de redonner à la Russie son rang de grande puissance sur la scène international, et ce pour faire face aux différents défis et enjeux dont la Russie est confrontée.

On essayera plus précisément dans ce travail de faire une étude comparative entre deux périodes importante (période du président Eltsine et celle du président Poutine), tout en essayant de dégager les lignes de continuité et de changement dans les politiques de sécurité nationale de la Russie depuis 1991.

فهرس المحتويات:

ملخص:

مقدمة: ..... أ

الفصل الاول: الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية 1

المبحث الأول: ايتيمولوجيا الأمن واستخداماته 1

المطلب الأول: تحديد مفهوم الأمن لغويا واصطلاحا 1

1) الأمن لغة 1

2) الأمن اصطلاحا 2

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الأمن 2

1) مكانته في الإسلام 2

2) تطوره عبر الحضارات 3

3) تطوره عبر المدارس الفكرية 4

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي وخصائصه..... 9

المطلب الأول: التأثيرات المختلفة التي ساعدت على بروز مفهوم الأمن القومي..... 10

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي في فترة ما بعد الحرب الباردة..... 13

1) تعريفات 13

2) المفاهيم الأمنية الجديدة: 16

✓ الأمن الإقليمي 16

✓ الأمن الجماعي 16

✓ الأمن الدولي 17

✓ الأمن العالمي 18

✓ الأمن الإنساني 18

المطلب الثالث: خصائص الأمن القومي ومميزاته..... 19

1) التركيب 19

2) الشمول 20

3) الثبات 20

4) التنوع 20
المبحث الثالث: محددات الأمن القومي، مهدداته و أبعاده 21
المطلب الأول: محددات الأمن القومي..... 21
1) محددات البيئة الداخلية 21
2) محددات البيئة الخارجية 22
المطلب الثاني: مهددات الأمن القومي 24
1) العلاقة بين مفهومي: "الأمن والتهديد"..... 24
2) عملية تحديد مصادر التهديدات 25
3) أنواع التهديدات 26
المطلب الثالث: أبعاد الأمن القومي 26
1) البعد العسكري: ويمثله الأمن العسكري 26
2) البعد السياسي: ويمثله الأمن السياسي 26
3) البعد الإقتصادي: ويمثله الأمن الاقتصادي 27
4) البعد الاجتماعي: ويمثله الأمن الاجتماعي..... 28
5) البعد البيئي: ويمثله الأمن البيئي 29
الفصل الأول: روسيا وتداعيات ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي 31
المبحث الأول: تحولات البيئة الداخلية..... 31
المطلب الأول: الجانب المؤسساتي 31
المطلب الثاني: الجانب السياسي 33
المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي والمالي 38
المطلب الرابع: الجانب الاجتماعي 42
المطلب الخامس: الجانب العسكري 43
المبحث الثاني: تحولات البيئة الإقليمية 44
المطلب الأول: الخريطة الجيوسياسية لروسيا ما بعد الانهيار 44
المطلب الثاني: أثارها وانعكاساتها على روسيا 48
المطلب الثالث: السياسة الروسية تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة 51
المبحث الثالث: تحولات البيئة الدولية 53

المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي والقيادة الأمريكية للعالم 54
المطلب الثاني: المنطقة الأوراسية محل تنافس دولي..... 55
المطلب الثالث: توجهات السياسية الخارجية الروسية في ظل حكم يلتسين 57
الفصل الثالث: روسيا في مواجهة الرهانات والتحديات العالمية (2013/2000) .. 61
المبحث الأول: وسائل تفعيل الدور الروسي على الساحة الدولية..... 61
المطلب الأول: التحولات الكبرى في السياسات الاقتصادية لروسيا بوتين..... 61
المطلب الثاني: إعادة هيكلة المجمع الصناعي العسكري 65
المطلب الثالث: إصلاح العقيدة الدبلوماسية و الاستراتيجية 67
المبحث الثاني: علاقات روسيا مع الغرب..... 71
المطلب الأول: العلاقات الروسية –الأوروبية 71
المطلب الثاني: العلاقات الروسية –الأمريكية 75
المطلب الثالث: روسيا والناتو 78
المبحث الثالث: روسيا عبر العالم..... 85
المطلب الأول: روسيا و القوى الصاعدة الآسيوية 85
أولا : العلاقات الروسية –الصينية..... 85
ثانيا : العلاقات الروسية –الهندية 88
ثالثا : العلاقات الروسية –الإيرانية 90
رابعا : العلاقات الروسية –التركية 91
خامسا: العلاقات الروسية –اليابانية 93
المطلب الثاني: تعزيز العلاقة مع دول أمريكا اللاتينية 94
المطلب الثالث: تفعيل الوجود الروسي داخل القارة الإفريقية 95
خاتمة: 97
الملاحق: 99
قائمة المصادر والمراجع: 107
فهرس المحتويات: 116

الفصل الأول: الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية

تمهيد:

يمثل مصطلح الأمن القومي* *"Sécurité National"* صورة مفاهيمية وتطبيقية لمصطلح عام هو الأمن *"Sécurité"*. ولأن فهم ما هو خاص وتحديد مضمونه وإدراك طبيعته وخصائصه، يتطلب ويشترط فهم ما هو عام وتحديد مضمونه وإدراك طبيعته وخصائصه، كان لزاما علينا في هذا الفصل الأول من الدراسة اعتماد التقسيم المنهجي القائم على أساس الانتقال من الكل "مفهوم الأمن" نحو الجزء "مفهوم الأمن القومي".

المبحث الأول: ايتيمولوجيا الأمن واستخداماته

يعتبر مفهوم "الأمن" من المفاهيم الشائعة التداول والاستخدام، ومع ذلك فإنها تتسم عموما بالغموض وعدم التحديد، شأنها في ذلك شأن معظم المفاهيم الإنسانية التي تدور حول الإنسان ومجتمعه ذلك أن مفهوم الأمن يعتبر غامضا حيث تتعدد معانيه، ويعتبر غير محدد حيث تتباين أنماطه ودرجة شموله.[1]

وإذا كان من الممكن نظريا تحديد بعض السمات الضرورية للأمن، التي بدونها لا يتوفر، إلا أن تقديم تعريف جامع مانع للأمن تكتنفه بعض الصعاب، فهو يتعلق بكل من الفرد والمجتمع في نفس الوقت...

و مع ذلك سوف نحاول تحديد بعض السمات والأشكال العامة لمفهوم الأمن بالدرجة التي تكفي لتتبع أثر انتشاره والتغيرات التي طرأت عليه حتى مرحلة ما بعد الحرب الباردة مع ظهور مفهوم الأمن القومي.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الأمن لغويا واصطلاحا

1- الأمن لغة: الأمن لغة هو نقيض للخوف، وبالتالي هو شعور بالأمان والطمأنينة، وإحساس بأن حياة الفرد ومصالحه وكذلك مصالح وطنه وجماعته وأسرته مصونة ومحمية.[2]

---

* يستخدم مصطلحا وطني وقومي في هذه الدراسة بمعنى واحد دون تمييز. للإشارة تم اعتماد مصطلح "الأمن القومي" لأنه الأكثر تداولا واستخداما.

[1] - عاطف عبد الفتاح عجوة، **أثر انتشار الأمن في دفع مسيرة الأمة نحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات**، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المكتبة الأمنية، أبحاث الندوة العلمية السابعة عشر التي عقدت بالمركز، أبريل 1986)، ص. 83.

[2] -**المرجع نفسه**، ص. 48.

لقد اجتمعت الدلالات اللغوية على اعتبار الأمن لفظا يعبر عن الإحساس بالطمأنينة وغياب الشعور بالخوف.[1]

أمّا عن اللغات الأجنبية، فيعود أصل "الأمن": "*Sécurité*" إلى الكلمة اللاتينية *"Securitas"* التي تجد أصلها في كلمة: *"Securus"*. جاء في القاموس الفرنسي *"Le Robert"* أن الأمن هو: «حالة ذهنية تعطي الثقة بالشعور بالأمان للشخص بعدم وجود خطر... الأمن: أمان، هدوء، ثقة، إحساس بالراحة... حالة اطمئنان ناتجة عن غياب الخطر بمعنييه المادي والمعنوي».[2]

وهو المعنى ذاته المتضمن في اللغة الإنجليزية حيث جاء في-قاموس أكسفورد-*"Oxford"* : « أن تكون آمنا هو أن لا تشعر بالتهديد والقلق أو بوجود خطر... الأمن هو حالة شعورية يحس بها الفرد بوصفه مسؤولا أو مواطنا عاديا يشعر فيها بالأمان من أذى الأخرين».[3]

2- الأمن اصطلاحا: يمكننا بادئ ببدء القول بأن مصطلح الأمن يعني: «السلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واستمرار مقوماتها وشروطها، بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر. وبحكم الدلالة العامة والشاملة لهذا المعنى، في كل ظرف وزمان ومكان، فقد أصبح الأمن المطلب الأول لكل الكائنات الحية، والهدف المحرك لنشاطاتها، والمتغير الحاكم لتفاعلاتها، المتحكم في علاقاتها».[4]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم الأمن

1- مكانته في الإسلام: تعددت مواطن ذكر "الأمن"في القرآن الكريم –المصدر الأصلي للتشريع الإسلامي-ما دّل على ماله من أهمية في الإسلام، من أمثلة ذلك:

(الآية ٥٥ من سورة النور): ﴿وعد الله الذين أمنوا منكم وعملوا الصّالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكّننّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنّهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون﴾، وفي (الآية ٤ من سورة قريش): ﴿الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف﴾.[5]

---

[1]- منصور لخضاري، **استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**، أطروحة دكتوراه (تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 03، جويلية 2013)، ص. 29.

[2]- *Alain-Rey, Debove-Josette Rey, Le Petit Robert 2011,* ***Dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française****, Nouvelle édition millésime Paris 2011, p. 2339.*

[3] - *Wehmeier-Sally,* ***The Oxford Avanced Laerner's: Dictionary of Current English****, Oxford University Press, Seventh Edition 2006, p p. 1320-1321.*

[4]- محمد مسعود عبد الله، عباس مراد علي، **الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية** (بنغازي-ليبيا، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، 2006)، ص. 14.

[5]- **القرآن الكريم.**

يقود التمعن فيما ورد من ذكر لـ"الأمن" في القرآن الكريم استخلاص توافق سياق إيراده مع المعاني اللغوية السابق ذكرها حين تعريف الأمن لغة، إذ يمكن قراءة نفس الدلالات التي تضمنتها أمهات القواميس ومعاجم اللغة العربية موافقة بل ومستخلصة من مختلف القيم التي تضمنها البيان القرآني اللغوي.

2- تطوره عبر الحضارات:

أ- الأمن عند اليونان:

لقد شكل الأمن عند اليونان مرتكزا رئيسيا، حيث اتخذت مختلف الأفكار والدراسات التي اهتمت بهذا المفهوم شكلا فلسفيا، حيث اشترط الفلاسفة اليونانيون، لوجود مجتمع متحضر وآمن، ارتباطه بالإطار السياسي الذي يجعل منه "دولة مدينة"، ليكون الإنسان المجتمعي المتحضر الآمن، هو وحده إنسان "دولة المدينة" ومواطنها.

لقد حدد أفلاطون الصورة الفاضلة لدولة المدينة ومواطنها، ربط أمنها بتقسيم العمل وفقا لقدرات الإنسان، التي جعل المرتبة الثانية فيها للقدرة على حماية الأمن والدفاع عن المدينة.

كما عالج أرسطو مسألة الأمن من منظور مقارب لأستاذه أفلاطون، حين ربط وجود الإنسان المتحضر بوجود المجتمع السياسي، الذي رأى أن مثاله الوحيد هو "دولة المدينة". واعتبر أن أخطر ما تواجهه دولة المدينة هو التفاوت الطبقي الحاد بين مواطنيها أو طبقاتها والذي هو نتيجة لـ" اللأمن"الذي يمكن أن يمس هذه الدولة المدينة.[1]

ب- الأمن عند الصينيين:

من أهم المساهمين في مجال الأمن في الحضارة الصينية هو المفكر الفيلسوف سان تزو- *Sun Tsu*- الذي ركز على الشروط العسكرية الاستراتيجية في شرحه ضرورة الأمن وشروط تحقيقه، وذلك في كتابة "فن الحرب".[2]

ج- الأمن عند الرومان:

لقد أعطت المدارس الفلسفية والقانونية والسياسية في الإمبراطورية الرومانية طابعا عالميا للأمن، يناسب الطبيعة العالمية للدول الإمبراطورية، كما ربطته أيضا بالاستقرار الداخلي لهذه القوى الإمبراطورية، والذي اعتبرته

[1]- محمد مسعود عبد الله، علي عباس مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 17-18.

[2] -Sun -Tzu, ***L'art de la guerre : les treize articles***, Traduits par le père Amiot, Edition du groupe « Ebooks libres et gratuits », Février 2005, p. 20.

مشروطا باعتمادها نظام حكم مختلط، يضمن توازن واستقرار عناصرها وأركانها المختلفة، لتتمتع في الأخير بخصائص الاستقرار والاستمرار[1]. ويمكن ضبط محددات الأمن لدى الرومان في ثلاثة عناصر أساسية هي[2]:

- سلطة امبراطورية قوية ومحترمة؛
- سلمية هرمية تضبط طبيعة العلاقات بين الدول؛
- حدود محمية ومؤمنة بصفة جيدة

3- تطوره عبر المدارس الفكرية:

أ- التصور الواقعي للأمن :

لقد تابع الفكر الإنساني في العصور الحديثة اهتمامه بمفهوم الأمن وتطبيقاته من زوايا عدة، لعل أبرزها ما جاء به كتاب تاريخ الحروب البيلوبونيزية *"History of the Peloponnesian War"* للمؤرخ تيوسيديد *Thucydides* أول محاولة مقبولة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة وأولويات تحقيق الأمن.[3] فضلا عن مساهمة ميكيافللي في كتابه الأمير *"Le Prince"* 1513 التي أكدت على ضرورة اتباع الحاكم أو الأمير لكل السبل، واستخدامه لكل الوسائل، لضمان أمن نظامه ودولته، وبينت أن عليه أن ينشئ جيشا وطنيا يكون مخلصا وصادقا في حمايته لمجتمعه ودولته، ومستعدا للتضحية دفاعا عنها وضمان لأمنها.[4]

وفي إطار نظرية العقد الاجتماعي، قدم توماس هوبز تصوره من خلال كتابه الوحش *"Leviathan"1651* الذي ربط فيه بين مرحلة الطبيعة، التي يعيش الإنسان فيها حالة (حرب الكل ضد الكل) في ظل غياب السلطة الحاكمة، والمرحلة المدنية التي يسعى الناس فيها لإنهاء هذه الحرب والعيش بأمان في ظل وجود السلطة الحاكمة، التي رأى أن من أولى مسؤولياتها، هي منع حالة عدوان الناس على بعضهم وحالة الفوضى التي كانوا يعيشونها. وقد أسس هوبز فكرته على فرضيته القائلة بأن: "الإنسان ذئب لأخيه الإنسان"، وأن الناس إذا أرادوا العيش مع بعضهم بأمن وسلام، فلا بد لهم من ضبط النزعة العدوانية الشريرة، المميزة للشخصية والسلوك الإنساني والتحكم فيها، مما اقتضى إقامة سلطة حاكمة، يتنازلون بموجبها للحاكم عن

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص. 18.

[2]- منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 39.

[3]- *Evans-Graham, Newnham-Jeffrey,* ***Dictionary of International Relations****, The Penguin Reference, London-England 1998, p. 465.*

[4] *-Jean –Marie-Trenblaye,* ***Extrait du livre : Nicolas Machiavel (1521)/L'art de la guerre****, Edition électronique, Chicoutimi, Québec 2002, p. 4.*

حقوقهم وواجباتهم في مجال ضمان الأمن والاستقرار[1]، لتكون هذه هي الوظيفة الأهم للدولة، لأن أمن الشعب هو القانون الأسمى للدولة، الحاكم والحكم.

لقد كانت أفكار كل من تيوسديد، ميكيافللي وهوبز، وما توافق معها من دراسات المفكرين الآخرين، الأساس الذي قامت عليه المدرسة السياسية الواقعية، وتسمى أحياناً مدرسة "سياسة القوة" الفكرية، ومن المؤكد أن الواقعية سيطرت وتسيطر بشكل أو بآخر على كل من الفكر الأكاديمي للعلاقات الدولية وعلى تصورات صانعي القرارات والدبلوماسيين، منذ فكر مكيافيللي بالموضوع.[2] والتي تقوم في دراسة وفهم سلوكيات الدول انطلاقا من قاعدة أن السياسة لا تتحدد بالأخلاق بل بالقوة.[3]

لقد بلغت الواقعية أوجّ جاذبيتها كنظرية، أو مجموعة مقترحات حول الفرد، والدولة ونظام الدولة. فيما بعد 1940، خاصة في العالم الأنجلو-أمريكي حين بدت قادرة على تفسير دروس الاسترضاء واستهلال فترة الحرب الباردة. بعد ذلك جابهت الواقعية تحديات على أسس منهجية في مقاربات العلوم السلوكية أو الاجتماعية، لكنها عادت للظهور ثانية في ثمانينيات القرن العشرين في هيئة الواقعية الجديدة.[4] وكان من أكثر أتباع الواقعية شهرة هانس مورغانثو من خلال اسهاماته بمؤلفه "السياسة بين الدول" سنة 1948 حيث حصر فكرة مسألة تفسير الأمن بالدولة وضرورات المصلحة القومية*، مقصي بذلك كل ما هو دون الدول كمحدد لتحقيق الأمن.[5]

اعتبرت المدرسة الواقعية "الأمن" المحور الرئيسي والعامل الأهم في سياسية الدول الخارجية، واعتمدته كمحدد أساسي لطبيعة العلاقات الدولية. فالدولة تبذل قصارى جهدها للمحافظة على أمنها وتعزيزه وبسطه بشتى القدرات والوسائل المتاحة.[6]

---

[1]- محمد مسعود عبد الله، علي عباس مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 19-20.

[2] - *Graham-Evans, Jeffrey-Newham, Op-cit, p. 465.*

[3]- منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 46.

[4]-, *Graham-Evans, Jeffrey-Newham,* ***Op-cit****, p. 465.*

*-يمكن إعطاء تعريف لمفهوم "المصلحة القومية" من خلال مضمون هذه المصلحة والذي يعني: «سعي الدول إلى تحقيق أهدافها وأولوياتها القومية في المجال الخارجي». وبناءا على هذا تكون المصلحة القومية هي محصلة أهداف الدولة وأولوياتها في محيطها الخارجي... تلك الأهداف التي تتضمن على سبيل المثال: حماية سلامة الكيان الإقليمي للدولة وسيادتها –الحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقلال السياسي فضلا عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحماية التراث الثقافي والدفاع عن الهوية الثقافية للدولة. أنظر: هشام محمود الإقداحي، **تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي – سياسي**، (مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية 2009)، ص. 48. لمزيد من التفاصيل أنظر أيضا: *Graham-Evans, Jeffrey-Newham,* ***Op-cit****, p p. 344-346.*

[5]- منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص .46.

[6]- **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

ما يمكن استخلاصه من طرح المدرسة الواقعية للأمن هو أنه غلب عليها تصورها للأمن من منظور عسكري خالص، وربطها لتهديداته وشروطه ووسائل وأساليب تحقيقه وإدامته بالوسائل والقدرات العسكرية على المستويين التكتيكي والاستراتيجي، وفي النطاقين الداخلي والخارجي.

ب- التصور الليبرالي للأمن:

لقد حاول رواد الطرح الليبرالي النظر بنوع من التفاؤل للنظام العالمي، من خلال إمكانية التقليل من حدة التفاعلات النزاعية بين الدول بسبب انسجام القيم والمصالح والتركيز على أطر التعاون الدولي ما يجعل الأمن معطى مشتركا فيما بينهما. ولذا فهم يحاولون الإجابة على التساؤلات التالية: كيف ولماذا تتعاون الدول؟ كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أولويات وتصرفات الوحدات الدولية وغير الدولية منها؟

فحسبهم فإن الأمن القومي مهم، ولكن إلى إذا كان ذلك في إطاره الموسع، ذلك أن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والثقافية تبقى هي الأخرى على درجة بالغة من الأهمية بفعل تنامي التفاعل بين عدة عوامل. فمنذ منتصف الألفية الثانية خاصة من زاوية تحول الحقل الاقتصادي، تطور عالم الشبكات والتبادلات، الاستقلالية المتزايدة للفاعلين غير الدوليين، تنامي الاهتمام بالبيئة وتوسيع ميادين الأمن ...الخ. وعليه فهم يرفضون تقسيم السياسة الدولية إلى سياسة عليا ودنيا على اعتبار أن المشاكل السوسيو-اقتصادية الداخلية يجب أن تحضى بنفس الأهمية التي تتمتع بها المسائل العسكرية.[1]

لقد شهد المنظور الليبرالي تطورا كبيرا في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين خصوصا مع تطور نظرية الاعتماد المتبادل وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أصبح ينظر إلى السياسة الدولية عبر نموذج "الشبكة العنكبوتية" عوضا عن نموذج "كرات البلياردو" الواقعي. وعليه، فقد أعطى الاتجاه الليبرالي الجديد ممثلا في كل من الليبرالية المؤسساتية وأنصار السلام الديمقراطي مقاربات جديدة لمحاولة فهم وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

ج- التصور النيوليبرالي للأمن:

كانت النيوليبرالية في القرن التاسع عشر تعبيرا عن احتياجات الاقتصاد للاستثمار في المستعمرات. وهي تنمو اليوم بفعل تخلي الدولة عن دورها الطبيعي في إخضاع الاقتصاد للسياسة تحقيقا لمصالحها القومية، وامتلاكها سلطة ونفوذ كبيرين –حجم هائل من المال على التسويق والدعاية وعلى الخبراء ومراكز الأبحاث والإعلام- لم تمتلكه أي "أيديولوجية أخرى في التاريخ"، وهي تسعى لمزيد من السلطة. وهي تبني هياكلها، بحسب الكاتب والناشط في حركة

[1]- سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدّراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**، رسالة ماجيستير (جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص: الاستراتيجية والمستقبليات، 2010/2009)، ص. 87.

العولمة البديلة "قاسم عز الدين" على "أعمدة من الوهم". إن الأمن في نطر الليبرالية ليس أمن الفرد وإنما المستهلك، ليس أمن المجتمع وإنما أمن السوق الحرة، ليس أمن الدولة وإنما أمن الشركات المتعددة الجنسيات...إلخ

تعتبر النيوليبرالية فلسفة ذات خصائص معينة أهمها: مناقضة لفلسفة الليبراليين الديمقراطيين التي نشأت في القرن التاسع عشر؛ ومناقضة لاهتمامات الفلاسفة الليبراليين من ناحية نظرتهم إلى الفرد والجماعة؛ وتنظر في ماهية الإنسان كمستهلك للسلع؛ وترى حرية الإنسان في الاختيار بين السلع؛ ويقتصر دور الدولة فيها على توفير الأمن لهده الحرية.[1]

وفي ما يلي عرض لأهم النقاط التي يمكن من خلالها استخلاص مفهوم الأمن بالنسبة للمدرسة الليبرالية الجديدة:[2]

- ✓ تسعى النيوليبرالية إلى: عولمة التجارة الحرة؛ وعولمة إلغاء دور الدولة؛ وعولمة أحادية الفكر الليبرالي؛ وعولمة دمج اقتصادات الشركات المتعددة الجنسية، وتهميش دور ما عداها.
- ✓ تسعى النيوليبرالية عبر منظمة التجارة الدولية لعولمة اتفاقيات تسهيل الاستثمار المباشر؛ وتعمل على سحب الحقوق والضمانات الاجتماعية وتغيير قوانين العمل؛ وإعادة النطر في كافة السياسات والاستراتيجيات الوطنية.
- ✓ تسعى النيوليبرالية لاختراق الدولة ومؤسساتها؛ وتعمل على تسخير الدولة لحماية أمن الاستثمارات والتجارة الحرة وتشريع ورعاية مصالح الشركات الكبرى؛ وتنزع من يد الدولة صلاحيات تقرير السياسات الاقتصادية –الاجتماعية.

د- التصور البنائي للأمن:

تعتبر البنائية مقاربة مميزة للعلاقات الدولية إذ تركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في تحليل وتفسير سلوكيات وتصرفات الوحدات المختلفة المشكلة للنظام الدولي، فهي تتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والأفضليات والمثل.[3] وعليه فهي تمنحنا كما يرى –تيد هوبف-*"Ted Hopf"* : "فهما بديلا لعدد من القضايا المركزية في العلاقات الدولية كمعنى الفوضى وميزان القوى والعلاقة بين هوية الدولة والمصالح القومية ومتغير القوة وفرص التغيير في السياسة العالمية".[4]

---

[1]- فنسان الغريب، **مأزق الإمبراطورية الأمريكية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مارس 2008)، ص ص. 38-39.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص. 39-40.

[3] - *Audie-Klotz, Cecelia-Lynch,* ***Le constructivisme dans la théorie des relations internationales****, Traduit de l'anglais par Rachel-Bouyssou et Marie Claude Smouts, Persée Editions (La cours de la recherche), Critique internationale n°2-1999, p. 51.*

[4]- سليم قسوم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 125.

خلافا مع المدارس الأخرى فالبنائية فسرت مجموعة من المسائل التي عجزت هذه المدارس عن فهمها في السياسة الدولية من ضمنها: هل يمكن تفسير أنماط القوة وأشكال استمرارها بالاعتماد فقط على الاعتبارات المادية؟ أم يتحقق ذلك بإدراج الجوانب الثقافية كذلك؟ وتطرح هذه المقاربة التنظيرية للعلاقات الدولية الجديدة أسئلة مثل: كيف شكلت هوية الدولة؟ وكيف يعرف مواطنوا الدولة أنفسهم؟ وكيف تؤثر البيئة الاجتماعية في سلوكيات وتصرفات الفاعلين وفي مكوناتهم من هويات ومصالح ومقدرات؟ وكيف تؤثر المثل والثقافة والهويات في سياسات الدولة، مثل سياسات أمنها القومي؟ [1]...وغيرها.

فحسبهم لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى إحداث تحولات جذرية على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمية على المستوى العالمي. وقد خلق انهيار القطبية الثنائية تغيرات جذرية في مضمون ومصادر الصراعات الدولية، وذلك بفعل اختلال آليات الاستقرار وضبط الصراعات التي كانت قائمة أثناء الحرب الباردة، والتي تميزت باحتواء وتكييف مختلف الصراعات الدولية الإقليمية وفقا للصراع المركزي بين العظميين. وهذا ما أدى إلى تحول شامل لظاهرة الصراع في البيئة الدولية، فهي بصدد اكتساب هويات جديدة غير واضحة المعالم.

إن انتهاء الحرب الباردة شكّل في حد ذاته منطلقا لانبثاق ظاهرة تعدد وتعقد وتداخل مصادر وطبيعة الصراعات الدولية وتغيرا شاملا لمفهوم القوة والمصلحة والأمن. وهذا ما سيشكل محددا أساسيا لطبيعة النسق الدولي وآفاق الصراعات الدولية عند بداية الألفية الثالثة. وتحديد آليات الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، ينطوي على درجة كبيرة من التعقيد بفعل حالة السيولة الشديدة لظاهرة الصراع الدولي خلال المرحلة الراهنة.[2]

تقوم المقاربة البنائية في أساسها على فكرة "المجتمع –العالم" (*La Société-monde*) التي يرون فيها النموذج الأمثل للتخفيف والهروب من حدة الصراعات الدولية في طبيعتها الجديدة[3]، فهم يرون أن: «إحدى العبر الأساسية لعصرنا تكمن في أن احترام حقوق الإنسان مسألة جوهرية لتحقيق السلام. فلا يمكن أن يوجد سلام حقيقي من دون عدالة. وكل سلام دائم يجب أن يتأسس علا التشبث الكوني بالعائلة الإنسانية... والطريقة الوحيدة للحل الدائم للنزاعات التي تندلع عبر العالم، هي في مواجهة المسببات الرئيسية لانتهاك حقوق الإنسان. الحروب الإثنية والعسكرتارية المتزايدة، والصراعات العرقية والدينية والثقافية والأيديولوجية، ونفي العدالة الاجتماعية، كل هذا سيتوقف على تنشئة الأفراد وتربيتهم وتكوينهم في إطار روح اتسامح المبنية على احترام الإنسان».[4]

---

[1] -*Audie-Klotz, Cecelia-Lynch,* ***Op-Cit****, p p. 57-59.*

[2]- محمد سعدي، **مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام** (سلسلة أطروحات الدكتوراه/ 58)، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2008)، ص. 89.

[3]- *Audie-Klotz, Cecelia -Lynch,* ***Op-Cit****, p. 57.*

[4]- محمد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 360.

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي وخصائصه

يتفق العديد من الباحثين على الحداثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة "الأمن القومي"، كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل، حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتوازنات التي أفرزتها بين القوى الدولية من بروز قوى جديدة، ومن تغيير في هيكل النظام الدولي ومستوى القوة في قياداته. بيد أن الاهتمام الفكري بتلك الظاهرة قد ارتبط بظاهرة العنف على المستويين القومي والدولي، وإن كان اهتمام الساسة وقادة الدول بـ "الأمن القومي" قديما قدم تاريخ نشأة الدولة. وبما أن الدولة هي الوحدة الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي، فإن ظاهرة الأمن القومي قد ارتبطت بخصائص هذا النظام من جانب، ومقومات أطرافه من جانب آخر.[1]

كما إن الأمن القومي هو أحد العناصر الرئيسية التي تدخل ضمن قضايا السياسة الخارجية،* التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن أي بلورة جديدة لإستراتجية الأمن القومي في مجال التصنيع أو التنمية أو السياسة الخارجية تفترض وجود مفهوم أو نظرية تنطلق من الأمن القومي أو تسعى إلى تحقيقة.[2]

المطلب الأول: التأثيرات المختلفة التي ساعدت على بروز مفهوم الأمن القومي

يهدف هذا العنصر تسليط الضوء على فترة ما بعد الحرب الباردة من خلال التطرق إلى المتغيرات الدولية التي أفرزتها نهاية هذه الحرب. حيث يهدف الإجابة على التساؤل التالي: ما مدى تأثير المتغيرات الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة على مفهوم الأمن، وما هي أهم الفواعل التي ساعدت على بروز مفهوم الأمن القومي؟ حيث تعتبر تجارب التغيير التي مر بها العالم، منذ نهاية القرن الماضي من أغنى التجارب، وأكثرها ثراء بالنسبة لمن يتتبعها. فإذا ما أردنا معرفة تتبع هذه المتغيرات المختلفة التي ساعدت على بروز هذا المفهوم بشكل أكثر، فلا بد لنا العودة إلى التحولات التي شهدها النظام الدولي منذ انهيار جدار برلين وما تبعه من تغيرات شتى غيرت من مجرى العلاقات

---

[1]- سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (2008)، ص. 13.

* -إن صوغ السياسة الخارجية لأي دولة قومية يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية، وذلك حسب "هنري كيسنجر" وهي: مفهوم الأمن القومي، تحديد أهداف وأولويات الأمن القومي، والموارد المتاحة لتحقيق الهدفين. أنظر: علي عباس مراد، **مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح**، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى 2005)، ص. 52.

[2]- سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 13.

الدولية وخلقت طريقة جديدة لتفاعل الوحدات السياسية، وتنتهي مع بداية أزمة الخليج التي شكلت الحدث الرئيسي لولادة "النظام الدولي الجديد"*.

وفيما يلي تلخيص لجملة هذه المتغيرات التي ساهمت في بلورة تصورات ورؤى جديدة في إطار السياسة الدولية:

1-الإطار العام لبنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة:

قبل الشروع في دراسة بنية النظام الدولي الجديد، لا بد من الإشارة إلى أن النظام الدولي السابق، أي نظام "ثنائي القطبية" الذي كانت تتحرك القوتان العظميين في ظله طيلة فترة الحرب الباردة، قد عمل وفق إطار واضح ومحدد – وذلك على الرغم من الصراعات والتناقضات التي كانت تعتريه- ووفق ديناميكية تقوم على قواعد ثلاث: القاعدة الأيديولوجية وتتمثل في مفهوم "الحداثة" و"يوتوبيا التقدم" المرتكز المؤسسي ويتمثل في نموذج "الدولة القومية"، والرهان الاستراتيجي ويتمثل في الصراع بين قطبين متمايزين[1].

لقد شكلت هذه المرتكزات الثلاثة أساس النظام الدولي السابق، أما اليوم، فإن النظام الدولي يعيش ضمن موازين ومتغيرات جديدة ومتشابكة، حيث أصبحت "الدولة القومية"* عاجزة فعليا عن تأمين الوظائف التي كانت موكلة إليها في السابق بسبب تقلص مجال تحكمها بالمجال الاقتصادي –نتيجة توسع مجال السوق وانفلاته من الضوابط والتشريعات التي كانت تحصر وتضبط عمله في ظل اعتماد "الأيديولوجيا الرأسمالية النيوليبرالية" كنموذج اقتصادي وحيد، على الرغم من المخاطر التي يتعرض لها النظام الاقتصادي الدولي من جراء اعتماد "السياسات النيوليبرالية المتطرفة" من قبل صندوق النقد الدولي الذي تحكمه الولايات المتحدة الأمريكية أساسا، واتساع الهوة الفاصلة بين طبقة عالمية مترفة وشرائح عريضة من الفقراء في الشمال والجنوب على حد سواء، والرافضة لهذا الخيار المتمثل بتخلي

---

* – لقد استخدم هذا المصطلح لدى مناقشة السياسية الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ويقصد بـ"النظام الدولي" مجموعة الوحدات السياسية –سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر- التي تتفاعل فيما بينها بصفة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة "الاعتماد المتبادل"، الأمر الذي يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في "نسق" معين، وبالتالي، فإن النظام الدولي يمثل: حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعناصر دون القومية، مثل حركات التحرر، والوحدات الـ"عبر قومية" –مثل الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها. وإذا أردنا تعريف النظام بشكل دقيق، يمكن ذكر التالي: إن النظام هو مجموعة من المتغيرات يتفاعل بعضها مع البعض الآخر، وأي تغير في جزء سيؤثر في الأجزاء الأخرى للنظام؛ إن كل نظام يمتلك مجموعة من قواعد وأعراف وهيكل تنظيمي، بالإضافة إلى مجموعة من المدخلات والمخرجات؛ إن الوحدات المشكّلة للنظام تكون إما دولا –عظمى أو صغرى- أو مجموعة دول تربطها أحلاف عسكرية: اتفاقيات الدفاع المشترك التي تقيمها الدول بعضها مع البعض في كثير من مناطق العالم ذات الأهمية الجيوستراتيجية، أو اتفاقيات تجارية، أو مؤسسات دولية متعددة الأطراف –كمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد والبنك الدوليين- إضافة إلى الشركات الكبرى العابرة للحدود- التي أصبح بعضها يمتلك ميزانيات الدول، وهي تؤثر فعليا في صنع القرار في العديد من الدول، وبخاصة شركات النفط والمجمعات العسكرية الكبرى في العالم. لمزيد من التفاصيل أنظر: فنسان الغريب، **مرجع سبق ذكره**، ص. 33.

[1]- السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية** (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004)، ص. 19.

* على الرغم من كون "الدولة القومية" لا تزال تشكل الوحدة المؤسساتية المعترف بها داخليا ودوليا، كما لا تزال تمتلك حق وشرعية استعمال القوة.

الدولة عن مهامها –مع ما تمثله من ضامن للأمن والسلم الاجتماعين– مفسحة المجال أمام عولمة اقتصادية تعمل من دون أية ضوابط متجاوزة السيادة القومية.[1] والذي يسمى بظاهرة: انكشاف الدولة القومية.

أ- نظام الأحادية القطبية:

لقد اتجه النظام الدولي خلال هذه المرحلة نحو "الأحادية القطبية"* بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقائدة لمعسكر الرأسمالي منفردة بقيادة العالم، وتمدد دورها وهيمنتها على الأمم المتحدة والشرعية الدولية؛ وفي الوقت نفسه يشير النظام خلال هذه المرحلة إلى أنماط تفاعلات جديدة تركز على الجوانب الثقافية والحضارية وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بصورة جديدة تعطي دورا أكبر للمنظمات غير الحكومية، ما جعل البعض يطلق عليه اسم "النظام العالمي الجديد" بدلا من "النظام الدولي الجديد"، وقد ارتبطت هذه المرحلة بمجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية، مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، واحترام قواعد القانون الدولي، وإعلاء الشرعية الدولية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.[2] ولعل المقولتين[3] التاليتين تبرز التوجه الأمريكي في ظل النظام الدولي الذي ولد:

«إننا على وشك حدوث تحول عالمي كبير. كل ما نحتاج إليه اليوم هو حدوث أزمة كبرى والأمم كلها عند ذلك سوف تقبل بـ"النظام العالمي الجديد» دافيد روكفلر من كلمة ألقاها أمام مجلس الأعمال في الأمم المتحدة عام 1994.

«نريد أن نصبح مواطنين عالميين، ولكن شرط أن يصبح العالم امتدادا للولايات المتحدة الأمريكية» جيمس واربوغ /مجلس العلاقات الدولية.

ب- العولمة:

لقد أدت الثورة العلمية والاقتصادية والإعلامية إلى خلق مزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم وإلى تكريس الاعتماد المتبادل بحيث أصبحت كل أجزاء المعمورة تتواصل وتتفاعل فيما بينها. ويمكن أن نقول إنه إذا كان الإنسان قد ظل يعيش على هذا الكوكب منذ ملايين السنين، فإنه لم يستطع إلا خلال العقود الأخيرة أن يعيش ويحقق خطوات مهمة نحو المجتمع العالم *(La Société-monde)* والاقتصاد العالم *(L'Economie-monde)* بالمعنى الحقيقي للاصطلاح. فقد بدأ الحديث اليوم عن مجتمع يتشكل فوق المجتمعات المحلية ويتحرر من الانتماءات والروابط اللغوية والقومية والثقافية والجغرافية، للاندماج في مجتمع عالمي تقني منسجم. وإذا كان العالم بالغ

[1] – فنسان الغريب، **مرجع سبق ذكره**، ص. 79.

* نظام القطبية الأحادية عبارة عن: «بنية تتعاظم فيها قدرات إحدى الدول بحيث تعجز أي قوة أخرى عن موازنتها».

[2]– فنسان الغريب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 34-35.

[3]– المرجع نفسه، ص. 31.

التعقيد من حيث بناه السياسة والاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، فإن التطور الذي يعرفه يرسخ فكرة تحول العالم إلى "قرية كونية صغيرة".[1] ومن ملامح العولمة والتي تمس الأمن القومي للوحدات القومية "الدول" مباشرة، التغير الجذري للمفهوم الكلاسيكي للسيادة الوطنية، والذي لا يمكن فهمه بمعزل عن مسارات وديناميات العولمة، والواقع أن الدول لم تعد على الرغم من التزايد المطرد في أعدادها منذ عام 1945 الفاعل الأساسي الوحيد في مجال العلاقات الدولية. فإلى جانب الدول أصبح هناك فاعلون آخرون يضطلعون اليوم بدور كبير يفوق دور الدول ذاتها في بعض الأحيان سواء على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي أو السياسي.[2] من ذلك مثال المنظمات الدولية بمختلف أنواعها، والشركات المتعددة الجنسية التي أصبحت تمثل إحدى الظواهر الأساسية للعلاقات الدولية الاقتصادية المعاصرة، وبخاصة مع تحرير وعولمة التجارة وتراجع تحكم الدول في الفضاء الاقتصادي. ولذلك أصبحت القطاعات الأكثر دينامية في الاقتصاد الجديد، دون وطنية، أو فوق وطنية أو ما عبر وطنية. وهناك أيضا إرهاصات بلورة مجتمع مدني عالمي يعبر عما يسميه زكي لعيدي بـ"ديمقراطية الرأي العام" والذي بإمكانه أن يشكل سلطة وقوة مستقلة فعالة قادرة على الضغط على مختلف الحكومات والقرارات الدولية.[3]

إن هذه البوادر تبرز تراجعا واضحا للسيادة الوطنية عن مجموعة من أدوارها لصالح ديناميات جديدة أصبحت تكتسح الفضاءات الوطنية بشكل متزايد، هذا ما حمل برتران بادي إلى الحديث عن نهاية الكيانات الترابية[4] وكينيشي أوماي (*Kenichi Ohmae*) عن نهاية عصر دولة الأمة بفعل عوامل أربعة: الرأسمال والشركات العملاقة المتعددة الجنسية، والمستهلكين ووسائل الاتصال ولتتحول بذلك الدول/الأمم إلى ديناصورات في طريقها إلى الإنقراض.[5]

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي في فترة ما بعد الحرب الباردة

1-تعريفات:

لقد ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية (كما سبق بيانه)، التي تقضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان والتر ليبمان (*Walter Lippmann*) من أوائل الذين وضعوا تعريفا لمصطلح "الأمن القومي" فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد الذي تضحي بقيمها إن أرادت أن تتجنب الحرب، وفي ذلك يقول:

---

[1]- محمد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 264.

[2]- فنسان الغريب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 68-69.

[3]- محمد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 265.

[4] - *Bertrand -Badi,* ***La fin des territoires, L'espace du politique*** *(Paris : Fayard, 1995).*

[5]- محمد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 265.

«إن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة، لو تعرضت للتحدي، على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه».[1]

فأمن الدول –وفقا لهذا– مساو للقوة العسكرية ومرادف للحرب. غير أن الأمر قد اختلف بتطور مفهوم الأمن القومي الذي لم تعد القوة العسكرية مصدر التهديد الرئيسي له، بل ظهرت قوى جديدة تمثلت في المهددات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البيئية وغيرها. ممّا أدى بالعديد من الدارسين إلى المناداة ببناء مفهوم موسع للأمن خارج نطاقه الوطني الضيق. وعلى هذا فقد سعى باري بوزان إلى إيجاد رؤى حول الأمن تتضمن شتى الجوانب السالفة الذكر، تعبر عن أبعاد أمنية أكثر اتساعا داخل النظام الدولي، ونبذ السياسات الأمنية المفرطة في التمحور حول الذات، وفي ذلك يرى أن:

«الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد. أما في المستوى الدولي، فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي».[2]

كما يرى البعض الأخر أن ظاهرتي العولمة والتفكك اللتين يتميز بهما العصر الحديث تزيدان من الدعوة إلى الاهتمام بالأمن المجتمعي، فالعولمة في محصلتها النهائية ستؤدي إلى تقويض النظام السياسي القائم على أساس الدولة القومية، وفتح مجال كبير لأطر سياسية أكثر اتساعا، في حين أن تفكك الدول المختلفة –مثل الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا –قد كشف عن معضلات جديدة تتعلق بالحدود الدولية، والأقليات الإثنية والدينية وغيرها، الأمر الذي أثر في عملية الاستقرار الإقليمي والدولي. وخلق قضايا معقّدة ومتشابكة، تدخل ضمن أولوياتها الدعوة إلى مراجعة حقيقية للمفهوم الضيق لـ"الأمن القومي". [3]وذلك نتيجة لبروز النزعات القومية والأصولية والتي ما هي إلى تعبير عن المخاوف والصدمات التي تنتاب الشعوب والأفراد من مخاطر فقدان معالم كيانهم الثقافي تحت وقع دينامية عولمية متسارعة تجتاح كل شيء بلا رقيب ولا كوابح، هدفها خلق إنسان عالمي لا ثقافي. إننا أمام: "ظاهرتين ثقافيتين متناقضتين ظاهريا تسودان الساحة الدولية حاليا حتى مستقبلا؛ من جهة انجذاب عام نحو الحداثة الغربية القائمة على الديمقراطية واقتصاد السوق والاستهلاكية، ومن جهة أخرى احتجاجات تتمظهر في العنف والرجوع المضطرب نحو التقاليد والماضي" . وهذه مفارقة كبيرة فمن جهة هناك الميل والانجذاب نحو الانخراط والاندماج المتزايد في نظام سياسي، اقتصادي وثقافي ذي أبعاد عالمية يتخطى كل الحدود الجيوثقافية في ظل عالم موحد تحكمه شبكات الإنتاج

---

[1]–سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 14.

[2] - *David-A-Baldwin, **The concept of security**, Review of International Studies, 1997, n° 23-5-26, p. 13.*

[3]– سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 14.

والاستهلاك والمعرفة، ومن جهة أخرى هناك سعي مستمر من طرف المجتمعات للتشبث بأصولها الثقافية وللبحث الذاتي عن المعاني التي تؤطر حياتها وتثبت هويتها وتؤمنها من الصدمات القاصية للتأثيرات السلبية للعولمة.[1]

وضمن إطار العمل الجاد للمفكرين والمهتمين بشؤون الأمن، لإيجاد تعريف شامل لمفهوم "الأمن القومي"، وسعيا منهم لتطوير هذا الحقل العلمي الذي اقتصر منذ نشأته على غياب مفهوم الحرب والصراع، كمحددات رئيسية لوجوده، وبتركيزهم على أولوية الاهتمام بقضايا الاستقلال والدفاع والسيادة القومية، على ما عداها من قضايا الأمن القومي ظهرت مدارس فكرية، وطرحت آراء تحليلية حول تلك الظاهرة، إلا أنها لم تجمع على صيغة موحدة لتعريف الأمن القومي. ولقد تباينت تلك الآراء إلى اتجاهات عدة، منها ما ركز على الأقسام الإستراتيجية، ومنها ما طرح أهمية الدولة القومية، وآخرون دعوا للدفاع عن القضايا الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وكذلك هناك من اعتمد على ظاهرة العنف. وكل تلك الآراء جاءت لتفسر مفهوم الأمن القومي وبيان وسائل تحقيقه وتنفيذه. وفي ما يلي طرح لأهم التعريفات التي جيء بها لتفسير مفهوم الأمن القومي:

فهناك من ينظر إلى الأمن القومي، بوصفه قيمة استراتيجية مجرّدة، يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة، وكيان الدولة ومصالحها وقيمها الوطنية. وتنصرف دراسات الأمن بناء على ذلك إلى تحديد المصالح التي تعتبرها الدولة لصيقة بأمنها. وقد تجلّت هذه النظرة إلى الأمن القومي هنا على أنه:

«تصور استراتيجي ينبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية، ويقدم الإجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ والجغرافيا لكل المعضلات التي تواجه الوجود الحي لأية أمة من الأمم».[2]

وعليه، فقد توافق هذا التعريف مع تعريف الجمعية العامة للأمم المتحدة لمفهوم "الأمن القومي" التي ترى أن:

«الأمن، من حيث المبدأ هو حالة ترى فيها الدول أنه ليس هناك أي خطر في شنّ هجوم عسكري أو ممارسة ضغط سياسي، أو إكراه إقتصادي، بحيث تتمكن من المضي قدما نحو العمل بحرية على تحقيق تنميتها الذاتية وتقدمها».[3]

كما اعتمد دافيد ولفرز الاتجاه نفسه حين ربط مفهوم الأمن القومي بقيم المجتمع، حيث يرى أن:

---

[1]- محمد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 270-271.

[2]-سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 15.

[3]-حسن نافعة، **دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة في: الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، تحرير جميل مطر وعلي الدين هلال (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص. 97.

«الأمن من وجهة النظر الموضوعية، يعني عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما من وجهة النظر الذاتية، فيعني عدم وجود مخاوف من تعرّض هذه القيم للخطر».[1]

من جهة ثانية وحسب الرؤية التي تم من خلالها اعتماد طرح أهمية الدولة القومية في النظام الدولي فيمكن تعريف الأمن القومي بأنه:

«أمن الدولة الذي يتضمن أمن الفرد والجماعة، الذي يهدف في محصلته النهائية إلى عمليات التكامل والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي، وإن أي شيء يحمل اسم القانون الدولي أو الأخلاق لا بد من أن يكون شكلا متخفيا من أشكال سياسة القوة».[2]

تلك هي الأفكار والرؤى التي نادى بها كل من "إدوارد هاليت كار-*E.H.Carr*" وهانس مورغانثو *Hans Morgenthau* اللذان أسسا ما يعرف بمدرسة الفكر الواقعية الجديدة، حيث سيطرت تلك المدرسة –وبدرجات مختلفة– على فكر الأمن ومفاهيمه.

وفضلا عن هذين التصورين للأمن وفي ضوء التغيرات والتطورات المتزايدة على الصعيد العالمي، من بروز عمليات التكامل والتعاون الدولي، وازدياد نفوذ المؤسسات والشركات الدولية ، كفاعلين جدد على الساحة الدولية، ظهرت تصورات جديدة لمفهوم "الأمن القومي" بأبعاده الليبرالية تتسرب إلى الدراسات الأمنية لتحديد وتعريف هذا المفهوم ، رافضة بذلك التصورات الواقعية، لكون الأمن لا يقتصر على بعده العسكري فحسب، بل هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية وتأثيرا عن مفهوم "الأمن القومي".

وعلى هذا النحو فقد ذهب "روبرت ماك نمارا- *Robert Mc Namara*" في كتابه: جوهر الأمن (*The Essence Security*) في ستينيات القرن الماضي، ليؤكد الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن، وذلك بربط التنمية* بالأمن، الأمر الذي أسس عليه مفهوما تنمويا جديدا للأمن، وفي ذلك يقول:

« الأمن هو التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي

---

[1] - David-A-Baldwin, ***Op-cit***, p. 11.

[2] -***Ibid***, p p. 12-15.

*-دأب الفكر الاقتصادي حتى بداية السبعينات على تحديد مفهوم التنمية بأنه: "زيادة الدخل القومي لبلد ما بنسبة تتراوح بين 6% و8% سنويا وبطريقة مستمرة، وبذلك كان المفهوم السائد للتنمية حتى ذلك الوقت يركز على عناصر مادية بحتة، دون اعتبار كبير للعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية في معادلة التقدم. لكن سرعان ما أدرك الاقتصاديون وواضعو السياسات الاقتصادية أن مشكلة التنمية ليست مشكلة اقتصادية مادية فحسب، بل هي مشكلة متعددة الأبعاد والجوانب، ومتسعة الأطراف لتشمل عوامل اجتماعية، ثقافية، سياسية، وتكنولوجية إلى جانب العوامل الاقتصادية. أنظر: عاطف عبد الفتاح عجوة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 91-92.

عليه... إن الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لامجال للحديث عن الأمن... فهو يعني التنمية والتطور سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية منها في ظل حماية مضمونة...».[1]

ووفقا لذلك، فقد ربط ماك نامارا بين الأمن والتنمية، بحيث لا يتحقق أحدهما دون الأخر، أما الإمكانيات العسكرية فهي ليست جوهر الأمن، وإن شكّلت أحد أهم ركائزه. فالجماعات الآمنة هي تلك التي تحقق قدرا من التنمية. وبذلك أضاف هذا التعريف بعدا جديدا من أبعاد الأمن القومي المتعلق بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، دونما التخلي عن البعد العسكري للأمن ودوره في حماية الدولة، ولكن بوضعه في سياق الإطار المجتمعي للأمن.[2]

2- المفاهيم الأمنية الجديدة: وهي كالأتي:

أ- الأمن الإقليمي:

وهو مفهوم أمني ذو مضمون جغرافي وسياسي في آن واحد، جغرافي لأنه يهتم بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر، وسياسي لأنه يهتم بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول المشكلة له، ويجري ذلك عادة ضمن دائرتين:

1- دائرة داخلية تتعلق بالدول الموجودة داخل الإقليم.
2- دائرة خارجية تتعلق بالدول المتواجدة خارج الإقليم.

لذلك تنشأ صورة متعددة ومختلفة لمفهوم الأمن الإقليمي، حيث تتبنى دول الإقليم (الدائرة الداخلية)مفهوما موحدا لأمنها الإقليمي، في حال اتفاقها على مضمون موحد له، أو قد تتبنى كل دولة منها مفهوما أمنيا إقليميا خاصا، في حال اختلافهما على مضمونه.[3] مثال ذلك: أمن منطقة أوروبا الشرقية والوسطى الذي تتنوع وتختلف فيها التصورات والرؤى الروسية منها أو الأوكرانية، الجورجية وغيرها من وجهات نظر دول البلقان الثلاث أو بولونيا.

كما أن مفهوم الأمن الإقليمي، لا يصاغ فقط من وجهة نظر دول الإقليم، فبعض الأقاليم تتمتع بأهمية استراتيجية، سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا، بالنسبة للقوى الدولية خارج الإقليم (الدائرة الخارجية)، مما يفرض عليها، المساهمة في صياغة مفهوم الأمن فيه، منفردة أو مشتركة مع دول الإقليم أو مع دول خارجية أخرى.[4] ولعل خير مثال على ذلك هو تحرك حلف الأطلسي(القوى الغربية) في منطقة أوروبا الشرقية والوسطى للأهمية البالغة لهذه المنطقة جيواستراتيجيا وجيوسياسيا، حيث تمثل أحد أهم محاور الاهتمام الاستراتيجي الأوروبي والأمريكي.

---

[1]- منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 31.

[2]- سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 17.

[3]- محمد مسعود عبد الله، عباس مراد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 50.

[4]-**المرجع نفسه**، ص. 50.

ب- الأمن الجماعي:

يعرف الأمن الجماعي على أنه: "نظام يؤخذ به بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي تجد أساسياتها في ميثاقها، بهدف الحرص على الأمن والسلم وفض النزاعات بالطرق السلمية، على اعتبار أن أمن وسلامة الدول وإقليمها من الأمور التي تضمنها الدول مجتمعة". فالفوضى التي تميز النظام الدولي وعنصر التسابق نحو التسلح كانا ولا يزالا مهددين للأمن والسلم العالميين مما دفع بالمجموعة الدولية إلى إنشاء عصبة الأمم ومن بعدها منظمة الأمم المتحدة للتصدي ولو بشكل محدود للتهديدات والأخطار التي كان تشهدها الساحة الدولية.[1]

لقد برز هذا المفهوم الأمني بشكل كبير، وارتبط بنظام القطبية الثنائية خاصة، حيث قدم وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس، فكرته عن الأمن الجماعي، والتي كان يعني بها مسؤولية جميع دول منطقة معينة، عن حماية أمن تلك المنطقة، والتزامها بالتصدي لأي عدوان تتعرض له دولها، منفردة أو مجتمعة، وتنظيم نشاطاتها الجماعية، وبشكل خاص العسكرية منها، واستخدامها لردع المعتدي، ويبدو هذا المفهوم للوهلة الأولى أقرب ما يكون لمعنى الأمن الإقليمي، إلا أنه لا يصل إلى هذا الحد،لأن هذا الأخير جون فوستر دالاس والإدارة الأمريكية عموما، لم يكونوا راغبين في توسيع نطاقه نظريا ولا تطبيقيا، وإنما كان هدفهم منه خاصا بالمناطق المحيطة بالاتحاد السوفيتي ودول المعسكر الاشتراكي، والتي استخدموا فكرة الأمن الجماعي لتطويقها بدول تربطها ببعضها اتفاقيات أمن جماعية متكاملة ومترابطة.[2]

يؤدي الأمن الجماعي –نظريا- أربعة وظائف:

- ✓ الرد على أي عدوان أو أية محاولة اعتداء، ولا يتعلق الأمر بالأفعال التي تستهدف دولا بعينها؛
- ✓ يتم إشراك كل الدول الأعضاء وليس ما يكفي من الأعضاء لتصدي للمعتدي؛
- ✓ تنظيم رد عسكري (استعمال القوة العسكرية)؛
- ✓ لا يترك للدول منفردة تحديد ما تراه إجراءات مناسبة تخصها لوحدها.

وتنجذب الدول إلى فكرة الأمن الجماعي على اعتبار أنها تعد الدول جميعها بالأمن (مهما كانت طبيعتها). فمن حيث المبدأ، تملك الدول كلها دافعا للانضمام إلى هذه المنظومة بما أنها كلها عرضة لتهديد الحرب. كما تركز فكرة الأمن الجماعي على مشكلة واضحة ظاهريا هي الاعتداء بالصورة النمطية المعروفة له كالاعتداء العسكري على سلامة أراضي الدول الأعضاء أو على استقلالها السياسي.

---

[1]- فريدة حموم، **الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجيستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص: علاقات دولية، 2004)، ص. 14.

[2]- محمد مسعود عبد الله، عباس مراد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 51.

ج-الأمن الدولي:

وهو مفهوم أمني ذو دلالتين سياسيتين، تشير الأولى إلى أمن كل الوحدات السياسية في النظام الدولي، أي الدول فقط وتحديدا، لأن المقصود هنا ليس دولة بعينها، ولا دول إقليم بذاته، بل المقصود كل الدول دون استثناء، فإن الأمن الدولي هو المفهوم المناسب للتعبير على ذلك. وتشير الدلالة الثانية إلى متغيرين قديم وجديد، فالمتغير القديم هو الأنظمة ذات الطبيعة الشاملة المتسعة، كالأنظمة الإمبراطورية التي تسيطر على أقاليم متعددة ومتباعدة، تنتشر في أنحاء متعددة من العالم، بما يجعل أمن هذه المنطقة مرتبطا بكل الأقاليم التي تتكون منها وتسيطر عليها. وهو ما يعني أنه: "أمن دولي".[1] أما المتغير الجديد، فله صورتان صورة النظام النيوليبرالي-الرأسماليوسياساته الاستعمارية أولا، وصورة نظام العولمة وسياساته العابرة للحدود ثانيا، وفي هاتين الصورتين تغيرت مفاهيم العلاقات الدولية وأسسها ومقوماتها، بشكل أكسب المطالب والمخاطر الأمنية أبعادا متسعة وشاملة، فاستدعى ذلك شمولية المفاهيم الأمنية ومتطلباتها.[2] لذلك شاع مفهوم الأمن الدولي واتسع استخدامه، بعد أن أدركت كل الدول، اتساع وشمولية الشروط العملية لهذا المفهوم، وحاجتها إليه لاستيعاب تلك الشروط في إطاره واستخدامه للدلالة عليها.

د- الأمن العالمي:

وهو أحدث مفاهيم الأمن وأكثرها قربا من مفهوم الأمن الدولي واختلاطا به، حيث هو يشير أيضا إلى حالة الأمن المرتبطة بكل وحدات النظام الدولي، إلا أن الفارق بينه وبين الأمن الدولي، أنه لا يقتصر مثله على الوحدات السياسية الاجتماعية (الدول)، بل تمتد حدوده إلى ما هو أوسع منها، ليضم إلى جانبها كل الوحدات الجديدة الذي بدأت بالظهور في النظام الدولي منذ بدايات القرن العشرين، مثل المنظمات الإقليمية والدولية، العامة والمتخصصة، المجتمعية والحكومية، ثم أضيفت إليها الشركات والمصالح الاقتصادية العابرة للحدود أو القوميات. فبظهور هذا النوع من الوحدات، تغيرت طبيعة النظام الدولي، الذي فقد معها وبسببها، طابعها الجغرافي –السياسي المقترن كليا بالدولة، فلم يعد مفهوم الأمن العالمي مقتصرا في دلالاته على الدولة أو مختصا بها فحسب، بل بات يشمل أيضا الوحدات الدولية الجديدة، التي أصبح لها هي الأخرى مطالبها الأمنية التي يعكس ويعبر عنها، ووسائل وأساليب الاستجابة لها، وأشكال ومستويات تلك الاستجابة.[3] كما أن قضايا الأمن العالمي، لم تعد ذات طبيعة سياسية فحسب، بل أصبحت أيضا قضايا مجتمعية؛ كالديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب والتلوث والتصحر والمخدرات...

---

[1]- محمد مسعود عبد الله، علي عباس مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 52.

[2]- فنسان الغريب، **مرجع سبق ذكره**، ص. 40.

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص. 52-53.

وغيرها. أين اتسع مفهوم الأمن العالمي ليشمل بنطاقه مفهوم الأمن الدولي، ولكن الأمن الدولي لا يشمل الأمن العالمي.[1]

هـ-الأمن الإنساني:

مفهوم الأمن الإنساني، من أحد المفاهيم الأمنية التي برزت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك محاولة لإدماج البعد الإنساني في إطار الدراسات الأمنية من خلال اتخاذ الفرد كوحدة التحليل الرئيسية لأي سياسة أمنية، إذ يتخذ مفهوم الأمن الإنساني الفرد وحدة التحليل المحورية، انطلاقا من أن أمن الدول رغم أهميته لا يعد ضامنا أو كفيلا بتحقيق أمن الأفراد والمجتمعات. والأكثر من ذلك، أنه في كثير من الأحيان تفقد الدولة الشرعية فتتحول ضد رعاياها ومواطنيها حين تمس أمنهم الخاص.[2]

وعليه يمكن تعريف الأمن الإنساني بأنه: "مفهوم مركزه الفرد، يركز بالأساس على صون حرية وكرامة الإنسان، وتلبية احتياجاته المعنوية والمادية منها. والاقتراب الأساسي هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة وأن التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد الذي يعصف بالإنسان، ذلك أن التهديد يمكن أن يؤخذ شكل الحرمان الاقتصادي، غياب التوزيع العادل للثروة وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية، فتحقيق الأمن الإنساني في الأخير يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، صون حقوق الإنسان وحرياته، الحكم الراشد، وإقامة دولة القانون".[3]

في الأخير يمكن الاستشهاد بأنه رغم أهمية هذه المفاهيم السالفة الذكر وانتشارها وكثرة تداولها، لم تجعلها حتى اليوم، قادرة على منافسة مفهوم الأمن القومي أو الوطني، الذي بقي يحظى بالقدر الأكبر من الاهتمام والانتشار والتداول، بحكم ارتباطه بالفرد، المجتمع والدولة، ويجمع ويشتمل على كل هذه المفاهيم في مضمونه.

المطلب الثالث: خصائص الأمن القومي ومميزاته

1-التركيب:

فالأمن القومي مفهوم مركب من اجتماع وتفاعل القيم والمبادئ النظرية العامة والثابتة، والمواقف والسياسات العملية الخاصة والمتغيرة، وناتج عن محصلة إنجازاتهما. وهو أيضا ذو بعدين، بعد داخلي يتعلق بالدولة وخصائصها

---

[1]- فضيلة عيسات، **الأمن الإنساني في السياسة الخارجية الكندية بين الخطاب والواقع (1996-2010)**، مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر 3: تخصص: دراسات استراتيجية 03)، ص. 54.

[2]- خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، (جامعة نايف للعلوم السياسية الرياض، الطبعة الأولى 2009)، ص. 4.

[3] - فضيلة عيسات، **مرجع سبق ذكره**، ص. 42.

واحتياجاتها وأهدافها وقدراتها ووسائلها (من المهم هنا ملاحظة أن للوحدات الجديدة في النظام الدولي مطالبها الأمنية الخاصة التي قد لا تماثل المطالب الأمنية للدول، إلا أنها لا تقل عنها أهمية وتأثيرا، مما يعني أن كل ما يقال عن الدولة في هذا الشأن يجب أن يؤخذ من منظور تلك الوحدات أيضا، مع مراعاة الفوارق بين الحالات المختلفة)، وبعد خارجي يتعلق بالبيئات الإقليمية والدولية التي تعيش الدولة القومية في إطارها وتتفاعل فيها ومع وحداتها. كما تجتمع فيه القيم والمبادئ من جهة، والاحتياجات والمصالح والأهداف من جهة ثانية، والقدرات والوسائل والأساليب والاحتمالات من جهة ثالثة، والتهديدات والمخاطر من جهة رابعة، وهي التي تتفاعل في إطار الدولة مرة، وفي إطار علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية مرة أخرى.[1]

2-الشمول:

فالأمن القومي يشمل في إطار ركنيه النظري والعملي، كل أوجه الحياة الإنسانية (الطبيعية، الاجتماعية والسياسية)، وكل نشاطاتها (العسكرية والاقتصادية والثقافية...) مما يجعل منه مصدرا لإنتاج المفاهيم التطبيقية النوعية المتخصصة للأمن القومي، في الجوانب المختلفة للحياة الإنسانية مثل (الأمن العسكري، الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الثقافي، الأمن المائي، الأمن الطاقوي...) والتي سيتم تناول كل منها على حدة في عنصر أبعاد الأمن القومي في هذه الدراسة بالشكل المفصل والمعمق، والتي تبقى في النهاية، وعلى الرغم من تميزها واستقلالها، مفاهيم فرعية، تابعة للمفهوم الكلي للأمن أو الأمن القومي، والتي نتجت عنه وتطورت في إطاره. كما أن هذا المفهوم يشمل كل عناصر الكيان الاجتماعي السياسي (الدولة).[2]

فعلى الرغم من تعدد جوانب مفهوم الأمن واختلاف أركانه، إلا أن كل واحد منهما مرتبط ارتباطا مباشرا بالأخر، ويؤثر عليه ويتأثر به دائما، ولا يمكن فصل احداهما على الآخر بل إن تحقيق الواحد منها رهين بتحقيق الأخر في معظم الأحيان، فلا يتصور تحقيق الأمن الداخلي مثلا بمعزل عن الأمن الخارجي، كذلك لا يمكن لتحقيق الأمن العام في مفهومه التقليدي دون تحقيق قدر مناسب من الأمن الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي.[3]

3- الثبات:

فالأمن القومي وإن كان ثابتا ودائم، سواء على مستوى القيم والمبادئ النظرية العامة والثابتة، أو على مستوى الضرورة والأهمية، ومن ثم فإن تغير الرهانات التقليدية للدول أو أي وحدة أخرى في النظام الدولي، لا يلغي حقيقة أن الأمن بالنسبة لها، يحتفظ على الدوام بقيمه ومبادئه النظرية العامة والثابتة، ويحظى بالمكانة الأولى من دون منازع، في جداول المصالح والأولويات والأهداف. فكل الرهانات الأخرى سواه، تبقى مشروطة في تحقيقها واستمرارها

---

[1]- محمد مسعود عبد الله، علي عباس مراد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 43.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 44.

[3]- عاطف عبد الفتاح عجوة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 89-90.

واستقرارها، بتحقيق الأمن واستمرارة واستقراره، فليس من الممكن تحقيق أي هدف أو رهان، إذا اختلت قيم الأمن ومبادئه العامة والثابتة، أو غابت بعض مقتضياته، لأنه يبقى في النهاية، شرط كل شرط ورهان كل رهان.[1]

4-التنوع:

فالأمن القومي وإن كان ثابتا ودائما من حيث القيم والمبادئ النظرية العامة والثابتة، فإنه متنوع ومتباين من حيث الصياغات المفاهيمية، والسياسات التطبيقية العملية، ليس بالنسبة لكل الدول فحسب، بل وحتى بالنسبة للدولة ذاتها، إذا اختلفت الظروف والأوقات. فهذه الصياغات والسياسات محكومة في النهاية بخصائص البيئة الداخلية للدولة، وقيمها واحتياجاتها ومصالحها وأولوياتها وأهدافها وقدراتها ووسائلها من جهة، وبخصائص البيئة الخارجية الإقليمية والدولية، وما تتيحه للدولة من فرص أو تفرضه عليها من تهديدات، رهانات، تحديات، مخاطر وقيود، من جهة ثانية. كما تنعكس هذه الخاصية في تغير تراتب الأولويات الأمنية.[2]

المبحث الثالث: محددات الأمن القومي، مهدداته و أبعاده

المطلب الأول: محددات الأمن القومي

يهدف هذا العنصر التطرق إلى المحددات المختلفة التي تؤثر في صنع سياسات الأمن القومي للدولة في نطاقها الداخلي والخارجي، حيث تعد عملية التحليل البيئي من المقومات الأساسية لاعتماد أي خيار يخص مرتكزات الأمن القومي، إذ إن من خلال عملية التحليل هذه لأبرز المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية...وغيرها، يمكن لصانع القرار أن يحدد التوجهات المستقبلية للدولة وللمنافسين والخصوم، ومن ثم يتمكن من تحديد الفرص والتهديدات البيئية بوصفها عوامل تؤثر بشكل أو بآخر في المصير والمستقبل. وتعد عمليات التحليل البيئي من القواعد والمسلمات الجوهرية لارتباطها بشكل حيوي بمصير الدولة، ومن ثم تحدد من توجهاتها، واتجاهات نموها وبقائها، كما أنها تزيد من قدرتها على اتخاذ قرارات عقلانية، رشيدة وسليمة. وفي ما يلي طرح لأهم محددات الأمن القومي للدولة القومية:

1-محددات البيئة الداخلية:

وهي المحددات المؤثرة في تكوين مفهوم الأمن القومي وتطبيقه، ومصدرها البيئة الداخلية للدولة وخصائصها الذاتية:

---

[1]- محمد مسعود عبد الله، عباس مراد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 44.

[2]-**المرجع نفسه**، ص ص. 44-45.

أ- أنماط السلوك والقيم الاجتماعية:

فلكل مجتمع، أنظمته القيمية والعقائدية التي يؤمن بها ويثق بصوابها، فيعتمدها ويعتمد عليها في تحديد تصرفاته وسلوكياته، وينظم حياته وأنشطته على أساسها فرديا وجماعيا، داخليا وخارجيا، ومن ثم فإن هذه الأنظمة ستساهم بشكل أوبآخر في تحديد مفهوم المجتمع حول الأمن وشروطه وعوامل تهديده ومصادرها ومعالجتها. إذ تحرص الأنظمة الحاكمة عامة على تأكيد ارتباطها بالمجتمعات التي تحكمها، والتزامها بأنظمتها القيمية العقائدية، أو على الأقل احترامها لها وسعيها للدفاع عنها.[1]

ب- خصائص النظام السياسي:

فالدولة وإن تعددت أركانها وتنوعت، تتجسد عمليا ورسميا في النظام السياسي الذي يحكمها ويعبر عنها، ويحدد سياسات واستراتيجيات أمنها القومي. لذلك فإن السياسات والمواقف التي تعكس خصائص الدولة وتجسيدها، تتحدد في جانب كبير منها وفقا لخصائص نظامها السياسي، بكل ما يعبر عنه هذا النظام من قيم ومصالح وأهداف يسعى لتحقيقها.[2]

ج- القدرات والإمكانيات المتوفرة:

تتضح أهمية هذا العامل في اعتباره ركنا أساسيا وأوليا في صياغة مفهوم الأمن القومي وتطبيقه، حيث أن الافتقار للقدرات والإمكانيات، يعطل أي إمكانية لتجسيد المفهوم وتنفيذ سياساته وتحقيق أهدافه، بل ويمكن أن يعمل في الاتجاه العكسي، بحيث يكون مصدرا للتهديدات والمخاطر الأمنية. ويمكن تبيان الأساس الذي يبنى عليه الأمن القومي من خلال الثالوث التالي: إمكانيات/قدرات، أهداف وكيفية الربط بينها. تجدر الاشارة أن مفهوم القدرات يشتمل على إطار واسع من الإمكانيات والموارد المادية والمعنوية، البشرية والتقنية، الجغرافية والاقتصادية والسياسية والمجتمعية...إلخ.[3]

د- التجارب والخلفية التاريخية:

فلكل مجتمع تجاربه التاريخية المكتسبة وخبراته المتراكمة، التي تنعكس على كل جوانب حياته وأنشطتها. وبتطور أشكال التنظيم السياسي للمجتمع الإنساني، فقد أصبح للتجارب والخلفية التاريخية، انعكاساتها على مفاهيم الأنظمة السياسية ونشاطاتها، بم في ذلك ما يتعلق بمفهوم الأمن القومي وشروطه وأهدافه.[4]

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص. 58.

[2]-**المرجع نفسه**، ص ص. 62-63.

[3]-**المرجع نفسه**، ص ص. 60-61.

[4]-**المرجع نفسه**، ص. 59.

2-محددات البيئة الخارجية:

وهي المحددات المؤثرة في تكوين مفهوم الأمن القومي وتطبيقه، ومصدرها البيئة الخارجية للدولة والخصائص الإقليمية أو الدولية أو العالمية لتلك البيئة وتفاعلاتها أو كلها معا. فأية وحدة دولية، وبقدر ما تنتمي إلى ذاتها وبيئتها الداخلية، وتتأثر بمكونات هذه البيئة وخصائصها وتفاعلاتها، فإنها تنتمي في الوقت نفسه، إلى بيئة خارجية إقليمية، دولية، وعالمية، وتتأثر أيضا بمكوناتها وبخصائصها وبتفاعلاتها. وفي إطار البيئة الخارجية، تتفاعل الدولة مع وحدات يمتلك بعضها أركان الدولة وخصائصها، بينما تمتلك وحدات أخرى غيرها، أركانا وخصائص مختلفة، تجعل منها منظمات أو جماعات أو شركات، ذات طبيعة إقليمية أو دولية، متخصصة أو عامة، خاصة أو حكومية. وبتعدد وحدات البيئة الخارجية للدولة وتنوعها، تتعدد وتتنوع المفاهيم والسياسات الأمنية المتفاعلة في هذه البيئة الخارجية، فيتوافق بعضها مع مفاهيم الأمن وسياساته لدى الدولة، ويتعارض بعضها الآخر معها.[1]

وعادة ما يكون تأثير المحددات الخارجية في مفاهيم الأمن وسياساته لدى الوحدات الدولية المختلفة، على مستويين: مستوى مباشر من خلال التأثير في المفاهيم والسياسات الأمنية للوحدة الدولية، وغير مباشر من خلال التأثير في أنماط العلاقات التفاعلية في البيئة الخارجية وبين وحداتها، والتي توجه لها الوحدة الدولية مفاهيمها وسياساتها الأمنية. ولعل خير مثال على التأثير المركب للمحددات الخارجية في المفاهيم والسياسات الأمنية، هو ما حدث مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الاشتراكي، من سقوط القطبية الثنائية، حلول الأحادية القطبية محله، مما دفع بالقطب الأقوى في النظام الدولي الجديد "الولايات المتحدة الأمريكية" إلى تغير مفاهيم وسياسات أمنها القومي، لتصبح ذات أبعاد عالمية.[2]

بعدما تطرقنا إلى عنصر محددات الأمن القومي المختلفة، سوف نقوم بطرح أهم تجليات الأمن القومي والتي تجعل من الدولة في حالة الاستقرار* والسلام وهي كالأتي:[3]

أ- تبني أنساق سلوكية وأخلاقية واحدة: والذي يؤدي إلى المحافظة على الشخصية الاجتماعية والتناسق السلوكي داخل المجتمع الواحد، ويتحقق عن طريق التنشئة الاجتماعية.

ب- الشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع: ويقوى هذا من الولاء والارتباط بين أفراد المجتمع وطبقاته من ناحية وبين الوطن من ناحية أخرى.

ج- الاستقرار السياسي: ويتضمن ذلك كفالة الحقوق الدستورية الشرعية للفرد والجماعات المختلفة المكونة للبلد الواحد، بما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات والمشاركة العامة في صنع القرار.

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص. 64.

[2]- عباس مراد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 55-56.

*- مفهوم الاستقرار مفهوم متسع وشامل، يشتمل على عدة جوانب منها: الاستقرار الاقتصادي، والاجتماعي –الثقافي والسياسي...وغيرها.

[3]- عاطف عبد الفتاح عجوة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 88-89.

د- الاستقرار الاقتصادي: ويتضمن ذلك توفر الحاجات الأساسية اللازمة للفرد من غذاء، مسكن...وغيرها، وتوفير فرص العمل والاستفادة من قدرات الفرد في إطار من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هـ- العدالة الاجتماعية: وتتضمن هذه العدالة تكافؤ الفرص أمام أفراد المجتمع الواحد وحصولهم على نصيب عادل مقابل مساهماتهم الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: مهددات الأمن القومي

1-العلاقة بين المفهومين: "الأمن والتهديد"

إن العلاقة بين مفهومي "الأمن" و"التهديد"، علاقة تأثير متبادلة، وإن أي محاولة لتفسير مفهوم "الأمن" لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد. فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة. ولقد ركّزت الدراسات الأمنية في السابق على خطر الغزو العسكري، باعتباره أهم مصادر تهديد الأمن، إن لم يكن مصدرها الوحيد. بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت إلى وجود مصادر أخرى لا تقل أهمية عن البعد العسكري للتهديد، تتمثل في التهديدات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وغيرها ببعديها الداخلي والخارجي حيث يوجد ترابط وثيق بين هذين المستويين.[1]

التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حلّ سلمي يوفّر للدول الحدّ الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري،مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر.[2] فدراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءا من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (الفردي-الجماعي-القومي- الإقليمي-الدولي)، مرورا بمصادر التهديد (داخلي-خارجي)، ووصولا بالسياسات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات.

إن تحليل مفهوم التهديدات ينطلق من فهم حقيقة التحولات الدولية والإقليمية، وانعكاسها على صعيد الأمن، فتلك التحولات قد أدت إلى تحولات مماثلة لمصادر التهديد من بروز إشكالية عدم اليقين، وهي انعدام القدرة على التحديد الدقيق لمصادر التهديدات، ممّا أدى إلى تعدّد الرؤى حول أساليب ووسائل، استراتيجيات وسياسات تحقيق

[1]-سليمان عبد الله الحربي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 28.

[2]-**المرجع نفسه**، ص ص. 27-28.

الأمن. وفي ظل تلك التحولات الجديدة في البيئة الأمنية، ركز التفكير الأمني الحديث على محاولات توسيع التصور المعهود الضيق للأمن من بعده العسكري، ليشمل مجموعة أوسع من التهديدات المحتملة، بما في ذلك التهديدات الاقتصادية الاجتماعية البيئية. وقد اهتمت الدول بكافة مستويات التهديد، من تهديد الأمن الإنساني، وصولا إلى تهديد الأمن العالمي. وكذلك التحول من التركيز على تهديد الدول إلى تقييم أشكال مختلفة متعدّدة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني).

وفي هذا السياق، تبرز لدينا إشكالية التفريق بين مفهومي "التهديد" و"التحدي". فالتحديات هي: «المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجة الدولة وتحدّ أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها».[1] وقد تبدأ وتنتهي بزوال أسباب بلوغ المفروض عليه التحدي نفسه، دون الوصول إلى مستوى التهديدات، حيث يصبح هناك توازن بين الطرفين. بيد أن الوصول إلى مرحلة التوازن تستغرق وقتا زمنيا أكبر من ذلك الوقت الذي يستغرقه التهديد.

وتختلف درجة التهديدات وصورها، حيث أن تتخذ التهديدات عدة أنواع: أولها التهديدات "الفعلية" وهي تعرض الدولة إلى خطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل أو التهديد باستخدامها: وثانيها التهديدات "المحتملة"ر وهي وجود الأسباب الحقيقية لتعرّض الدولة للتهديدات دون وصولها إلى مرحلة استخدام القوة العسكرية لحل النزاع؛ وثالثها التهديدات "الكامنة" وهي وجود أسباب للخلاف بين دولتين أو أكثر دون وجود أي مظاهر لها مرئية لها على السطح؛ وأخيرا التهديدات "المتصورة" وهي تلك التهديدات التي لا يوجد أي مظاهر لها في المرحلة الآنية. بيد أن النظرة المستقبلية لشكل وطبيعة التحولات والمستجدات الدولية والإقليمية قد تشير إلى احتمالات ظهورها على سطح الأحداث بدرجات متفاوتة.[2]

2-عملية تحديد مصادر التهديدات:

وبشكل عام، فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تحديد التهديدات التي تواجه الأمن بمستواه العام أو على المستوى الإقليمي. نورد منها مايلي:[3]

أ- طبيعة التهديد: ويقصد به نوعه وأبعاده، سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية وغيرها.

ب- مكان التهديد: اتجاهاته، ومدى قربه أو بعده الجغرافي أو الديمغرافي، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، ومدى انتشاره وتأثيره الشامل لعدة دول، أو محدّد في دولة معينة.

---

[1]-جمال سند السويدي، **قمة أبوظبي والمتغيرات الإقليمية، في: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص. 37.

[2]- منصور لخضاري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 32-34.

[3]- عباس مراد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 61-64.

ج- زمان التهديد: تأثيره الحالي أو المستقبلي، ومدى استمراريته (مؤقت، مستمر، دائم) وهل هو ثابت أو متغير.

د- درجة التهديد: قوته وخطورته، حيث كلما زادت درجة قوة التهديد وخطورته تطلب ذلك تعبئة شاملة للقوة الإقليمية للحدّ من تأثيره.

هـ- تعبئة الموارد: ترتبط بحجم وخطورة التهديد، ومدى كثافته، الأمر الذي يتم في ضوئه اتخاذ إجراءات تعبئة مناسبة من حيث حشد الموارد والجهود للحدّ من تأثيره وأبعاده.

3-أنواع التهديدات: التهديد الداخلي، التهديد الخارجي

أ- التهديد الداخلي (وطني): يتحدد بالإطار الداخلي المضبوط بحدود السيادة الوطنية المرسومة معالمها بالحدود الجغرافية لإقليمها، من أمثالها: الانقسامات الداخلية الناتجة عن عدم وجود تجانس قومي (الأقليات بأنواعها والتعدد الطائفي وغيرها)، وأخطار اللاعدالة اجتماعية؛ انتشار الفقر والتخلف وضعف التنمية والتهميش والإقصاء...إلخ.

ب- التهديد الخارجي: كما تدل عليه التسمية هو من طبيعة خارجية يتعدى الدولة الواحدة إلى ما وراء حدودها. والتي تأخذ عدة أشكال: التهديدات الإقليمية، التهديدات الدولية، التهديدات عبر الوطنية (دولاتية ولادولاتية)...وغيرها.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن القومي

1- البعد العسكري: ويمثله الأمن العسكري

يعتبر الأمن العسكري البعد الأكثر وضوحا لمفهوم الأمن القومي، والمفهوم المرادف له، المعبر والمفسر له لفترة طويلة والذي يدوم حتى يومنا هذا. بداية من ما جاءت به المنظومة الوستفالية في تقديم تفسيرات ملائمة لطبيعة العلاقات الأمنية بين الدول، وحتى مرحلة مابعد الحرب الباردة أين برزت مفاهيم وطروحات جديدة في هذا الشأن. حيث لا يزال الكثيرون يجدون الأمن القومي متمثلا في القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي، وهو تعريف يخص الأمن العسكري فقط، ذلك لأن الأمن السياسي فرع من فروع الأمن القومي، وإن كان يلعب الدور الرئيسي في تحقيقه.

وكما هو معروف فإن الأمن القومي هو وسيلة القيادة السياسية، والأمن العسكري من مسؤولية القيادة العسكرية، التي تكون تحت إشراف وتوجيه القيادة السياسية، فإن لم تكن القيادة السياسية، تدرك قدرات وإمكانيات قواتها العسكرية، وتفتقر إلى التنسيق مع القيادة العسكرية، ستكون قراراتها في شؤون الحرب والقتال غير حكيمة وغير عقلانية، تؤدي إلى انهيار المؤسسة العسكرية، وبالتالي فقدان الأمن العسكري، والذي قد يؤدي إلى تهديد الأمن

القومي للدولة برمته،[1] حيث إن العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، أمر بالغ التعقيد في الكثير من دول العالم، التي تسيطر عليها المؤسسة العسكرية والتي بوسعها أن تهدم أو تبني الأمن القومي للدولة ذاتها.

2- البعد السياسي: ويمثله الأمن السياسي

سبق الحديث من خلال عنصر تطور الأمن من خلال المدارس الفكرية عن الأمن في جانبه السياسي وارتباطه بفلسفة نظام الحكم، إذ أنه لا يمكن الفصل بين الأمن والسياسة أو تجاهل أثر السياسة في الأمن. لذا يمكن القول أن تحقيق الأمن السياسي هو جزء لا يتجزأ من تحقيق الأمن العام، فالأمن بمختلف أشكاله وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة في مفهومه التقليدي. والذي لم يختلف كثيرا عن مفهومه الحديث حيث يشكل أحد الجوانب الرئيسية للحفاظ على أمن واستقرار الدولة القومية بضمان أمنها القومي. ومن التعاريف التي يمكن الاعتماد عليها لـ"الأمن السياسي" التعريف التالي: "الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها، والعمل على منع ما من شأنه إفساد العلاقة، بين السلطة والشعب، أو تشويه صورة الدولة"، وهو أحد فروع الأمن الداخلي للدولة ويشمل الأمن العام، حيث يعتبر تأمين نظام الحكم أحد عناصر الأمن السياسي، لأن الأمن السياسي يوفر درجة من الاستقرار السياسي، الذي يمثل أهم عناصر الأمن القومي.[2] وفي ما يلي أهم عناصر الحفاظ على الأمن السياسي:[3]

- ✓ حماية أسرار مصالح الدولة العليا المرتبطة بالسيادة وجهود التنمية واستقرار الأوضاع الداخلية، على أن تشارك في ذلك كافة مؤسسات الدولة في توفير مقومات الأمن القومي ودعمها.
- ✓ متابعة أثر الصراعات الإقليمية والدولية، وقياس انعكاساتها على الأوضاع الداخلية وصولا إلى تحديد مدى التهديد واتجاهاته لإمكان السيطرة عليه.
- ✓ مكافحة حركة التفاعل السياسي في الداخلي وإمكانية استثمار قوى غير شرعية في الداخل أو في الخارج لمعطياتها.
- ✓ مكافحة الأنشطة المصدرة من الخارج (التجسس-محاولات الاغتيال –التخريب المادي والإيديولوجي – محاولات المساس بالوحدة الوطنية للدولة القومية من خلال السعي لإثارة الفتن والنعرات الطائفية والعرقية).
- ✓ المتابعة والإحاطة الكاملة بأداء الأفراد والجماعات والهيئات ورغباتهم ومواقعهم بالنسبة لقرارات وسياسات الدولة.

[1]- محمد مسعود عبد الله، عباس مراد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 68-69.

[2]- **المرجع نفسه**، ص. 70.

[3]- محمد عبد الحليم موسى، **الأسباب المؤدية لاختلال النظام الأمني والعوامل الواقية منها، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة**، (المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المكتبة الأمنية، أبحاث الندوة العلمية السابعة عشر التي عقدت بالمركز، أبريل 1986)، ص ص. 59-60.

3- البعد الإقتصادي: ويمثله الأمن الاقتصادي بمختلف جوانبه: الأمن الطاقوي، الأمن المائي، الأمن الغذائي.

لقد استقرت الآراء على النظرة الشمولية منها. أهمها: ما ذهب إليه روبرت ماكنامارا الذي اعتبره اللبنة الأولى، والركيزة الرئيسية لتحقيق الأمن القومي بربطه بمفهوم التنمية[1] (كما سبق بيانه). فالبعد الاقتصادي لمفهوم الأمن القومي يمكن اعتباره المؤشر الرئيسي لأمن الدولة على العموم.

وعليه، فلقد ارتبط الاقتصاد بالأمن القومي ارتباطا وثيقا، فبناء اقتصاد قوي، وتنمية ناجحة يضمن كثيرا من الأمن القومي.

الأمن الغذائي: لقد تبلور مفهوم الأمن الغذائي مع تبني المنظمة العالمية للغذاء والزراعة في عام 1996 للمفهوم، والذي جعل من أولويات المنظمة والهيئات التابعة لها. وهنا تعهد من خلال المؤتمر على العمل قدما من أجل تكريس الأمن الغذائي العالمي والذي عرف بأنه: "مدى قدرة مجتمع ما أو دولة معينة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء للمواطنين وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، عبر إنتاج السلع الغذائية، وتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لاستخدمها في استيراد ما يلزم لسد النقص الغذائي الذاتي، بدون أي تعقيدات أو ضغوطات من أي مصدر كان، كما أن المقصود بالأمن الغذائي قد يكون توفير الغذاء اللازم للمجتمع من مصادره المحلية والخارجية، وضمان توزيع الغذاء وجعله في متناول كل أفراد المجتمع".[2]

4- البعد الاجتماعي: ويمثله الأمن الاجتماعي بأبعاده: الأمن الهوياتي، الأمن الثقافي.

إن الحديث عن الأمن الاجتماعي من وجهة نظرنا لا يقل أهمية وخطورة عن الأمن السياسي أو الأمن الاقتصادي إن لم يفوقهما في ذلك، وببساطة شديدة فإن المجتمع بكل ما فيه من مظاهر سياسية أو اجتماعية أو أمنية أو غير ذلك، عبارة عن مجموعة من السلوكيات والأنماط التي يفرزها ويتأثر بها. هذا وفقا للتفاعلات السلبية أو الايجابية التي يخلقها، والتي تدعم أو تكسر مقومات الأمن القومي للدولة القومية.[3]

لذا فإنه من الأهمية بمكان أن ننظر إلى هذا البعد من وجهة نظر أمنية بحتة. فالأمن الاجتماعي مفهوم يتردد بكثرة لدى علماء الاجتماع، ويطلق عليه أيضا التماسك أو التوازن الاجتماعي، والقوة الاجتماعية، ويقصد بها الحالة التي يكون فيها المجتمع متماسكا وخاليا من كل مظاهر التردي؛كانحطاط القيم الروحية وانهيار القيم الأخلاقية، والعزوف

[1]- محمد عبد الحليم موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص. 62.

[2]- مصطفى ونوغي ، **إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجيستر (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، تخصص: دراسات استراتيجية)، ص. 25.

[3]- محمد عبد الحليم موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص. 63.

عن الأصالة في العادات، والتقاليد الأصيلة، انتشار الآثار السلبية المجتمعية نتيجة التناقضات الاجتماعية الطبقية، الجريمة، الفقر...وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي تهدم المجتمع.[1]

إلى جانب مظاهر التردي الداخلي هذه، تلعب القيم والتوجهات الدخيلة وغير الملائمة دورا رئيسيا في هدم المجتمعات، وانتكاسة مقوماتها، وتكون عاملا من عوامل إعاقة التنمية والتقدم في تلك المجتمعات، ولا سبيل لتجنب ذلك إلا بالمحافظة على القيم والمعتقدات والتوجهات الذاتية، التي تعبر عن ماضي وحاضر ومستقبل الأمة.[2] من جانب آخر، سوف نقوم بعرض بعد من أبعاد الأمن الاجتماعي ألا وهو االبعد الهوياتي –الثقافي والذي برز بشدة في فترة ما بعد الحرب الباردة والذي أصبح الهاجس الأساس الذي يمس معظم الدول. فمن هذا المنطلق، يمكن القول أن الأمن الاجتماعي يتمحور حول متغير الهوية أو بعبارة أخرى حول ما يمكّن الجماعة من الإشارة إلى نفسها أي "الأنا والآخر" الذي أضحى يشكل تهديدا واقعا وموضوعيا لهذه الهوية التي تمثل جماعة عرقية، إثنية، دينية...إلخ.[3] ومن هنا، هذه إشارة إلى تعريف الهوية الثقافية الذي جيء به تقرير "نادي روما" في عام 1979 والذي شارك في إعداده المفكر المغربي المهدي المنجرة، المشاركون في هذا النادي هم من أوائل من تنبهوا إلى الدور المركزي للهوية الثقافية في تحديد طبيعة الصراعات المقبلة –وذلك قبل 14 عاما من صدور مقولة هانتنغتون– :

«الهوية الثقافية تشكل مصدرا متناميا للنزاعات الاجتماعية والدولية، فهي تشكل على المستويين الوطني والدولي واحدة من أهم الحاجات النفسية غير المادية ويمكن أن تكون مصدرا من مصادر الصراع المتزايد في داخل المجتمعات، وبين مجتمع وآخر.. فنحن نواجه صراعا جديا في مجال القيم.. ويوجد نوع من التحمل. ولكن لا يوجد تقبل صاف أو ترحيب مخلص بقيم الجنوب، ذلك لأنه لا يوجد جهد جاد لمحاولة فهمه».[4]

ففي خضم النظام الدولي المعاصر، يعنى الأمن الاجتماعي بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على سماته وخصوصياته الخاصة به في سياق الظروف المتغيرة (تهديدات فعلية أو محتملة). وبدقة أكثر، فهو يرجع إلى استمرارية –ضمن شروط مقبولة لتطور– النماذج التقليدية للغة، الثقافة والروابط...وغيرها.[5]

---

[1]– محمد مسعود عبد الله، عباس مراد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 79.

[2]– محمد عبد الحليم موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص. 64.

[3] *-Samuel-P-Huntington, **Le choc des civilisations**, Editions Odile Jacob/Histoire, Paris, mai 2000. Pour la traduction française/ traduit de l'anglais (Etats-Unis) par Jean-Luc Fidel et Geneviève Joublain, Patrice Jourland, Jean-Jacques Pédussaud.*

[4]– محمد سعدي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 82.

[5]– عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكل الأقليات في إفريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه (63)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، جانفي 2000)، ص ص. 37-38.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من الصراعات والنزاعات دوليا اليوم هي التي تحوي في ثناياها عناصر اجتماعية "المأزق الاجتماعي". كما يجب التنويه بأن مفهوم الأمن الاجتماعي جد معقد لتعامله مع الهويات والثقافات –التي تعتبر ذاتية وذات بناءات سياقية – مما يقود في بعض الأحيان إلى تبني سياسات عنصرية وإقصائية.

5- البعد البيئي: ويمثله الأمن البيئي

بدأ مفهوم "الأمن البيئي" يتداول بكثرة في السبعينيات، من القرن العشرين في المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة وهيأتها الخاصة، حيث بدأت تتضح المخاطر بقوة نتيجة لظاهرة التلوث البيئي في مختلف جوانبها، التي وصلت حتى تهديد الوجود البشري برمته نتيجة المتغيرات المناخية والبيئية التي تشهدها معظم دول العالم كظاهرة الاحتباس الحراري، ارتفاع منسوب المياه، الجفاف، التلوث المناخي بفعل الصناعات الكبرى وافرزاتها...الخ.

في الوقت نفسة الذي أخذت فيه الأصوات الداعية لاحترام البيئة تتعالى، ذهبت بعض الدول الصناعية الكبرى، في البحث عن أراضي في الدول الفقيرة المتخلفة، متناسية أن البيئة واحدة والتلوث يعم الجميع بشكل أو بآخر، حيث أدركت هذه الدول النامية الخطورة التي سوف تتعرض لها بفعل هذه البقايا. وكيف أن أمنها البيئي في خطر، فأصبحت ترفض مثل هذه الأفعال، وتشهر بتلك الدول، وترفض أي مقابل مادي لقبول مثل هذه الموضوعات والمسائل[1]

"فالعلاقةبين البشرية والبيئة هي الموضوع الأساسي للإيكولوجيا. وقد اتضح اليوم أن هذه العلاقة بحاجة إلى إعادة تحديد إذا كان لنا أن نتفادى الآثار بالغة الخطورة. وليس من قبيل المبالغة القول إن الأمن البيئي مرهون بالطريقة التي تتم بها معالجة هذه القضية في المستقبل."[2]

وعليه فهناك ارتباط وثيق بين التدهور البيئي والأمن. فالنتائج الخطيرة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية، إذ بإمكانها إفراز عنفا مسلحا على غرار الأزمات المرتبطة بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية وخصوصا المتعلقة بالماء منها.[3]

---

[1]-Banque Mondiale, ***Briser la spirale des conflits : guerre civile et politique de développement***, *traduit de l'américain par Monique Berry, Intelligences citoyennes, Nouveaux Horizons (De Boeck), Première Edition Paris 2005, p p. 38-39.*

[2] - *Graham-Evans, Newham-Jeffrey,* ***Op-cit****, p p 139-140.*

[3]-*Michael-Renner,* ***Combat pour la survie : dégradation de l'environnement, affrontements sociales, le nouvel âge de l'insécurité****, Traduit de l'américain par Monique – Berry, Nouveaux Horizons, avril 2004.*

الفصل الثاني: أبعاد تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور روسيا الاتحادية

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على مختلف التحولات والتغيرات التي عانت منها روسيا من جراء انهيار الاتحاد السوفيتي، بفعل حالة التغير الجذري، وبخاصة في المجال الاقتصادي. والتي ترجع أسبابها أساسا إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وعوامل داخلية أخرى أفرزها هذا الواقع الجديد، بالإضافة إلى ممارسة العوامل الخارجية دورا معتبرا نتيجة محاولة روسيا المتسرعة في ظل حكم يلتسين، وتحت الضغوط الخارجية: "الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي". وقد تمثل ذلك في آثار بالغة الخطورة في شعب روسيا الجديدة، وعلى المستويات الثلاث الداخلي، الإقليمي والدولي. لذا جاء هذا الفصل ليجيب على مختلف النقاشات والتساؤلات التي أثيرت في هذا الصدد، والتي جعلت من روسيا دولة عادية تسير في فلك القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية منها .

المبحث الأول: تحولات البيئة الداخلية

لقد ورث الاتحاد الروسي ما خلّفه الاتحاد السوفيتي السابق، من دور وقدرات وإمكانات ومحددات ومشكلات. فالاتحاد السوفيتي ترك مؤسسات تعاني الترهل، وانعدام الانتاجية، والفساد، كما ترك مجتمعا فقد توازنه بعد أكثر من سبع عقود عاشها تحت كنف الامبراطورية السوفيتية والحكم الشيوعي. وفي ما يلي سوف نتطرق لأهم التقلبات البنيوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البيئة الداخلية الروسية والتي أثرت على عملية صنع القرار السياسي في روسيا:

المطلب الأول: الجانب المؤسساتي

أ- دستور 1993:

ظلت روسيا محكومة بدستور 12 أبريل 1978، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إلى أن تم تبني الدستور الجديد في 12 ديسمبر 1993 بعد إجراء الاستفتاء العام عليه.

ويتكون دستور عام 1993 من مقدمة وجزأين أساسيين:

- ✓ الجزء الأول، وهو الأكبر يتضمن أحكام الدستور وذلك في تسعة فصول أساسية، يتناول أولها أسس النظام الدستوري، ويتناول ثانيها حقوق وحريات الانسان والمواطن، أما ثالثها فيتناول الدولة الروسية، ويركز الفصل الرابع على رئيس الدولة، بينما يركز خامسها على البرلمان بمجلسيه، أما الحكومة فيتم تناولها في الفصل السادس،

كما يتناول الفصل السابع السلطة القضائية، أما الفصل الثامن فيتناول الحكومة المحلية، وأخيراً خصص الفصل التاسع للأحكام الخاصة بتعديل الدستور.

✓ الجزء الثاني، وهو عبارة عن تسعة شروط أو تدابير ختامية وانتقالية.

ووفقاً للدستور الروسي لعام 1993 فإن روسيا دولة فدرالية –ديمقراطية ذات نظام جمهوري، لها عملة واحدة هي الروبل، وعاصمة واحدة موسكو، ولغة رسمية واحدة هي الروسية وإن كان من حق الجمهوريات المكونة لها أن تستخدم لغتها المحلية إلى جانب اللغة الروسية. وهي أيضاً دولة علمانية حيث لا يوجد دين رسمي للدولة.[1]

وتتكون روسيا من 89 وحدة موزعة كالأتي: 21 جمهورية، 6 مقاطعات، و49 إقليماً، واثنتان من المدن الفيدرالية (هي موسكو وسان بيترسبورغ)، وإقليم واحد ذات حكم ذاتي (الاقليم اليهودي)، وعشر مناطق ذات حكم ذاتي.[2]

وتنفرد الحكومة الفيدرالية (المركزية) في روسيا بتولي المهام التالية:[3]

- رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- وضع السياسة النقدية والائتمانية ونظام الضرائب وطريقة صياغتها وطريقة جبايتها والخطوط العامة لسياسة الأسعار، ووضع الميزانية الفيدرالية، وكذلك الأمور الخاصة بالتجارة الخارجية.
- رسم السياسة الخارجية للدولة، وتوقيع المعاهدات، وكذلك أمور الحرب والسلام.
- الأمور الخاصة بالدفاع والأمن القومي والإنتاج الحربي وبيع الأسلحة والمعدات العسكرية.
- الأمور المتعلقة بحدود الدولة والدفاع عن إقليمها البري والبحري والجوي.
- الأمور الخاصة بالطاقة النووية وأنشطة الفضاء وشبكات المواصلات والاتصالات والسكك الحديدية.
- إصدار الدستور الفدرالي وتعديله وكذلك القوانين الفيدرالية.

أما الأمور الخاصة بالتربية والتعليم والثقافة والصحة والرياضة والتأمينات الاجتماعية فهي من اختصاص السلطتين الفدرالية والمحيلة معاً .

---

[1]–نورهان الشيخ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص. 13–14. لمزيد من التفاصيل أنظر: *Pierre-Thorez, **La Russie**, Editions Sades/CNED, Paris 2007, dans: **Mutations structurelles, nouveaux acteurs***, p 83.

[2]–**المرجع نفسه**، ص. 14.

[3]–**المرجع نفسه**، ص. 15.

ب- رئيس الدولة في ظل دستور 1993:

كما سبق الذكر، النظام المعمول به في روسيا وفق دستور 1993 هو نظام رئاسي. فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويتم انتخابه لمدة أربع سنوات، وذلك عن طريق الاقتراع السري المباشر. ويشترط ألا يقل سنه على 35 سنة، ولا يجوز إعادة انتخابه لأكثر من مدتين متتاليتين.[1] ورئيس الدولة لتلك الفترة هو بوريس يلتسين

المطلب الثاني: الجانب السياسي

يمكن حصر التقلبات والتحولات التي حدثت في هذا الجانب في العناصر التالية:

أولا: أزمة الهوية والبحث عن دور جديد لروسيا

فالروس على مدى أجيال متعاقبة ولقرون لم يعرفوا سوى العيش في ظل امبراطورية عظمى، تسيطر فيها روسيا على جيرانها. كما أن العالم الخارجي اعتاد على معاملة روسيا كإمبراطورية. ومن ثم، فإن السؤال المطروح في روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي هو: ما هي روسيا؟ وماذا يجب أن تكون دولة أو امبراطورية متعددة القوميات؟[2] وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين اثنتين في تقسيم السياسة الروسية بعد الحرب الباردة:

المرحلة الأولى: تحددت في السنوات الأولى من حكم الرئيس يلتسين، ثار الجدل في هذه المرحلة –عقب تفكك الاتحاد السوفيتي مباشرة- بين القوى السياسة (أمثال التيارات القومية والليبرالية) وصانعي القرار (من هم في سدة الحكم، كرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ووزرائه) في روسيا حول السياسة الواجب اتباعها، وأولوياتها بين اتجاهين اثنين: الاتجاه الأول يرى ضرورة الاهتمام بالمشكلات الداخلية، إيجاد الحلول لها قبل الانصراف إلى الشؤون الخارجية، ويرى أيضا أن على روسيا تطبيق مبدأ العزلة خلال المرحلة الانتقالية الصعبة كي تتفرغ لعملية إعادة البناء في الداخل. أما الاتجاه الثاني فيرى ضرورة اتباع سياسة خارجية نشطة وفعالة، والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى. إلى أنه لم يكن هناك اتفاق بين أصحاب هذا الاتجاه حول مضمون هذه السياسة وأولوياتها؛[3] فالبعض منهم يرى أن روسيا لا يمكن سوى أن تكون امبراطورية كبرى، وأن مصالحها الحيوية مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق تحتم الابقاء على قدر من السيطرة والهيمنة الروسية في تلك المناطق. ولقد دعم هذا الاتجاه الأول تصاعد التيار القومي والشيوعي داخل روسيا كما تبين في الانتخابات البرلمانية لعامي 1993 و1995، بل في الانتخابات الرئاسية في جوان 1996. أما الاتجاه الثاني فيعبر عن بعض الأصوات التي تتساءل عن أهمية الحفاظ على علاقات

---

[1]-**الدستور الروسي**، الفصل 4، المادة 81.

[2]- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 15.

[3]-لمى مضر الأمارة، **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية: سلسلة أطروحات الدكتوراه 73، الطبعة الأولى، 2009)، ص. 96.

وروابط قوية مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق وأهمية العودة إلى الامبراطورية الروسية، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن تكلفة هذا المسعى تفوق بكثير العوائد المرجوة منه، وأنه يجب التخلص والتحلل من روابط هذه الجمهوريات.[1] وأخيرا أكد البعض الآخر أهمية ممارسة روسيا دورا نشطا على الصعيد الدولي، وإعطاء أولوية لإقامة علاقات مع الغرب. وتأتي جمهوريات كومنولث الدول المستقلة في المرتبة الثانية، مع التأكيد على ضرورة اتباع سياسة غير توسعية تجاهها، والتعامل معها على أساس المساواة والاحترام. وكان من أصحاب هذا الاتجاه الأخير الرئيس الروسي بوريس يلتسين، ووزير خارجيته آنذاك أندريه كوزيريف، والذين نادوا بالتوجه نحو الغرب واعتماد الرأسمالية؛ وكان من نتيجة هذا الجدل في تلك المرحلة ترتيب للأولويات والأهداف والمصالح، في مقدمتها إقامة علاقات مع الغرب عموما والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، في حين تراجع محيط روسيا الإقليمي، الذي شمل دول الكومنولث ودول شرق أوروبا إلى المرتبة الثانية.[2] فلقد انتهج الرئيس يلتسين وحكومته خلال السنوات الأولى التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي سياسة ذات ميل غربي –أمريكي.[3]

وعلى هذا الأساس صاغ الرئيس يلتسين سياسة على أساس التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل التحالف معها إن أمكن، وهو ما جعل العامل الأمريكي ذا حضور في محددات وتوجهات السياسة الروسية بصفة عامة.[4]

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة –أي بعد عام 1993–سعت روسيا انتهاج سياسة أكثر إثباتا للذات وذات صبغة روسية واضحة، وترتكز على التفسير القومي للمصالح الروسية، خاصة مع تضافر مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت بالرئيس يلتسين وحكومته إلى إعادة النظر في السياسات التي كانت منتهجة خاصة في إطار السياسة الخارجية، في محاولة منه لإعادة نوع من التوازن في توجهاته، بإعادة هيكلة أولوياته. هذا التحول ارتبط إلى حد كبير بالتطورات السياسية داخل روسيا ذاتها، وبتغير موازين القوى لصالح التيارين القومي المتطرف والشيوعي، وتراجع التيار الإصلاحي الليبرالي على النمط الغربي.[5] ومن هنا برز التوجه الجديد الذي يدعو إلى التخلي عن الغرب، والتركيز بدلا من ذلك على اتباع السياسات التي تخدم مصالح روسيا وأهدافها كدولة يعتد بها على الساحة الدولية. سوف نكتفي بهدا القدر من المعطيات التي تفسر هذا التحول في السياسات المنتهجة نحو الغرب، لأن اهتمامنا سوف ينصب على دراسة ذلك بشكل معمق وأدق من خلال عنصر التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية.

ثانيهما: المجتمع الروسي في مرحلة مابعد الانهيار.

---

[1]– نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 15–16.

[2]–لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 96–97.

[3]–نورهان الشيخ، **السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية** (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 13، جانفي 1998)، ص. 8.

[4]–معتز محمد سلامة، العلاقات الأمريكية –الروسية وقمة فانكوفر، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (113)، جويلية 1993، ص. 215.

[5]–لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 100.

تعتبر روسيا دولة متعددة القوميات، وقد جاء نص الدستور في مقدمته معبراً عن ذلك بقوله: «نحن شعب روسيا الفدرالية المتعددة القوميات». ويبلغ عدد سكانها 148 مليون نسمة خلال تلك الفترة، وهي بذلك خامس أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم. وينتمي سكانها إلى 130 جماعة عرقية، يشكل الروس منهم أكثر من أربعة أخماس السكان "130 مليوناً"، أما الخمس الباقي فينتمي أفراده إلى قوميات وأعراق أخرى أهمها: التتر (5 ملايين)، والأوكرانيون (4 ملايين)، والشوفاشيون (1.7 مليون)، واليهود (1.7 مليون)، والبشكيريون (1.3 مليون)، والروس البيض (أكثر من مليون واحد)، والموردفيون (أكثر من مليون واحد). وغالبية السكان (73%) يعيشون في المدن، وأكبر المدن الروسية هي موسكو، وسان بيترسبورغ.[1]

أما من حيث الديانة فتعتبر روسيا دولة متعددة الأديان، وقد كفل الدستور في فصله الثاني (المادة 28) حرية الأديان للجميع، وحق أي فرد في اعتناق ما يشاء من الديانات والمعتقدات، وحقه أيضا في عدم اعتناق أي ديانة. وتقدر نسبة معتنقي الديانات المختلفة في روسيا الاتحادية بحوالي (40%) وهناك 9 آلاف طائفة أو تجمع ديني مسجلة في روسيا تنتمي إلى أكثر من 40 عقيدة وديانة. إلا أن غالبية معتنقي الديانات من المسيحيين، وغالبيتهم من الأرثوذكس. ويشكل المسلمون ثاني الديانات في روسيا من حيث العدد (حوالي 19 مليون مسلم)، إلى جانب البوذية واليهودية (يوجد في روسيا حوالي 42 تجمعاً يهوديا).[2]

ونظراً لهذا التعدد في القوميات والديانات ثارت المخاوف الروسية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي من انفراط العقد الروسي كما انفرط العقد السوفييتي من قبل. فمنذ انهيار الاتحاد السوفييتي والجمهوريات ذات الحكم الذاتي والمقاطعات الروسية تحاول الاستقلال الاقتصادي عن السلطة الفدرالية في روسيا، والحصول على استقلال سياسي أكبر، ومن بينها إقليم الشيشان*، وهو إحدى أقاليم الاتحاد الروسي المتمتعة بالحكم الذاتي.[3] أنظر: خريطة التكوين الاجتماعي لروسيا ما بعد الانهيار. (الملحق 1)

---

[1]- نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية-الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 17. لمزيد من التفاصيل أنظر: *Pierre-Thorez-**Op-cit**, dans: **La Russie: population, peuplement, société**, p p. 50-52.*

[2]-نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية –الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 17.

*- تقع جمهورية الشيشان والأنجوش (عاصمتها *Grozny*) في الأطراف الشرقية لمرتفعات شمال القوقاز، ويحد الجمهورية من الشرق والجنوب الشرقي جمهورية داغستان، ومن الجنوب جورجيا، ومن الغرب أوسيتا الشمالية. وشيشانيا هو الاسم الذي أطلقه الروس على المنطقة. وتتكون جمهورية الشيشان من 12 مقاطعة وأربع مدن رئيسية ومساحة البلاد 19.300 كم^2. أما السكان فالشيشان من الشعوب القديمة التي سكنت القوقاز، منذ آلاف السنين، ويشكلون أحد الشعوب الأصلية لمنطقة القوقاز، ويزيد عدد سكان الجمهورية على 1.3 مليون نسمة، وفي البلاد جماعات عرقية متعددة، منها الشيشان والأنجوش والداغستانيون والروس، وعناصر أخرى، والشيشان يمثلون أعلى نسبة، تصل إلى 52.9% تقريبا. يتكلم أهل البلاد اللغة الشيشانية والأنجوشية والروسية. والديانة في الشيشان الإسلام. أنظر: محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى** (عمان جامعة العلوم التطبيقية، الطبعة الأولى، 2005)، ص. 215.

[3]-نورهان الشيخ، **مرجع سبق ذكره**، ص. 18.

وفي ما يلي نموذج مهم يجب التطرق إليه كان ولا يزال من القضايا الشائكة والحساسة التي يسعى القادة الروس معالجتها كونها من التهديدات الرئيسية التي تمس الأمن القومي الروسي ألا وهي القضية الشيشانية:

الإطار العام للقضية الشيشانية:

أعلن الشيشان الاستقلال عام 1990 وقاد حركة نضال الحفاظ على الاستقلال القائد جوهر داوديف، الذي أصبح في الثاني من نوفمبر 1991 رئيسا للجمهورية، وما لبث أن أصدر قرار استقلال الجمهورية والسيادة على أرضها، الأمر الذي لم يتقبله الروس بقيادة يلتسن فأعلن حالة الطوارئ في روسيا بإرسال قوات للإستيلاء على جروزني العاصمة، ثم وجه اتهاما لدوداييف بتحويل الشيشان إلى مأوى للإرهابيين. فبعد مقتل زعيم الحركة جوهر دوداييف تولى سليم خان يندربايف مكانه والذي أعلن مواصلة درب سلفه، الأمر الذي حدا بـ (يلتسن) إلى قبول مبدأ التفاوض، فالتقى الزعيم الشيشاني يندربايف في موسكو، مع الزعيم الروسي يلسين في 28 ماي 1996 وأعلنا عن التوصل إلى هدنة، وفي اليوم الموالي زار يلتسين القوات الروسية في الشيشان، وفي 10 أوت عين يلتسين الجنرال السوفييتي ليبيد وسيطا في الشيشان، فاجتمع مع أصلان مشهدوف للتباحث حول وقف لإطلاق النار، وأخذت المفاوضات تتواصل ليبيد ومشهدوف اتفاق سلام، يرجئ اتخاذ قرار بشأن استقلال الشيشان لمدة خمسة أعوام.[1] وقد نصت وثيقة الاتفاق على عدة مبادئ، تحدد أسس العلاقات بين روسيا الفدرالية وجمهورية الشيشان، وهي كالأتي:[2]

1- اتفاقية على أسس العلاقات بين روسيا الفيدرالية وجمهورية الشيشان، والتي أقرت طبقا للمبادئ والقوانين والأعراف الدولية المعترف بها، وأن تنفذ قبل 31 ديسمبر 2001.

2- تشكل ولغاية تاريخ أكتوبر 1992 لجان مشتركة، تضم ممثلي أجهزة السلطة الفدرالية وجمهورية الشيشان، وتكون أهدافها:

- ✓ ممارسة مراقبة تنفيذ مرسوم رئيس روسيا الفيدرالية الصادر بتاريخ 25 جوان 1996 -والخاص بوضع حد للنزاع في الشيشان- وتحضير المقترحات مع إنهاء انسحاب القوات.
- ✓ تحضير الاقتراحات لإعادة العلاقات المتبادلة في مجال الميزانية والمالية والنقد.
- ✓ تحضير وتقديم البرامج لإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي إلى حكومة روسيا الفيدرالية.
- ✓ ممارسة مراقبة منسقة بين الطرفين لنشاطات أجهزة السلطة وغيرها من المنظمات ذات العلاقة، عند تأمين المواطنين والمواد الغذائية اللازمة.

---

[1] -محمد عوض الهزايمة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 216-217.

[2] -**المرجع نفسه**، ص ص. 218-219. لمزيد من التفاصيل أنظر: *Romain-Yakemtchouk, **La politique étrangère de l'Union Européenne**, L'Harmattan, Paris 2005, dans : **Le conflit de la Tchétchénie**, p. 293.*

3- يقوم التشريع في جمهورية الشيشان على أساس مراعاة حقوق الإنسان والمواطن، وحق الشعب في تقرير مصيره، على مبادئ المساواة بين الشعوب، وتأمين حقوقه وأمن المواطنين من القوميات الأخرى.

4- تنهي اللجنة الموحدة عملها بالتنسيق فيما بينها.

وقد تعهد الموقعون من خلال الاتفاق، بحل النزاع العسكري سياسيا، مقرين بعدم السماح بالتهديد واستعمال القوات العسكرية لحل الخلافات.[1]

أهمية إقليم الشيشان بالنسبة لروسيا:

إن من العوامل الرئيسية الحاكمة للموقف الروسي تجاه القضية الشيشانية ما يأتي:

1- الحفاظ على وحدة الأراضي الروسية، إذ تنظر موسكو إلى انفصال الشيشان باعتباره تهديدا خطيرا لوحدة أراضي الدولة الروسية وتماسكها، وهي التي تضم 17 جمهورية ذات حكم ذاتي، سبق بعضها الشيشان إلى المطالبة بالانفصال، مثل تترستان في نهر حوض الفولغا، وبشكيريا في منطقة بحر الأورال، إضافة إلى عشرات الأقاليم والمقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي.[2]

2- أهمية الشيشان الاستراتيجية في إطار الأمن والمصالح القومية الروسية، فعلى الرغم من أن مبدأ الانفصال مرفوض رفضا تاما، فإن الوضع بالنسبة إلى الشيشان يتسم بخصوصيات إضافية والتي يمكن حصرها فيما يلي:[3]

موقع الشيشان (كما سبق بيانه)، يضعها في رواق المعادلات الجيواستراتيجية الهامّة والصعبة في آن واحد لدى روسيا إذ تشكل "جمهورية الشيشان" بإقليمها ما يمكن اعتباره منطقة رخوة في المنظومة القتالية، بحكم تمردها على باقي الجمهوريات التي كانت تابعة للإتحاد السوفييتي والمحاولة مرارا الخروج عن نطاق الجغرافيا السياسية والعسكرية التي أرادتها وتريدها سياسة النفوذ والسيطرة الروسية.

فإقليم الشيشان، منطقة جبلية عظيمة الامتداد، كثيرة الارتفاع وصعبة الاجتياز، فيها حاجز طبيعي ممتد على 1200 كلم^2 لتصل المنطقة بين البحرين الأسود والخزر، وهي من أعلى جبال أوروبا، والتي تشكل الحد الفاصل بين أوروبا وآسيا.

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص. 220.

[2]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 270.

[3]-نسيم بهلول، **حرب العصابات الجديدة: من النظرية إلى التكتيك (دراسة حالة المقاومة الإسلامية الشيشانية)**، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع: العلاقات الدولية، 2006)، ص. 23.

المسألة تلازم هنا بين مصطلحي الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكا) والجغرافيا الإستراتيجية (الجيواستراتيجيا) هو الذي يعين الاستقرار عموما، واستمرار أداء اللعبة السياسية بالقوقاز، وفق قواعد السياسة الناظمة: المقصود هنا بدقة، هو أن الجغرافيا السياسية يجب أن تتماشى وتتزامن مع الجغرافيا الإستراتيجية، وهو ما بدا آنذاك غير متوافر على الإطلاق في المعادلة السياسية في المنطقة.

فالروس باتوا جزءا من الجغرافيا السياسية (الجوار مع جمهوريات القوقاز)، دون أن يؤدي إلى الإخلال بالجغرافية الإستراتيجية. ذلك أن الأرض ليست أرضهم والموارد ليست مواردهم، وكل ما هنالك أنهم يديرون الأرض والموارد ويريدون أن يكونوا جزءا من الجغرافيا الإستراتيجية بالتدخل في شؤون الأراضي القوقازية ورسم سياساتها ووسائلها.

يعيش داخل حدود الشيشان أكثر من مليون شيشاني، إضافة إلى 300 ألف روسي و100 ألف من الشعوب الداغستانية و14 ألف أرميني و12 ألف أوكراني و5 آلاف تتاري و5آلاف أنجوشي. ومعظم هؤلاء كان الروس قد هجّروهم عنوّة عام 1988 من آسيا الوسطى.

فإقليم الشيشان يقع في قوس الأزمة المحيطة بـ "أوراسيا" من الجنوب، أي العالم العربي الإسلامي، فهي "الهلال الداخلي" حسب وصف علماء الجغرافية السياسية " إن الروس معنيون بتطوير صناعة النفط والتقنية الغربية أكثر من قضية أيديولوجية أو توسعية ويمكن أن يضحوا بالكثير من أجل الحصول على هذا الهدف، وسيحكم على تطلعاتهم التوجه إلى الغرب، وربّما يفسر هذا التفكير العزوف الروسي عن العالم الإسلامي الممزوج أيضا بالشعور بالمرارة، وربّما بعدم الإحترام". أنظر الخريطة: موقع إقليم الشيشان. (الملحق 2)

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي والمالي

تعتبر روسيا أكبر دول العالم من حيث المساحة 17.1 مليون كم^2.[1] وهذه المساحة الشاسعة غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية. فروسيا فيها 220 مليون هكتار من الأراضي الزراعية موزعة على إحدى عشرة منطقة اقتصادية، وفيها أيضاً 120.000 نهر يبلغ طول كل منها 10 كم فأكثر، معظمها محلية وأهمها نهر الفولغا. كما أن فيها حوالي مليوني بحيرة عذبة ومالحة أهمها بحيرة بايكال التي تعد أكبر بحيرة عذبة في العالم.

هذا فضلاً عن الثروات المعدنية التي تزخر بها روسيا. فهي تنتج 17% من الانتاج العالمي من النفط، و25 – 30% من الانتاج العالمي من الغاز الطبيعي، و 6% من الانتاج العالمي من الفحم، 17% من الحديد، و10 -20 % من المعادن الأخرى مثل النحاس والنيكل والزنك والفضة والبلاتينيوم والكوبلت والذهب وغيرها.[2]

---

[1] -Pierre-Thorez, ***Op-cit***, *p. 3.*

[2] -نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 22. لمزيد من التفاصيل أنظر: *Pierre-Thorez, **Op-cit**, dans : **La situation géopolitique de la Russie**, p p. 336-337.*

سياسات يلتسين الاقتصادية:

على الرغم من هذه الثروات الطبيعية والمعدنية كلها شهدت الأوضاع الاقتصادية في روسيا تدهوراً حاداً في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي. تلك الأزمة الاقتصادية ترجع بجذورها إلى فترة ما قبل الانهيار، والتي اعتقد يلتسين أن الطريقة الوحيدة للتغلب عليها هو التحول إلى الرأسمالية دفعة واحدة أو ما يسمى بـ "العلاج بالصدمات"* ففي خطابه أمام مجلس نواب الشعب الروسي (البرلمان) في 28 أكتوبر 1991 أكد يلتسين أهمية هذا التحول السريع[1] والذي تضمن: تحرير الأسواق من القيود؛ وتخفيض الإنفاق الحكومي بهدف تحقيق توازن في الميزانية؛ ووضع حدود صارمة على تزايد التسليف والكتلة النقدية؛ وخصخصة منشآت الدولة الاقتصادية؛ وإزالة القيود على حرية التجارة الخارجية؛ وإزالة القيود على حرية انتقال الرساميل من وإلى البلد المعني،[2] كما عبر يلتسين رغبته الانضمام إلى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية. وفي جانفي 1992 بدأ يلتسين بالفعل في تنفيذ هذه السياسة يساعده في ذلك إيغور غيدر، وزير الاقتصاد والنائب الأول لرئيس الوزراء ومنفذ سياسة الاصلاح.[3]

وإضافة إلى "استراتيجية العلاج بالصدمة" التي أتت بنتائج سلبية على الاقتصاد الروسي والطبقة الوسطى فيها، فقد تمّ تطبيق الخصخصة وذلك بعدما صدور المرسوم الرئاسي بخصخصة مشروعات الدولة كلها باستثناء القليل منها في جويلية 1992 التي لم تأت أيضا بنتائج أفضل. وقد بدأت بالفعل المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة عام 1992 عندما قامت الحكومة بتوزيع صكوك على المواطنين بدون مقابل (قيمة الصك الاسمية 10 آلاف روبل) يمكن استخدامها في شراء أسهم في المؤسسات المملوكة للدولة التي ستتم خصخصتها، أو استثمار هذا الصك في البنوك أو بيعه والحصول على قيمته نقداً. أما المرحلة الثانية من برنامج الخصخصة فتهدف الحكومة من خلالها إلى بيع حصصها في الشركات المملوكة لها نقداً من خلال مزادات علنية تعقد لهذا الغرض. وقد بدأ هذه المرحلة في عام 1995 بعد أن كان مقرراً لها أن تبدأ في جويلية 1993. ويرجع ذلك إلى عدة عقبات لعلّ أهمها: تأخر الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى، ومعارضة رئيس لجنة الدولة آنذاك –الجهة المشرفة على تنفيذ الخصخصة –لبيع حصص الدولة في بعض القطاعات المهمة مثل النفط، والصناعات العسكرية، والثروة المعدنية للمستثمرين الأجانب باعتبار ذلك يمثل تهديداً للأمن القومي الروسي. وعلى رغم قيام الرئيس الروسي بإقالة رئيس لجنة أملاك الدولة في نهاية عام

*– سميت بهذا الاسم لأنها تضمنت حسب رأي محمد الأطرش، العمل على تحقيق تحول سريع ومفاجئ يشبه في تأثيره التعرض لصدمة. إنه التحول إلى "رأسمالية الحرية الاقتصادية" إلى درجة كبيرة في روسيا، «بحيث يقطع هذا التقاطع بحسب رأي محمد الأطرش، الطريق أمام القوى المعارضة والراغبة في العودة إلى النطام الاشتراكي السابق أو إلى نظام اشتراكية السوق أو نظام الديمقراطية الاجتماعية». أنظر: الغريب فنسان، مرجع سبق ذكره، ص. 113.

[1]–نورهان الشيخ، صنع القرار في روسيا والعلاقات الروسية –العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 21–22.

[2]– فنسان الغريب، **مرجع سبق ذكره**، ص. 113.

[3]–نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية–الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 22. لمزيد من التفاصيل أنظر: *Jean-Radvanyi,* ***La novelle Russie****, 4ème Edition (Armand-Collin), Collection U Paris 2007, dans :* ***De la douloureuse expérimentation du modèle libéral en Russie****, p p. 97-100.*

1994، وتعيين نائبه بدلاً منه، إلا أن تنفيذ المرحلة الثانية ظل دون المستوى المطلوب خلال النصف الأول من عام 1995 وخصوصاً في ضوء ضعف سوق الأسهم والسندات الروسية.[1]

وفي إطار محاولة الحكومة تنشيط عملية الخصخصة وزيادة فاعليتها أصدر يلتسين في 31 أوت 1995 قراراً يتم بموجبه فتح الباب أمام المستثمرين الأجانب والروس –بما في ذلك البنوك وغيرها– لتقديم قروض للحكومة مقابل تملك حصص في الشركات التي تعتزم الدولة خصخصتها، وذلك في ما يعرف بنظام القروض مقابل الحصص.[2]

من هنا يمكن القول أن برنامج الاصلاح الاقتصادي هذا زاد من أعباء روسيا، والحقيقة في ذلك أن الدول الغربية تتحمل جزءا كبيرا من المسؤولية لعدم مساندتها الرئيس يلتسين لإنجاح هذا التحول، والتي عملت في سبيل عدم نجاح هذه السياسات بغية احكام قبضتها على الحكومة الروسية، من خلال جعل الاقتصاد الروسي اقتصاد تابع تسيره ميكانيزمات وآليات المؤسسات الاقتصادية الدولية.[3] وفي ما يلي طرح لمثال تعامل صندوق النقد الدولي مع روسيا والذي أغرقها في مديونية كبرى جعلت من الاقتصاد الروسي في حافة الانهيار:

بعدما انضمت روسيا إلى صندوق النقد الدولي في جوان 1992 بعد تبنيها الفعلي لاقتصاد السوق (تجدر الاشارة إلى أن الشروط التي عادة ما يضعها الصندوق لتقديم قروض لروسيا ممثلة في: إقامة اقتصاد سوق مستقر، والحد من التضخم، وخفض العجز في الميزانية، وتحسين القدرة التحصيلية للضرائب، وتسهيل الإجراءات أمام الاستثمار، هذه الشروط تعتبر من أهداف السياسة الاقتصادية الروسية)، وجدت نفسها أمام حواجز وعقبات تنبع من التشدد والصعوبة في اشتراط الصندوق إتمام ذلك قبل منح القروض، مثل اشتراط خفض العجز في الميزانية إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لمنح روسيا قرضاً قيمته 600 مليون دولار في أوت 1992، وكذلك اشتراط خفض التضخم إلى نسبة لا تتجاوز 7% شهرياً لمنح روسيا قرضاً قيمته 1.500 مليون دولار في مارس 1994. وهدد ص 23 ص 24 الصندوق في جويلية 1996 بتأجيل تسليم روسيا دفعة شهر جويلية من القرض البالغ قيمته 10.2 مليار دولار والممنوح لها في مارس 1996 إلى حين التغلب على مشكلة الضرائب. ويعادل هذا القرض ضعف مديونية روسيا المستحقة للصندوق، ويعتبر أضخم قرض من نوعه تحصل عليه دولة في العالم (بعد المكسيك) وذلك منذ تأسيس الصندوق.[4]

السياسة الاصلاحية التي اتبعها يلتسين لم تكلل في مجملها بالنجاح وكان لها آثار وانعكاسات سلبية، تمثلت أساسا في نهب الثروات والأصول الاقتصادية في روسيا لصالح قلة من رجال الأعمال وأصحاب النفوذ الجدد. حيث الواقع أثبت أن أخطر ما قام به يلتسين والإصلاحيين هو إهداء ممتلكات الدولة إلى عدد قليل من رجال الأعمال

---

[1]–نورهان الشيخ، صنع القرار في روسيا والعلاقات الروسية –العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 22–23.

[2]–**المرجع نفسه**، ص. 23.

[3]–هدى عوض، **"اللغز الروسي"**، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (167)، جانفي 2007، ص ص. 231–233.

[4]–نورهان الشيخ، صنع القرار في روسيا والعلاقات الروسية –العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 23–24.

بحجة أن يشكلوا طليعة الرأسمالية الجديدة.[1] ويمكن تلخيص سياسات يلتسين والتي ساهمت في ازدياد هدم الاقتصاد الروسي من خلال الحقائق التالية:

1- أدت هذه السياسة إلى عجز في الميزانية بلغ 48.7 ترليون روبل في عام 1995، أي ما يعادل 2.9% من الناتج القومي الإجمالي مقابل 10.4% عام 1994. وقد قامت الدولة بتمويل هذا العجز من خلال طبع المزيد من النقود، فخلال عام 1992 قام البنك المركزي الروسي بإصدار نقود تعادل 40% من الناتج القومي الإجمالي، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الشهر إلى 17.4% في عام 1993، وحوالي 18% عام 1995، كما بلغ معدل التضخم السنوي عام 1995 حوالي 13.1%. وارتفعت الأسعار لمعظم السلع حوالي 40 مرة، وبعض السلع تضاعفت أسعارها أكثر من 100 مرة.[2]

2- تدهور مستويات المعيشة والاختلال في توزيع الدخل والثروة. فعلى حين ظهرت طبقة من الأغنياء، فإن أغلبية الشعب الروسي يعاني الفقر وانخفاض مستويات المعيشة نتيجة للتضخم وارتفاع الأسعار وعجز قطاعي الزراعة والصناعة عن انتاج السلع والمواد الغذائية اللازمة لإشباع الاحتياجات ص 24 ص 25 المحلية. ففي عام 1994 كان 21% (31 مليون) من الشعب الروسي يعيشون تحت خط الفقر بدخل شهري 145.500 روبل (44 دولارا).[3]

3- ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى أكثر من 20 مليون عاطل، بعد توقف الإنتاج في نحو 50% من المؤسسات الصناعية الروسية 70% منها من الصناعات الثقيلة، كما اختفى احتياطي روسيا من الذهب، الذي بلغ في عهد يلتسين 2500 طن، لم يتبق منها سوى 100 طن.[4]

4- زاد احتياج الاقتصاد الروسي للعالم الخارجي، حيث أصبحت روسيا تستورد 85% من المواد الغذائية، ونحو 94% من المنتجات الصناعية، وتحولت إلى مصدر للمواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة وسوق لتصريف المنتجات الأجنبية.[5]

5- تراكم الديون على الاقتصاد الروسي لتصل إلى أكثر من 200 مليار دولار نهاية حكم يلتسين مقابل 20 مليار دولار في فترة حكم بريجنيف.[6]

---

[1]- شلبي علي مغاوري، "الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية** العدد (170)، أكتوبر 2007، ص ص 56-57.

[2]- نورهان الشيخ، صنع القرار في روسيا والعلاقات الروسية-العربية، **مرجع سبق ذكره**، ص 25

[3]-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[4]- شلبي علي مغاوري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 57.

[5]- **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[6]-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

المطلب الرابع: الجانب الاجتماعي

عندما تعرف الحالة الاقتصادية في دولة ما تدهورا وتقهقرا حادا كالذي عرفته روسيا الفدرالية في فترة التسعينيات، فإنها تصدر حالة عدم الاستقرار هذه إلى المجتمع حيث تتضح معالم هذا الانعكاسات والتأثيرات من خلال الحالة الاجتماعية، حيث يفقد المجتمع بأكمله توازنه.[1] ولهذا وبفعل التحولات العميقة التي عرفها الاقتصاد الروسي جراء الانتقال من النظام الاشتراكي "الاقتصاد الموجه" إلى النظام الليبرالي "الاقتصاد الحر"، أصبح المجتمع الروسي يعيش مجموعة من المشاكل التي تعود أساسا إلى الأوضاع الاقتصادية الكارثية نتيجة السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف حكومة يلتسين كما تم بيانه في العنصر السابق من هذه الدراسة. ولعل من أهم المشاكل التي عرفها الوضع الاجتماعي الروسي نتيجة التحولات والمتغيرات السريعة التي مرت بها روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتي تتصل مباشرة بالوضع الاقتصادي هو مشكلة انخفاض السكان. فمشكلة روسيا الديموغرافية هي نتاج "عبء الرأسمالية" في روسيا ما بعد الشيوعية.* وفي ما يلي طرح لمشكة روسيا الديموغرافية:

لقد شهدت مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي "مرحلة ما بعد الانهيار" تراجعا في عدد السكان، هذا ما أصبح يشكل تهديدا للأمن القومي الروسي، خاصة وأن نسبة الانخفاض كانت كبيرة ولم تشهدها أي دولة من قبل.[2]

ويمكن حصر عوامل التدهور السكاني في:[3]

- ✓ سوء الوضع الصحي وتأثيره في الصحة الإنجابية، حيث بلغ عدد الوفيات في روسيا 160 حالة وفاة مقابل 100 ولادة خلال تلك الفترة. إلى جانب انتشار العقم اللاإرادي، حيث يعاني 13% من الأزواج الروس في سن الإنجاب من العقم. ويعود سبب العقم النسائي في روسيا إلى تفشي الإجهاض.وهناك أيضا مشكلة انتشار الأمراض، خاصة مرض الايدز منها.
- ✓ وضع العائلة الروسية، حيث تراجع ميل الأجيال الجديدة إلى الزواج، فبين عام 1981 و2001، تدنت معدلات الزواج إلى ثلثها.
- ✓ تأثر المجتمع الروسي بميل أوروبي عام إلى خصوبة منخفضة.

---

[1]-يوسف رماش، **روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف**، مذكرة ماجستير (الجزائر"وزارة الدفاع الوطني": المعهد العالي للدراسات في الأمن القومي، فرع: الدراسات الاستراتيجية والعلاقات الدولية، 2010)، ص. 23.

*-إذ فرضت عملية التحول الاقتصادي أعباء ثقيلة على الشعب الروسي، سواء بسبب ارتفاع الأسعار وتدني الأجور، أو بسبب انسحاب الدولة وعجزها عن توفير الخدمات الأساسية للمواطنين مثل العلاج والسكن بسبب ما رافق عملية التحول الاقتصادي من فساد ونهب من ثروات الشعب الروسي، حيث انكمش الناتج القومي الروسي بنحو 40% منذ عام 1991.

[2]-أحمد دياب، "التحدي الديموغرافي للقوة الروسية"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (170)، أكتوبر 2007، ص. 100. لمزيد من التفاصيل أنظر: *Pierre-Thorez, **Op-cit**, dans: **le déclin démographique**, p. 54.*

[3]-أحمد دياب، "التحدي الديموغرافي للقوة الروسية"، **مرجع سبق ذكره**، ص 101.

كل هذه الأمور أسفرت عن حدوث شرخ داخلي بلغ مراحل خطرة "والذي تبقى تهديداته على مستوى الأمن القومي الروسي سائرة حتى يومنا هذا" بعدما تحول الروس إلى أكثر شعوب الأرض عرضة للإصابة بالأمراض النفسية المختلفة، كذلك تكمن الخطورة في زيادة معدلات الانتحار(خاصة من جانب الرجال) خلال السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق، إذ بلغت نحو 40 حالة لكل 100 ألف نسمة، والأشد خطورة أنها في تصاعد مستمر.[1] ومن المؤكد أنه سيكون لانخفاض تعداد سكان روسيا هذا أثر بالغ، خاصة في المديين المتوسط والطويل، حيث أن أثاره تعدت مستقبل روسيا ذاتها لتتفاعل مع التوازنات الإقليمية والدولية. حيث ذهبت إحدى الحكومات الروسية في تعاملها مع هذه المشكلة (منذ فترة حكم يلتسين وإلى حد الآن) في طرح عدة سيناريوهات أولاها: تشجيع عودة نحو 20 مليون روسي يعيشون في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، لكن لهذا الطرح مخاطر مزدوجة على روسيا. فاستيعاب المهاجرين ستكوون له تكلفة اقتصادية عالية، وفي الوقت نفسه سيحرم روسيا من إحدى أهم أدوات سياستها لخارجية تجاه تلك الجمهوريات. أما الطرح الثاني: فهو تشجيع الهجرة من دول الاتحاد لسوفيتي والسابق أو جمهوريات القوقاز، وبالفعل هاجر إل روسيا الاتحادية ما يتراوح بين 3 و4 ملايين شخص من دول آسيا الوسطى. لكن لهذا الطرح أيضا مخاطره أولا على أمن روسيا الاجتماعي واستقرارها السياسي بسبب بروز نزعات فاشية وعنصرية تجاه الأجانب بين االروس الأكثر شوفينية، وثانيا عل ى هوية روسيا الثقافية والدينية. فتعداد المسلمين في روسيا الاتحادية كان يبلغ حوالي 19 مليون مسلم (كما سبق بيانه) وهو في تزايد مستمر حيث بلغ سنة 2007 حوالي 23 مليون نسمة بنسبة 18% من السكان. وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة سترتفع عام 2020 إلى 30% لتصل إلى حوالي 50% من السكان عام 2050.[2]

المطلب الخامس: الجانب العسكري

خلال الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، باتت الصناعة العسكرية الروسية عبأ على كاهل الاقتصاد القومي الروسي، وهو ما كان يرتبط بأن انتهاء الحرب الباردة جعل روسيا في عهد الرئيس بوريس يلتسين في غير حاجة لمواصلة امتلاك هذا الميراث العسكري الهائل على غرار ذلك الذي كان قائما في العهد السوفيتي، وهو ما انعكس في تقليص حجم احتياجات القوات المسلحة الروسية من الأسلحة والمعدات، أي تراجع حجم مشتريات القوات

---

[1] -Philippe-Descamps, La Russie en voie de dépeuplement, Dossier démographie, dans : ***Le retour de l'Etat a permis d'importants progrès***, Le Monde Diplomatique, juin 2011.

[2] -أحمد دياب، "التحدي الديموغرافي للقوة الروسية"، **مرجع سبق ذكره**، ص. 102. لمزيد من التفاصيل أنظر: Alexandre-Latsa, ***Déclin démographique russe : la solution sera dans la croissance***, dans : ***solde migratoires (immigration-émigration) 1991-2010***, Observatoire Stratégique et Economique de l'espace post-soviétique, IRIS septembre 2011, p p 6-7.

المسلحة الروسية ذاتها ممّا ينتجه المجمع الصناعي –العسكري الروسي، والذي تقرر منذ عام 1992 خفضه بمقدار الثلثين، ثم أدى عجز الموازنة العامة إلى تخفيضه إلى أكثر من ذلك في الفترة التالية.[1]

وكان من نتيجة ذلك أن تقلصت الصناعة العسكرية الروسية بشدة من حيث الموارد المخصصة والإنتاج والعمالة المتاحة وعدد مرافق الإنتاج. وترك هذا التقلص انعكاسات سلبية على كافة المؤشرات للصناعة العسكرية الروسية، سواء من حيث الموارد المستثمرة في هذه الصناعة، أو عدد العاملين فيها، أو معدلات الإنتاج الصناعي الروسي، أو نسب هذا الإنتاج الصناعي من إجمالي الإنتاج الصناعي، أو القيمة الإجمالية لصادرات السلاح.[2]

تعتبر الصناعات العسكرية الروسية واحدا من أكثر المجالات التي تأثرت بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، حيث عانى قطاع الصناعة العسكرية الروسية من تدهور حاد للغاية، بسبب تراجع الطلب الداخلي والخارجي على المنتجات العسكرية الروسية، وسيادة حالة من الفوضى والارتباك والفساد في التعامل الحكومي.[3]

المبحث الثاني: تحولات البيئة الإقليمية

المطلب الأول: الخريطة الجيوسياسية لروسيا في فضاء ما بعد الانهيار

لقد أفرز تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى الوجود حقيقة جيوسياسية جديدة تمثلت في ظهور عدة دول أعيد ادماجها في خريطة العالم المعاصر، تقع في وسط آسيا وشمالها ووسط أوروبا وشرقها، والتي كانت منضوية أساسا تحت ظل الدولة السوفيتية السابقة، وبالتالي ظهرت إلى الوجود حقيقة تتعلق بالروابط القائمة بين روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق.

لقد عكس تفكك الاتحاد السوفيتي السابق الأوضاع القائمة بشكل درامي، فمثلا خلال أسابيع محدودة من ديسمبر 1991 تقلص مجال روسيا الآسيوي فجأة بنسبة 20% تقريبا، وانخفض عدد السكان الذين كانت روسيا تحكمهم. ومما زاد في الأذى الذي سببته تلك التحولات للزعامة السياسية الروسية الإحساس بأن الإمكانات والثروات الاقتصادية لتلك المناطق قد أصبحت الآن هدفا لمصالح القوى الإقليمية والدولية التي تملك الإمكانات اللازمة لاستثمار تلك الموارد وتطويرها واستغلالها بعد أن كانت في تصرف روسيا وحدها .. وكانت روسيا تواجه

---

[1]–أحمد إبراهيم محمود، "الصناعات العسكرية الروسية ..تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (170)، أكتوبر 2007، ص. 61. لمزيد من التفاصيل أنظر: *Denis-Bonvillain, **La Russie face à sa défense**, Diplôme de l'Institut d'Etudes Politiques de Lyon 2006, dans : **L'armée et le complexe militaro-industriel russes, les temps des reformes**, p p. 48-49.*

[2]–أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص. 61.

[3]–**المرجع نفسه**، ص. 60.

معضلة أنها أضعف سياسيا من أن تكون قادرة على إغلاق كامل المنطقة في وجه العالم الخارجي، وأفقر اقتصاديا من أن تطور المنطقة بإمكاناتها الخاصة.[1]

إن أهم ما يمكن ملاحظته في المتغير الإقليمي لروسيا الاتحادية هو:

- ✓ فقدان السلطة على دول الاتحاد السوفيتي السابق والدول التي كانت تسير في فلك النظام الشيوعي.
- ✓ ضياع ثروات الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى بعد أن استغلت لعقود.
- ✓ انفضاض حلفاؤها عنها في منظومة الدول الاشتراكية.

وفي ما يلي طرح لأهم المحطات التاريخية التي شهدتها الخريطة الجيوسياسية لفضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، والتي أثرت بشكل كارثي على الوضع الجيواستراتيجي والجيوبوليتيكي في روسيا مابعد الانهيار:[2]

- دول وسط أوروبا: (بولندا، المجر، تشيكسلوفاكيا*)

تعد هذه الدول من أغنى وأقدم وأكثر دول شرق أوروبا تقدما، وقد اجتمع قادتها في 1991، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي في فيزغراد بالمجر، حيث وقعوا اتفاقية تعاون فيما بينهم، تنص على حرصهم على بناء الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، وسعيهم الجاد لأن يكونوا جزءا من النظام السياسي والاقتصادي والأمني والتشريعي للإتحاد الأوروبي. وفعلا انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام 1997، وحلف الناتو عام 1999.

- دول البلطيق: (استونيا، لاتفيا، ليتوانيا)

- ✓ ليتوانيا: أكبر دول البلطيق، وأكثرها سكانا، حازت على استقلالها من الاتحاد السوفيتي عام 1990، وبها أقلية روسية تشكل نحو 5% من السكان.
- ✓ استونيا: حصلت على استقلالها من الاتحاد السوفيتي عام 1991، يوجد بها أقلية روسية، وقد حصلت على عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي.
- ✓ لاتفيا: حصلت على استقلالها من الاتحاد السوفيتي عام 1991، تشكل الأقلية الروسية فيها نحو 29% من عدد السكان.

---

[1]- زبيغنيو-بريجنسكي، **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية** (ترجمة: مركز الدراسات العسكرية، الطبعة الثانية 1999)، (بدون اسم مترجم) ص. 177.

[2]-"عشرون عاما على سقوط حائط برلين..رحلة العودة إلى أوروبا"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (168)، أكتوبر 2009، ملف العدد، في:" الخريطة السياسية المتغيرة في فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي"، ص ص. 64-65.

*-انقسمت تشيكوسلوفاكيا سلميا في عام 1993 إلى دولتين: جمهورية التشيك و سلوفاكيا. وكانت سلوفاكيا من المجموعة الثانية من دول شرق أوروبا التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عام 1997، وحلف الناتو عام 2004.

لا تزال دول البلطيق تعرف حالة عدم استقرار في علاقاتها مع جارتها روسيا، رغم انضمامها إلى حلف الناتو. وقد توترت العلاقات بين لاتفيا وروسيا بشكل شديد عام 2007، حين قررت السلطات الاستونية نقل تمثال –كانت السلطات السوفيتية قد أقامته تمجيدا لحرب "تحرير استونيا" من الاحتلال النازي- من وسط العاصمة إلى مقابر عسكرية خارجها. وقد شنت عليها روسيا هجوما دبلوماسيا عنيفا لهذا السبب، كما حاصرت المظاهرات السفارة الاستونية في موسكو.

- منطقة البلقان: وتشمل دول الاتحاد اليوغوسلافي السابق (بلغاريا، رومانيا، ألبانيا)[1]

✓ الاتحاد اليوغوسلافي: انقسم الاتحاد اليوغوسلافي عبر سلسلة من النزاعات القومية المسلحة والعنيفة، والتي عرفت بحرب البوسنة (1992-1995) وحرب كوسوفو (ابتداءا من عام 1999) إلى الدول التالية:

جمهورية صربيا: تعتبر أقرب دول البلقان إلى روسيا بحكم الصلات الدينية (الكنيسة الأرثوذكسية) والعرقية السلافية. وهي ليست عضوا لا في الاتحاد الأوروبي ولا في حلف الناتو.

كوسوفو: أعلنت مقاطعة كوسوفو –التي كانت جزءا من صربيا- استقلالها من جانب واحد عام 2008، وكانت المقاطعة تحت حماية الأمم المتحدة وبها قوات الناتو لحفظ الأمن. وبينما ساندت الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية استقلال كوسوفو، فإن صربيا وروسيا تعارضانه بشدة.

مقدونيا: حصلت على استقلالها عام 1991، مرشحة للانضمام في الاتحاد الأوروبي.

الجبل الأسود: عضو في الاتحاد الأوروبي.

البوسنة: ظهرت هذه الدولة إلى الوجود عبر اتفاقية دايتون عام 1995، وتنقسم إلى كيانين شبه مستقلين: فيدرالية البوسنة والهرسك، وأغلبية سكانها من البوسنة المسلمين والبوسنة الكروات، وأغلبيتها من الصرب. ولكل كيان حكومته المنفصلة. وقد وقعت البوسنة عام 2008 مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية لبدء وضعها في مسار الانضمام إليها، كما تم خفض الوجود الأمني الدولي، الذي كان يشكل حتى عام 2005 نحو 7 آلاف جندي تحت قيادة حلف الناتو، إلى أقل من 2000 جندي تحت قيادة الاتحاد الأوروبي.

كرواتيا: تحصلت على استقلالها عام 1991، عضو في حلف الناتو منذ أبريل 2009.

سلوفينيا: حصلت على استقلالها عام 1991، وهي عضو في الاتحاد الأوروبي. حصلت على العضوية في حلف الناتو عام 2004.

بلغاريا: من أعرق الدول الأوروبية، حيث تأسست عام 681، وتقع في قلب منطقة البلقان وهي عضو في الاتحاد الأوروبي وفي حلف الناتو.

---

[1]- عبد القادر حسين، **انشطار يوغوسلافيا** (باريس، مركز الدراسات العربي الأوروبي، الطبعة الأولى، 1996)، ص ص. 152-172. لمزيد من التفاصيل أنظر: *Ernest-Weibel, **Histoire et géopolitique des Balkans: de 1800 à nos jours**, dans: **La guerre dans l'ex-Yougoslavie au début des années 90**, Editions (Ellipses), Paris 2002, p p. 565- 585.*

رومانيا: عضو في الاتحاد الأوروبي وفي حلف الناتو.

ألبانيا: كانت ألبانيا بالإضافة للاتحاد اليوغوسلافي السابق، الدولة الوحيدة من الكتلة الشرقية التي لم يتم فرض النظام الشيوعي عليها بالقوة من الاتحاد السوفيتي، حيث كان فيها أحزاب شيوعية وطنية قوية. حصلت على عضوية حلف الناتو في 2008، وهي من الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. أنظر الخريطة: التحولات الجيوسياسية مع انهيار يوغوسلافيا. (الملحق 3)

- جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق: تشكل هذه الدول الحد الفاصل بين الاتحاد الروسي من ناحية، والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. وبينما تنظر روسيا إلى هذه الدول بوصفها امتدادا استراتيجيا ومنطقة نفوذ، يعتبرها الاتحاد الأوروبي دول الجوار الشرقي. وفضلا عن ذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بشدة لضم أوكرانيا، أهم دول شرق أوروبا، إلى حلف الناتو وإلى الاتحاد الأوروبي للحد من تصاعد النفوذ الروسي.

✓ دول شرق أوروبا: (أوكرانيا، بيلاروسيا، مولدافيا)

أوكرانيا: ترتبط أوكرانيا مع روسيا بعلاقات تاريخية قديمة، حيث كانت عاصمتها كييف، تعتبر قلب الامبراطورية الروسية حتى القرن الثالث عشر. كما أن أوكرانيا تعتبر مهد الكنيسة الروسية الأرثوذوكسية، وتعتبرها روسيا مجالا لتحقيق تطلعاتها في الوحدة السلافية. يبلغ تعداد سكان أوكرانيا 46.2 مليون نسمة، حيث ينتشر ذوو الأصول الروسية في المناطق الشرقية والجنوبية من البلاد، حيث يشكلون أغلبية تتحدث الروسية وتؤيد علاقات قوية مع روسيا، بين تفضل الأغلبية الأوكرانية في الشمال والغرب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. ولأوكرانيا أهمية استراتيجية خاصة بالنسبة لروسيا. حتى ذهب الكثير من السياسيين ومن بينهم زبيغنيو بريجينسكي إلى التأكيد أنه: "بدون أوكرانيا، لا يمكن لروسيا أن تصبح قوة عالمية".[1] (سوف نتطرق لذلك فيما سيأتي بشكل معمق).

مولدافيا: نالت استقلالها عن الاتحاد السوفيتي 27 أوت 1991. يوجد بها أقلية روسية معتبرة، توجد بها حركة انفصالية في إقليم "ترانسنيستريا" المدعومة من الحكومة الروسية، تبلغ مساحة الإقليم 5 آلاف كم^2، يبلغ عدد سكانها حوالي 700 ألف نسمة (29% أوكراني، 28% روسي و33% من المولداف)، دخلت في تمرد منذ استقلال مولدافيا، حيث أعلنوا استقلالهم الذاتي. تبقى من إحدى الأزمات المجمدة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق.[2]

بيلاروسيا: تتمتع هذه الجمهورية بعلاقات قوية مع روسيا، بحكم طبيعة الحكم الشمولي خاصة مع وصول ألكسندر لوشنكو إلى السلطة في جويلية 1994.[3] ترتبط بعلاقات في مجال التعاون العسكري، كما أنها تحصل على الغاز الروسي بأسعار تفضيلية.

---

[1] -Romain-Yakemtchouk, ***La politique étrangère de l'Union-Européenne***, *dans :* ***L'UE face à l'Ukraine***, *p. 343.*

[2] -***Ibid***, *dans:* ***La question de la Transnitrie***, *p. 319.*

[3] - ***Ibid***, *dans:* ***Les relations avec le Bélarusse***, *p. 331.*

✓ دول القوقاز: (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان)

جورجيا: كانت جورجيا مسرحا لأول مواجهة عسكرية في المنطقة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث حاولت القوات الجورجية استعادة سيطرتها على إقليم أوسيتيا الجنوبية، الذي كان يتمتع باستقلالية نسبية مع إقليم أبخازيا، بموجب اتفاقية تشرف على تنفيذها قوات روسية بوصفها قوات حفظ سلام منذ عام 1995.

ونتج عن هذه المواجهة العسكرية أن أعلنت روسيا عن اعترافها بانفصال إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا، بينما لم تعترف بهما أي دولة أوروبية أخرى.

يبلغ عدد سكان أوسيتيا الجنوبية 60 ألف نسمة، وعدد سكان أبخازيا 230 ألف نسمة، يحوز 90% منهم على جوازات سفر روسية. ويزور إقليم أبخازيا نحو مليون ونصف مليون سائح روسي كل عام كما أنه يبعد بـ 15 كم عن مدينة سوتشي، حيث من المقرر أن تقام دورة الألعاب الأولمبية الشتوية عام 2014.

أرمينيا: تعتبر روسيا الشريك التجاري الرئيسي لأرمينيا، والتي يقع على حدودها الشرقية، داخل إقليم أذربيجان إقليم "ناغورنو كاراباخ" ذو الأغلبية الأرمينية والذي يتنازع عليه البلدين منذ سنوات. والذي يعتبر ذو أهمية كبرى بالنسبة لروسيا.

أذربيجان: تتمتع أذربيجان بأهمية خاصة، نظرا لغناها بالموارد البترولية. يتنافس على إنتاج أذربيجان من الغاز مشروعان للأنابيب، مشروع نابوكو الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي للتقليل من اعتماده استيراد الغاز من روسيا، ومشروع التيار الجنوبي الذي تتحكم فيه شركة غازبروم الروسية، التي تسعى من خلاله على الحفاظ على سيطرتها على إمدادات أوروبا من الغاز.[1]

المطلب الثاني: أثارها وانعكاساتها على روسيا

إن ما تقدم من تحوّلات وتغيّرات في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بشكل خاص والشيوعية بشكل عام، ولد احساسا بالحرمان في ما يتعلق بمصادر الطاقة والمعادن الهائلة في المنطقة (نخص بالذكر جمهوريات آسيا الوسطى)، حيث القلق من التحدي الإسلامي المحتمل. في حين تحدي استقلال أوكرانيا صلب الادعاء الروسي بكون أوكرانيا حاملة الهوية السلافية المشتركة والدولة التي حبتها السماء بهذا الدور المتميز.[2] فنتيجة إلى استقلال أوكرانيا ودول البلطيق الثلاث أصبحت روسيا تشكو خلل بحكم موقعها الجغرافي، رغم كونها كيانا مترامي الأطراف، فهو يكاد يكون كيانا بريا شبه مغلق، فمنافذه البحرية على بحار ومحيطات العالم كانت تعاني تحديات بنيوية لا تتيح للاتحاد الروسي إظهار علمه في مناطق مصالحة الإقليمية أو الكونية لمحدودية الوصول إلى البحار، وبالأخص في البحر الأسود، إذ فقد الاتحاد الروسي ملكيته لأحسن قواعده البحرية، وأكثرها قدرات وإمكانات، وهي قاعدة سيباستوبول البحري في شبه جزيرة القرم التي آلت إلى أوكرانيا. وبعد تقاسم الأسطول السوفيتي السابق في المنطقة، توصل الطرفان

[1] – عشرون عاما على سقوط حائط برلين..رحلة العودة إلى أوروبا، **مرجع سبق ذكره**، ص. 66.

[2] – *P-Samuel-Huntington, **Op-cit**, p. 241.*

إلى اتفاقية بتأجير القاعدة البحرية للاتحاد الروسي لمدة ينتهي أمدها عام 2017.[1] (تجدر الإشارة إلى أنه مع وصول بوتين للحكم في روسيا تم تمديد عقد الإيجار حتى عام 2048)

لقد تغيرت حدود روسيا في الغرب بشكل مؤلم، كما تقلص مجال تأثيرها الجيوبوليتيكي، بعد أن كانت منطقة بحر البلطيق قد خضعت للسيطرة الروسية منذ القرن الثامن عشر. وقد ضيقت خسارة ميناءي ريغا وتالين قدرة روسيا على النفاذ على بحر البلطيق. ورغم أن روسيا استطاعت أن تحتفظ بموقع سياسي متحكم في بيلاروسيا، التي نالت الاستقلال رسميا، لكنها بقيت روسية الطابع إلى حد بعيد، فإنه من غير المعقول عدم انتقال العدوى القومية إلى هذه الدول في نهاية المطاف (وهو ما حدث بالفعل أولا في جورجيا ومن ثم في أوكرانيا وغيرها من الدول التي استقلت بعدها). أما خارج الاتحاد السوفيتي السابق، فقد كان انهيار حلف وارسو يعني أن الدول التابعة في أوروبا الوسطى، وفي مقدمتها بولندا، صارت تنجذب بسرعة باتجاه حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.[2]

كانت خسارة أوكرانيا مصدر القلق الأعظم بالنسبة للروس ...بما أن هذه الخسارة كانت أيضا عامل تفاقم على الصعيد الجيوبوليتيكي، إذ أن الإجراءات المتمثلة بإعلان أوكرانيا استقلالها في ديسمبر 1991، وإصرارها استبدال الاتحاد السوفيتي بكومنولث الدول المستقلة، ثم فرض القيادة الأوكرانية على وحدات الجيش السوفيتي المعسكرة في الأراضي الأوكرانية في إجراءات اتخذت سمة الانقلاب العسكري المفاجئ، فإن تلك الإجراءات هي التي حالت دون أن يصبح الكومنولث مجرد اسم جديد للاتحاد السوفيتي الذي أخذ شكلا أكثر كونفدراليا.[3]

تكررت خسارة روسيا لموقعها المتحكم في بحر البلطيق مرة ثانية في خسارتها في البحر الأسود، ليس بسبب استقلال أوكرانيا وحدها، لكن بسبب الدول الجديدة المستقلة في القوقاز* التي عززت فرصة تركيا في إعادة إرساء نفوذها المفقود في المنطقة.[4] قبل عام 1991، كان البحر الأسود منصة الانطلاق لبسط النفوذ البحري الروسي في البحر الأبيض المتوسط، وفي منتصف التسعينيات لم يبق لروسيا سوى شريط ساحلي صغير على البحر الأسود، ومناقشات مع أوكرانيا حول حقوق القواعد لما تبقى من الأسطول السوفيتي في البحر الأسود.[5]

---

[1]– زبيغنيو–بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 117.

[2]–**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3]–لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 211.

*–القوقاز إقليم جبلي يقع بين البحر الأسود في الغرب وبحر قزوين في الشرق، وتتقاسم الإقليم أربع دول هي: روسيا– جورجيا –أذربيجان–أرمينيا. إنه قبيل تفكّك الاتحاد السوفيتي كانت المناطق في القوقاز واقعة تحت سيطرة ونفوذ المركز في موسكو، وبعيدة عن الحدود الروسية –التركية والروسية – الإيرانية، بوجود هذه الدول الجديدة العهد كمناطق تخوم داخل البيت السوفيتي. أما الآن، فإن القوقاز في جنوب روسيا يمثل حدود روسيا الدولية مع الجيران. أنظر: لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 212–213.

[4]–سعد عبد المجيد، **"أهداف ومرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز"**، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، أكتوبر 1999)، ص. 188.

[5]–لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 210–211.

بعيدا في الجنوب الشرقي، كان الانقلاب الجيوبوليتيكي قد أحدث تغييرا بالدرجة نفسها من الأهمية في وضع بحر قزوين*، وفي أواسط آسيا بشكل عام. حيث التغير الذي حدث نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي بظهور ثلث جمهوريات مستقلة جديدة، ليزداد عدد الدول المطلة على البحر من دولتين —روسيا وإيران- إلى خمس دول باستقلال كل من تركمنستان، أذربيجان وكازاخستان -حيث لم تعد روسيا سوى واحد من خمس أطراف تمتلك ثروات بحر قزوين- (إلى جانب إيران).[1] هذا ما تطلب إعادة النظر في كيفية استغلال ثروات البحر وموارده بين الدول المطلة بصورة تضمن التعاون والتنسيق فيما بينهما. وقد كان لاختلاف مصالح هذه الدول وأهدافها تأثير كبير على مواقفها وتصوراتها للوضع القانوني المناسب لبحر قزوين وكيفية استغلال ثرواته، خاصة أن البحر ذو طبيعة خاصة، حيث أنه مغلق على الدول الساحلية ولا يتصل بأعالي البحار.[2]

من جانب آخر، شكل بروز الصين على الساحة الدولية إلى جانب الهند (الدولتان مع من تشترك روسيا حدوديا) اهتمام القادة الروس التعامل مع ذلك، كونها حقيقة لابد من تأثيرها في إحساس روسيا بالأمن في مجالها الإقليمي، كما تؤثر في المصالح الروسية في آسيا الوسطى...[3]

بعدما تطرقنا في المطلب الثاني إلى مختلف التحديات والرهانات التي أفرزتها التحولات والتغيرات المختلفة لمرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتي أثرت في سلوكيات وتصرفات الساسة الروس إقليميا، سوف نهتم في هذا المطلب الثالث في دراسة التوجهات الإقليمية للسياسة الروسية خلال فترة بوريس يلتسين معتمدين في ذلك على نموذج مهم ألا وهو: السياسة الروسية تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة، حيث بقى الخيار الروسي يكتنفه الكثير من الغموض في ما إذا كانت روسيا تحتاج فعلا إلى الإبقاء على نفوذها وتواجدها في المنطقة حتى ولو كان ذلك بسياسات واستراتيجيات جديدة تختلف بكثير عن تلك التي كانت تحكم هذه الدول في ظل الإمبراطورية السوفيتية.

---

*-تقع منطقة بحر قزوين في قلب المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى حتى القوقاز، والتي شهدت تغيرات سياسية كبرى منذ انهيار المنظومة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وأصبحت الدول التي تحصلت على استقلالها في هذه المنطقة ساحة للمنافسات الجيوبوليتيكية من جانب العديد من القوى والأطراف، والتي لا تشمل فقط الدول المطلة على البحر، وإنما أيضا الدول الكبرى والإقليمية ذات المطامع في الحصول على حصتها من الموارد والثروات التي يحتويها البحر. كما جاء الخلاف حول تحديد الطبيعة القانونية للبحر ليضيف بعدا آخر للصراع والتنافس. فطوال الفترة التاريخية التي سبقت انهيار الاتحاد السوفيتي، لم يكن ثمة خلاف بين إيران والاتحاد السوفيتي، سواء فيما يتعلق بتحديد الطبيعة القانونية للبحر، أو فيما يخص الانتفاع بموارده وثرواته، حيث كان خاضعا لأحكام المعاهدتين الموقعتين بين الاتحاد السوفيتي وإيران عامي 1920 و1940، واللتين تقران أن بحر قزوين "بحيرة" مشتركة بينهما، ولا يحق لأي دولة ثالثة القيام فيه بأي استثمار أو نشاط أيا كان نوعه. أنظر: أحمد طاهر، "استغلال ثروات بحر قزوين ..الفرص والمعوقات"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (180)، أبريل 2010، ص. 166.

[1]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 212.

[2]- أحمد طاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 166.

[3]-زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 111.

المطلب الثالث: السياسة الروسية تجاه الجمهوريات السوفيتية السابقة.

على مدى نحو 7 عقود خضعت الوحدات المكونة لما يعرف الآن بكومنولث الدول المستقلة (والذي يضم جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق باستثناء دول البلطيق الثلاث) للسيطرة الروسية، بل إن بعض أراضي هذه الدول خضعت لروسيا منذ القرن السابع عشر.

ولقد كانت علاقات روسيا بمحيطها الإقليمي دائما من أولويات السياسة الخارجية السوفيتية. وأدى تفكك الاتحاد السوفيتي إلى تحول الحدود السوفيتية السابقة إلى دول مستقلة ذات سيادة أصبحت هي المحيط الإقليمي لروسيا، إلا أن روسيا ظلت تشعر بأن هذه الدول وإن لم تعد جزءا منها فإنها ليست غريبة عنها. ومن هنا كان إطلاق مصطلح "الخارج القريب" على هذه الدول كتعبير عن مكانتها لدى روسيا.[1]

ولقد حرصت روسيا منذ بدأ انهيار الاتحاد السوفيتي على الحفاظ على روابطها وعلاقاتها مع جمهورياته السابقة، فقامت في ديسمبر 1991 بتكوين رابطة كومنولث الدول المستقلة مع بيلاروسيا وأوكرانيا. تلا ذلك انضمام ثماني جمهوريات أخرى ليصل عدد الأعضاء داخل الرابطة، عند إعلانه رسميا في 21 ديسمبر 1991 إلى 11 عضو، وذلك إدراكا من روسيا أنها لا تستطيع الاستغناء عن هذه الدول، ورغبة منها (أي روسيا) في المحافظة على بعض الروابط الثابتة مع هذه الدول.[2] أنظر خريطة: كومنولث الدول المستقلة (الملحق 4)

ولقد بدأ كومنولث الدول المستقلة عند مولده وكأنه على وشك التفكك والانهيار، وكان هناك من المؤشرات ما يوحي بذلك، منها انسحاب أذربيجان، ومولدافيا منه وتعثر اجتماعاته وعدم الوصول إلى نتائج وقرارات واضحة في كثير منها. وكان ينظر إلى الكومنولث- حتى من جانب أعضائه- على أنه مجرد منتدى لمناقشة القضايا المشتركة الخاصة بمرحلة التحول، وكمظلة مشتركة للسيطرة على التركة النووية السوفيتية، إلا أنه سرعان ما حدث تحول في علاقات روسيا بدول الكومنولث وأبرزت روسيا اهتماما أكبر من جانبها بإحياء هذه الرابطة وتوثيقها ودعمها، ويرجع ذلك إلى رغبة روسيا في إقامة تكتل اقليمي تواجه به التوسع في حلف الأطلسي،[3] إلى جانب عدد من العوامل الأخرى منها:

أولا: أنه عقب نشوة الحصول على الاستقلال بدأت روسيا ودول الكومنولث –على حد سواء- بإدراك حيوية الروابط والعلاقات بينها وأهميتها. فعلى مدى سبعين عاما من الحكم السوفيتي نشأت شبكة علاقات اقتصادية وتشابكات وتفاعلات كبيرة بين جمهورياته المختلفة. وعقب تفكك الاتحاد السوفيتي ظلت هذه العلاقات قائمة،

---

[1]-نورهان الشيخ، صناعة القرار السياسي في روسيا والعلاقات العربية –الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 99.

[2]-نيفين عبد الخالق، أزمة تفكك الكومنولث: انعكاسات التنافس الدولي والإقليمي، **مجلة الأهرام لسياسة الدولية**، العدد (120)، أبريل 1995)، ص ص. 122-123.

[3]-نورهان الشيخ، صناعة القرار السياسي في روسيا والعلاقات الغربية –الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 99.

فتجارة روسيا مع دول الكومنولث مثلت 22.5% من إجمالي تجارة روسيا مع دول العالم. وتركزت معظم تجارة روسيا مع دول الكومنولث في خمس دول هي: أوكرانيا التي كانت تعد أكبر شريك تجاري لروسيا 11%، وبيلاروسيا، وكازاخستان، ومولدافيا، حيث استحوذت هذه الدول على نسبة 95% و5.7% من تجارة روسيا مع دول الكومنولث خلال عامي 1994 و1995 على التوالي. كما أن مصانع الغزل والنسيج الروسية كانت تعتمد على القطن الذي تحصل عليه من أوزباكستان، وصناعة النفط الروسية اعتمدت على معدات الاستخراج التي كانت تأتيها من أذربيجان، كما اعتمدت صناعة السيارات على الإطارات التي كانت تحصل عليها من أرمينيا. هذا فضلا عن أن قطاع الطاقة الروسي كان يعتمد على خطوط نقل النفط والغاز التي كانت تمر عبر الأراضي الأوكرانية إلى الغرب.[1]

ثانيا: الروس الموجودون في جمهوريات الكومنولث المختلفة. كان هناك 20 مليون روسي منتشرون في هذه الجمهوريات وكانوا يمثلون نسبة يعتد بها من سكان بعض هذه الجمهوريات مثل كازاخستان أين كانوا يمثلون 37.8 % من عدد سكانها. وكثيرا ما وجد هؤلاء الروس أنفسهم متورطين في الصراعات وعدم الاستقرار الذي كان سائدا في هذه الدول كما كان عليه الحال في طاجيكستان حيث الحرب الأهلية بين الشيوعيين وتحالف الديمقراطيين والاسلاميين. هذا بينما كان يعاني آخرون من الأقليات الروسية التفرقة العنصرية في ظل قوانين المواطنة الجديدة والتي جعلت من الروس مواطنين من الدرجة الثانية كما كان عليه الحال في استونيا ولاتفيا، وإن كانوا في بعض الأحيان يملكون القدرة على الدفاع عن حقوقهم واستقلالهم كما كان عليه الحال في شبه جزيرة القرم في أوكرانيا. وعكست الهجرة الكبيرة للروس من دول الكومنولث إلى روسيا في تلك الفترة، وبخاصة من آسيا الوسطى والقوقاز، مدى تردي أوضاع الروس في هذه الدول.[2]

ثالثا: تزايد الدعوة داخل روسيا من أجل توثيق روابطها مع دول الكومنولث، وبخاصة مع تصاعد التيار القومي المطالب بالسيطرة على دول الكومنولث بعد انتخابات ديسمبر 1993، ثم انتخابات 1995 والانتصار الذي حققه الشيوعيون والقوميون فيها.[3] ففي سبتمبر 1995 ونتيجة تلك الضغوط أصدر الرئيس الأسبق يلتسين وثيقة رسمية بشأن سياسة روسيا تجاه كومنولث الدول المستقلة حددت الأهداف الروسية على النحو التالي: «إن الهدف الرئيسي للسياسة الروسية إزاء كومنولث الدول المستقلة هو إيجاد رابطة اقتصادية سياسية متكاملة لدول قادرة على المطالبة بالموقع اللائق بها ضمن الجماعة الدولية، وتعزيز مكانة روسيا بصفتها القوة الرئيسية في تشكيلة المنظومة الجديدة للعلاقات السياسية والاقتصادية ما بين تلك الدول التي ستقوم على أرض المجال ما بعد السوفيتي».[4]

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص ص. 99-100.

[2]-**المرجع نفسه**، ص. 101.

[3]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 100.

[4]-**المرجع نفسه**، ص ص. 279-280.

من ناحية آخرى، سعت روسيا إلى توثيق العلاقات الثنائية مع دول الكومنولث، فوقعت في ماي 1997 "الميثاق الاتحادي" مع بيلاروسيا الذي أكد يلتسين أنه سيكون "قدوة وجاذبا" لباقي دول الكومنولث. وقد نص على أن موسكو هي عاصمة الاتحاد، وعلى استحداث جنسية اتحادية، وتوحيد تدريجي للعملة، وعلى إلزامية قرارات المجلس الاتحادي الأعلى الذي يضم رؤساء الدولتين والحكومة والبرلمان وفيهما ويتناوب على رئاسته رئيسا الدولتين. كما أكد الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشنكو أن: "بلاده مستعدة للدفاع عن نفسها وعن روسيا" على المحور الغربي، ولكنه نفى أن يكون الاتحاد ردا على توسيع حلف الأطلسي أو "معادلا له".[1] ويمكن تحديد مجموعة الأهداف الروسية في هذه الدول:[2]

1- الأمن القومي الروسي، حيث يعتبر علماء الاستراتيجية منطقة آسيا الوسطى بمثابة البطن بالنسبة إلى روسيا.
2- خشية روسيا خطر امتداد النزاعات داخل هذه الجمهوريات إليها.
3- الدفاع عن مصالح الأقليات الروسية المتواجدة داخل هذه الجمهوريات.

وعليه عملت روسيا على أساس:[3]

-ضمان وجود منطقة عازلة للحفاظ على أمن روسيا ومصالحها الجيوبوليتيكية.
-ضمان الاستقرار في المنطقة لتجنب التوترات العرقية.
-بذل الكثير من المحاولات والجهود للحيلولة دون هيمنة أي دولة على منطقة آسيا الوسطى.
-العمل على دعم وتطوير علاقاتها مع القوى الإقليمية في المنطقة، كالصين والهند وإيران.

وهكذا فإن "خيار الخارج القريب" لم يقدم لروسيا حلا جيوبوليتيكيا بل وهما جيوبوليتيكي.[4] باختصار فإن عدم الملائمة الجيوبوليتيكية الجوهرية لأفضلية "الخارج القريب" جاءت من كون روسيا غير قوية سياسيا بما فيه الكفاية لفرض إرادتها وليست جذابة اقتصاديا لأن تكون قادرة على إغراء الدول الجديدة. ولم يؤد الضغط الروسي إلا إلى جعل هذه الدول تسعى إلى مزيد من الارتباطات الخارجية وبالدرجة الأولى مع الغرب، وفي بعض الحالات مع الصين والدول الاسلامية الموجودة في الجنوب أيضا.

---

[1]-نورهان الشيخ، صناعة القرار السياسي في روسيا والعلاقات العربية –الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 103.

[2]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 283.

[3]-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[4]-زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 109.

المبحث الثالث: تحولات البيئة الدولية

قبل البدء في دراسة هذا العنصر والمتعلق بتحولات البيئة الدولية تجدر الإشارة إلى أن هذا الأخير يرتبط، يتداخل ويتفاعل في كثير من النقاط مع العنصرين السابقين (تحولات البيئة الداخلية والإقليمية) لذا سوف نحاول قدر الإمكان ضبط الحدود ما بين هذه العناصر الثلاث حسب ما يقتضيه موضوع الدراسة.

المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي والقيادة الأمريكية للعالم

لقد ساهمت التحولات التي شهدها النظام الدولي (تم التطرق لتعريف هذا المفهوم في الفصل الأول من هذه الدراسة) منذ سقوط الاتحاد السوفيتي والفراغ الكبير الذي أحدثه هذا السقوط. حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في وضع فريد من نوعه في المجالات الحساسة الأربع للقوة العالمية: ففي المجال العسكري تملك قدرة فائقة عالمية لا مثيل لها؛ وفي المجال الاقتصادي تبقى ذات قدرة تحرك رئيسية في الاقتصاد الدولي؛ وفي المجال التكنولوجي حيث تحافظ فيه على المجالات الحادة والحساسة في الابتكار؛ وفي المجال الثقافي الذي تتمتع فيه بالرغم من كثير من السلبيات، بإغراء لا يمكن منافسته، وخاصة بين شبان العالم، الذين يرون في الولايات المتحدة الأمريكية دولة تمتلك نفوذا سياسيا لا تقترب أي دولة أخرى من القدرة على منافستها. وهكذا، فإن الجمع بين هذه المجالات الأربعة هو الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تلك القوة العالمية العظمى الوحيدة حصرا.[1]

وهكذا نجد أن السيادة الأمريكية خلقت نظاما دوليا جديدا، وتشمل الميزات الرئيسية لهذا النظام ما يلي:[2]

- ✓ تعزيز الأسرة الديمقراطية الجديدة حيث إن من أولى أولويات استراتيجية الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي هي تعزيز نواة ديمقراطيات السوق والروابط فيما بينها والإحساس بالمصلحة المشتركة.
- ✓ رعاية الديمقراطيات الجديدة واقتصاديات السوق، حيث يقول أنتوني لايك مستشار كلينتون حول قضايا الأمن القومي في هذا الإطار: «بالإضافة إلى تدعيم قاعدتنا الأساسية ينبغي أن يكون الأساس الثاني لإستراتيجيتنا مساعدة الديمقراطية والأسواق على التوسع للاستقرار في مناطق أخرى حيث اهتماماتنا الأمنية هي الأقوى...».
- ✓ تقليص قدرة الدول خارج حلقة الديمقراطية والأسواق على تهديد هذه الحلقة، فالديمقراطية واقتصاد السوق كانا على الدوام فكرتين هدامتين لأولئك الذين يحكمون بالقوة.
- ✓ تطوير العمل الإنساني حيث يؤكد: «تستطيع جهودنا الإنسانية أن تحرك التطور الديمقراطي والسوقي في كثير من مناطق العالم، ليثق العالم بعدها بقيادتنا».

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص. 25.

[2]-سعدي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 204-205.

كان معظم هذا النظام قد نشأ في أثناء الحرب الباردة بوصفه جزءا من الجهد الأمريكي الهادف إلى احتواء منافسه العالمي الذي هو الاتحاد السوفيتي.

وهكذا كان هذا النظام جاهزا للاستخدام العالمي، بمجرد أن تداعى هذا المنافس وظهرت إلى الوجود روسيا الفدرالية، وبالتالي خرجت أمريكا بوصفها القوة العالمية الأولى والوحيدة. وقد وصف أحد علماء السياسة ج.جون إيكينيري جوهر هذا النظام بما يلي: «كان هذا الجوهر ذا علاقة بالهيمنة من حيث كونه متمركزا حول الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي عكس الآليات السياسية والمبادئ المنظمة للأسلوب والتصرف الأمريكي. وكان نظاما ليبراليا من حيث كونه مشروعا...»[1]

المطلب الثاني: المنطقة الأوراسية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

أهمية أوراسيا: تعتبر أوراسيا أكبر قارات العالم ومحور العالم جغرافيا. والقوة التي تحكم أوراسيا سوف تسيطر على اثنتين من مناطق العالم الثلاث الأكثر تقدما والأكثر إنتاجا على الصعيد الاقتصادي. وإن مجرد لمحة على الخريطة توحي أيضا أن السيطرة على أوراسيا سوف تستوجب تبعية إفريقيا جاعلة نصف الكرة الغربي وأوقيانوسيا في وضع محيطي بالنسبة إلى القارة الرئيسية في العالم. فثمة 70% من سكان العالم يعيشون في أوراسيا، كما أن معظم الثروات والموارد للعالم متواجدة هناك. ويبلغ الدخل القومي السنوي لأوراسيا نحو 60% من إجمالي الدخل القومي السنوي في العالم، كما أن مصادر الطاقة فيها تساوي تقريبا ثلاثة أرباع موارد الطاقة الإجمالية المعروفة في العالم.[2]

وأوراسيا هي أيضا موطن معظم دول العالم دينامية ونشاط سياسيا. فبعد الولايات المتحدة الأمريكية، نجد أن أقوى ستة اقتصاديات، وأكثر ستة دول إنفاقا على التسلح العسكري موجودة في أوراسيا. وأن كل القوى النووية المعلنة في العالم ماعدا واحدة، وكل الدول النووية الغير معلنة ماعدا واحدة موجودة أيضا في أوراسيا. ثم إن الدولتان الأكثر سكانا في العالم أوراسيتان والمرشحتين للهيمنة الإقليمية أوراسيتان. وكذلك فإن كل المتحدين المحتملين سياسيا و/أو اقتصاديا للسيادة أو السيطرة هم أوراسيون. وبصورة عامة، فإن قوة أوراسيا تفوق إلى حد كبير قوة أمريكا. ولكن، ولحسن حظ أمريكا، فإن أوراسيا هي من الاتساع على نحو يصعب معه أن تتوحد سياسيا.[3]

وهكذا فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها التنافس والصراع على السيطرة العالمية. ومع أن الجيواستراتيجية، أو الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية، يمكن أن تقارن بالشطرنج، لا يقتصر لاعبوها على اثنين، بل يتعدى ذلك إلى عدة لاعبين، يملك كل واحد منهما حجما مختلفا من القوة.

---

[1]-زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 30

[2]-**المرجع نفسه**، ص ص. 32-33

[3]-**المرجع نفسه**، ص. 34.

1-النفوذ الأمريكي الجديد في المنطقة:

إن الجائزة الجيوبوليتيكية الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية مع انهيار الاتحاد السوفيتي هي أوراسيا. فمنذ خمسمائة سنة كانت شؤون العالم تدار من قبل القوة (الدول) والشعوب التي حاربت إحداها الأخرى من أجل السيطرة الإقليمية، وسعى كل منها إلى بسط سلطته العالمية. أما الآن فثمة دولة (قوة) غير أوراسية تبرز في أوراسيا، وبالتالي فإن السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل مباشر على المدى الزمني والمدى الفعال لاستمرار هذه السيطرة (التفوق) الأمريكي على القارة الأوراسية.[1]

2- روسيا والمنطقة الأوراسية

رغم كل ما مرت به روسيا بفقدانها لمكانتها الأوراسية التي كانت تتمتع بها في ظل الاتحاد السوفيتي، تبقى لاعبا جيواستراتيجيا رئيسيا بالرغم ممّا أصابها من ضعف، وربما من استمرار حالتها الغامضة لزمن طويل. وإن مجرد وجودها يؤثر على نحو مكثف في الدول المستقلة حديثا ضمن أوراسيا الواسعة للاتحاد السوفيتي السابق. فهي تملك أهدافا جيوبوليتيكية طموحة تعمل بصفة دائمة وعلى نحو متزايد. وما أن تستعيد روسيا قوتها حتى تمارس تأثيرها أيضا، وعلى حد كبير على جيرانها الغربيين والشرقيين. وفضلا عن ذلك، فلا تزال روسيا تضع خياراتها الجيواستراتيجية في ما يخص علاقاتها مع أمريكا: وهل هذه الأخيرة عدو أو صديق لها؟ وربما تشعر روسيا أيضا أنها تملك خيارات رئيسية في القارة الأوراسية في هذا المجال. وفي هذا فإن الكثير يعتمد على كيفية تطور سياساتها الداخلية، ولاسيما عمّا إذا كانت روسيا ستصبح دولة ديمقراطية أم إمبراطورية أوراسية مرة أخرى. وفي أي حال، فهي تبقى بوضوح لاعبا مهما، حتى ولو أنها فقدت بعض قطعها في رقعة الشطرنج هذه، بفقدانها بعض المساحات الهامة هنالك.[2]

ففي مؤسسة السياسة الخارجية الروسية (المؤلفة في معظمها من مسؤولين سوفييت سابقين)، لا تزال تنمو رغبة عميقة في لعب دور أوراسي خاص، وهي الرغبة التي تؤدي لاحقا إلى سيطرت موسكو على دول الاتحاد السوفيتي السابق التي استقلت حديثا.

وفي هذا السياق، فحتى السياسة الغربية الودية ينظر إليها من قبل بعض الأعضاء المؤثرين في هيئة صنع القرار الروسية على أنها معدة لحرمان روسيا من المطالبة بدور أو مركز عالمي. وعلى ذلك يقول اثنين من الجيوبوليتيكيين الروس: «إن الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الناتو تعمل في الوقت الذي تستبعد فيه مسألة احترام الذات في روسيا إلى أقصى حد ممكن، وعلى نحو ثابت ومتماسك على تدمير الأسس الجيوبوليتيكية التي تستطيع (نظريا على الأقل)، أن تسمح لروسيا بأن تأمل تحقيق مركز القوة الثانية في السياسة العالمية، والذي كان يتمتع به الاتحاد السوفيتي».

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص. 32.

[2]-**المرجع نفسه**، ص. 45.

وفضلا عن ذلك، ينظر إلى أمريكا أنها تتبع سياسة يتم فيها إقامة: «التنظيم الجديد للمنطقة الأوراسية الذي يتم تصميمه من قبل الغرب، والذي يبني من حيث الجوهر على فكرة دعم ومساندة في هذا الجزء من العالم لدول قومية ضعيفة وصغيرة نسبيا وجديدة، من خلال جعلها تقترب بدرجة أكبر أو أقل من الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، لتقوية علاقاتها بهذه الدول وتهميش دور روسيا».[1]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية جاهدة على عزل وتقويض روسيا دوليا وإقليميا من خلال الذهاب إلى مزاحمتها حتى في عقر دارها "محيطها الحيوي"، رافضة لأية احتمالية من استرجاع روسيا لقوتها ونفوذها في المنطقة الأوراسية التي أصبحت محل تنافس دولي كبير بين القوى العظمى الدولية والقوى الإقليمية، نسعرض الآن كيفية تعامل حكومة يلتسين مع الوضع الذي أصبح حقيقة واقعة تهدد الوجود الروسي هناك من خلال عنصر توجهات السياسة الخارجية الروسية في ظل حكم يلتسين والتي طغت عليها حالة اللااستقرار والتوتر، حيث وجد الروس أنفسهم مجبرين إلى الانجرار وراء سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة والغرب بعامة.

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية الروسية في ظل حكم يلتسين

شهدت مؤسسة السياسة الخارجية الروسية إعادة انبعاث الجدل التاريخي القائم حول هوية روسيا، هل هي دولة أوروبية أم دولة آسيوية؟ وهنا، ينبغي أن نذكر بالشعار الرسمي لروسيا القيصرية والذي كان يمثل نسرا ذا رأسين، واحد ينظر في اتجاه الشرق (آسيا)، والآخر في اتجاه الغرب (أوروبا).[2] فانهيار الاتحاد السوفيتي قاد بشكل سريع الروس إلى التساؤل حول هويتهم، حول طبيعة دولتهم و السياسة الأمنية الواجب اتباعها وذلك لضمان أمن حدودها. هذا النقاش حول الهوية الوطنية يبين احتمال وضرورة تحديد مقومات الدولة أو بشكل أعم ركائز أمة جديدة، وذلك من خلال تحديد جوهر ضمان أمنها القومي. وفي خضم ذلك أخذ قائد الأركان الروسي يحضر خطاب استراتيجي جديد، الناتج في آن واحد عن حرب الخليج الثانية وعن اختفاء الامبراطورية السوفيتية. هذه العقيدة الجديدة هي التي تمثل دولة روسيا الجديدة والعاجزة على انتهاج ثقافة سياسية خاصة بها.[3]

لقد شهدت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي اعادة انبعاث الهويتين في سياساتها الخارجية. فقد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ عام 1991 بين توجهين أساسيين: أولهما: توجه "أوروبي –أطلسي" وثانيهما: توجه "أوراسي جديد" إلى الحد الذي يمكن فيه تلخيص السياسة الخارجية الروسية في التقلب بين التوجهين.[4] ولكل من التوجهين افتراضاته، ومقولاته، وسياساته ومناصروه في النخبة السياسية الروسية. فالتوجه الأول، الذي سيطر على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية عام 1991 وحتى نهاية عام 1995 في ظل وزير الخارجية آنذاك "كوزيريف"، انطلق من

---

[1]-**المرجع نفسه**، ص. 51.

[2]-محمد السيد سليم، "التحولات الكبرى في السياسية الخارجية الروسية"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (170)، أكتوبر 2007، ص. 40.

[3] -*Denis-Bonvillain,* ***Op-cit****, p. 4.*

[4]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 100-102.

أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلسي، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا.

في إطار هذا التوجه، الذي قاده يلتسين ووزير خارجيته "كوزيريف"، ركزت روسيا على الاتجاه غربا، وإتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول كومنولث الدول المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية. كذلك، ركزت روسيا على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق القبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية، وإعطاء التنازلات من طرف واحد. وقد كان أول تطبيق لهذا التوجه هو زيارة يلتسين للولايات المتحدة الأمريكية في فيفري 1992. ففي تلك الزيارة أشار يلتسين إلى أن روسيا تسعى لبناء "سياسة خارجية غير أيديولوجية"، وأنها ستبذل قصارى جهدها "للتعاون مع الغرب بهدف بناء علاقات تبادل ذات المصالح المشتركة"، وعرض على الولايات المتحدة الأمريكية بناء دروع عالمية ضد الصواريخ تحمي "العالم الحر" وتعتمد على تعاون أمريكي –روسي. وأكد يلتسين أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية تجاه المدن والقواعد العسكرية الأمريكية. فأمريكا لم تعد عدوا محتملا لروسيا، بعد أن تغيرت "العقيدة العسكرية الروسية". وقد جسد يلتسين هذا كله في "وثيقة التعاون الأمريكي – الروسي" التي وقعت في عام 1992 بين الرئيس الأمريكي بوش الأب والرئيس الروسي يلتسين.[1] فقد أتت الوثيقة على أسس التحالف بين الدولتين والذي ارتكز على ست جوانب:[2] (1) تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أن العلاقات بينهما لم تعد علاقات الخصوم أو الأعداء المتنافسين، وإنما علاقات صداقة ومشاركة قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بالديمقراطية، والحرية الكاملة. (2) ستعمل الدولتان على إزالة أثار العدوان الذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائما بينهما، واتخاذ الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة الأسلحة الاستراتيجية. (3) سوف تعمل الدولتين على توفير سعادة ورفاهية الشعبين، ودعم الروابط بينهما قدر الإمكان، وعلى أساس الانفتاح والتفاهم. (4) سوف تعمل الدولتان معا على أسس حرية التجارة، والاستثمار والتعاون الاقتصادي. (5) سوف يبذل كل جهد للزيادة من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، والأقليات والحدود. (6) العمل معا على أساس (أ) منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية المتقدمة، (ب) إنهاء الصراعات الإقليمية سلميا، (ج) مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات، والمحافظة على البيئة.

وأضافت الوثيقة أنه اعتبارا من تاريخ توقيعها، سوف تعمل الدولتان على إنهاء الصراع والخلاف من خلال "صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معا لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههما".

سيطر هذا التوجه على سياسة روسيا الخارجية بعد ديسمبر عام 1991. وتطبيقا له، سعت روسيا إلى طمأنة الغرب في نيتها من خلال سياسة تقديم التنازلات الفردية "النزع المنفرد للسلاح"، والتعاون العسكري والأمني مع الغرب. وقد تمثل ذلك في المناورات المشتركة للأسطولين الأمريكي والروسي في البحر المتوسط في فيفري عام 1992،

[1]–أمجد جهاد عبد الله، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية –الروسية** (بيروت: دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى 2011)، ص. 125.

[2]–محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسية الخارجية الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 41.

وفي رصد الولايات المتحدة 400 مليون دولار لمساعدة روسيا وباقي دول كومنولث الدول المستقلة على تدمير أو خفض ترسانتها النووية، بناءا على طلب روسيا هذا، في الوقت الذي لم تلتزم فيه الولايات المتحدة الأمريكية الالتزامات ذاتها. كذلك وافقت روسيا على فرض العقوبات على يوغوسلافيا، والعراق، وليبيا.

ومع نهاية عام 1992 بدأت تظهر متغيرات جديدة حدت بروسيا إلى التفكير في توجه جديد لسياستها الخارجية. هذه المتغيرات هي:

1- بدأ الرئيس يلتسين يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهه الأوروبي –الأطلسي، تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية. فقد انتقدت هذه الأحزاب سياسة يلتسين الخارجية لأنها أضعفت مكانة روسيا، وطالبت بإتباع سياسة جديدة قوامها إعادة مركز روسيا وثقلها على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق.[1]
2- أن روسيا بدأت تدرك أن هناك حدودا لمدى رغبة الغرب في إدماجها في حضارته ومساعدتها للخروج من أزمتها. مع بداية عام 1993، بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب للخروج من الأزمة.[2]
3- ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية، وهي:
   - ✓ اندلاع التنافس التركي-الإيراني على آسيا الوسطى، مما هدد المصالح الروسية في تلك المنطقة.
   - ✓ تدفق الروس من دول "الخارج القريب". وقد وصل هذا التدفق من كازاخستان وحدها عام 1993 حوالي 200 ألف روسي.
   - ✓ تصاعد التيارات الأصولية في آسيا الوسطى واستعمال تلك التيارات للعنف، مما هدد بالتأثير على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية.
   - ✓ إن دول آسيا الوسطى ذاتها بدأت تطالب روسيا بأن تلعب دور ضامن الأمن في تلك الدول، نظرا لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة.

هكذا بدأ يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتبارا من عام 1994، وبدأت تتبلور ملامح توجه "أوراسي جديد"، نظرية المفكر *Alexander Douguine*. أساس هذا التوجه هو أن روسيا دولة أوروبية – آسيوية (أوراسية)، وبالتالي فإنه يستلزم على روسيا أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم. ففي المنطقة الأوراسية، تقع روسيا وتكمن مصالحها. كما أنه من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي. من ناحية أخرى، فإن الغرب لن يقيل روسيا من أزمتها لأنه حريص على تقويض روسيا لأطول مدة ممكنة، والدليل على ذلك أن الغرب لم يقبل إدماج روسيا في مؤسساته، وحرص على إهانة روسيا دوليا. والواقع أن هذا الشعور بالإهانة عبر

[1]-**المرجع نفسه**، ص. 42.

[2]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 100.

عنه يلتسين ذاته حين قال مخاطبا الغرب أن: "روسيا لا توضع في غرفة الانتظار". وأخيرا فإن روسيا ينبغي أن تعمل على التكامل مع جمهوريات كومنولث الدول المستقلة، والدول المجاورة مثل إيران، تركيا، الصين، الهند واليابان.[1]

سرعان ما تزايدت وتيرة التوجه الأوراسي الجديد مع حلول عام 1994. فقد بدأت روسيا في تأكيد نفوذها المهيمن في دول الحزام الجنوبي في آسيا الوسطى والقوقاز. ففي قرار مهم، قررت روسيا أن تجمد من طرف واحد "معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا" والتي تضع قيودا على نشر المعدات الحربية جنوبي روسيا، وأصدر يلتسين مرسوما يقضي بأن تسعى روسيا إلى التأكد من أن دول الكومنولث تتبع سياسة صديقة لروسيا، ووضع قوات روسيا في تلك الدول. كما بدأت تتبع سياسة الضغط على تلك الدول من خلال التأثير في قدرتها على تصدير النفط عبر أراضي روسيا (كازاخستان وأذربيجان). وفي ديسمبر عام 1994، غزت القوات الروسية جمهورية الشيشان، بادئة بذلك عهد استعمال القوة العسكرية ضد مصادر التهديد لأمنها القومي.[2]

وقد تأكد التحول نحو التوجه الجديد مع تعيين بريماكوف وزيرا لخارجية روسيا في جانفي عام 1996-كمحصلة لفترة من التغير البطيء في السياسة الخارجية نحو التوجه الثاني. ذلك أن بريماكوف أحد خبراء السياسة الروسية في الشرق الأوسط، واحد أشد أنصار التيار الثاني، كما أنه تولى رئاسة الوزراء في سبتمبر 1998 حتى ماي 1999. وفي هذا الإطار بلور ما أصبح يعرف باسم "مبدأ بريماكوف" في السياسة الخارجية الروسية. وتدور ملامح المبدأ الأول حول:[3]

1- انشاء نظام عالمي يقوم على التعددية القطبية، واقترح انشاء تحالف أوراسي بين روسيا والصين والهند "كمثلث استراتيجي" يوازن القوة الأمريكية. وفي هذا الإطار أسهمت روسيا في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون.
2- معارضة توسع الحلف الأطلسي في دول الكتلة السوفييتية السابقة المنتهية. ولكنه وقع مع سكرتير عام الحلف "القانون التأسيسي حول العلاقات المتبادلة" في ماي عام 1997 والذي نص على إنهاء حالة العداء بين روسيا والحلف، وعلى مبادئ وآليات للعلاقات بينهما، ولكنه عارض بقوة التدخل الأطلسي في يوغوسلافيا كوسوفو عام 1999.
3- الدفاع عن تقوية دور الأمم المتحدة بعدما بدا أن دورها يتوارى لحساب حلف الأطلسي.

[1]-محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسية الخارجية الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 41-42.

[2]-أمجد جهاد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص. 99.

[3]-محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسية الخارجية الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 42.

الفصل الثالث: روسيا الاتحادية في مواجهة الرهانات والتحديات العالمية (2000-2013).

تمهيد:

لقد شهدت القدرات الروسية طفرة على مدى السنوات الأولى من وصول بوتين إلى الحكم، وذلك بالنظر إلى الإنجاز المحقق مقارنة بمحدودية الفترة الزمنية التي تم خلالها. فمنذ أواخر الثمانيات وطوال التسعينيات من القرن الماضي، مرت روسيا بمرحلة من التدهور الحاد انهارت فيها مؤسسات الدولة، واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتراجع الدور الروسي دوليا وإقليميا إلى حد أفقد روسيا نفوذها، حتى في منطقة كومنولث الدول المستقلة التي هي مجالها الحيوي وأكثر المناطق مساسا بأمنها القومي.*

ومنذ توليه السلطة مطلع عام 2000، بدأ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استراتيجية لإعادة بناء الداخل الروسي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا، واستعادة مكانة روسيا الإقليمية والدولية؛[1] محاولا تجاوز مختلف المشكلات والمتاعب التي ورثها عن سلفه يلتسين. فمن خلال هذا الفصل سوف نحاول الوقوف على أهم التحديات والرهانات التي عرفتها روسيا منذ تولي بوتين زمام الأمور بالتطرق إلى مختلف السياسات والاستراتيجيات المنتهجة من طرف حكومته لمجابهة ذلك.

المبحث الأول: وسائل تفعيل الدور الروسي على الساحة الدولية.

المطلب الأول : التحولات الكبرى في السياسات الاقتصادية لروسيا بوتين*.

تكشف القراءة المتأنية لجملة التطورات والتغيرات، التي يشهدها الاقتصاد الروسي نحو ما يقارب 25 عاما، عن حقيقة مفادها أن مستقبل هذا الاقتصاد على المستوى الداخلي وعلى مستوى دوره على المستوى الاقتصاد العالمي، بات يرتبط بلغز يصعب فكه، ويتمثل في تناقض السياسات الاقتصادية الروسية، التي تتجه في ظاهرها إلى انتهاج اقتصاد السوق، ولكنها في حقيقتها تتجه بوضوح نحو تكريس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتقوية إرادتها ودورها المركزي في اتخاذ القرارات. ويطرح هذا التناقض والاختلاف عدة تساؤلات أهمها: ما هي حالة الاقتصاد

---

*-يعبر مفهوم الأمن القومي للإتحاد الروسي عن منظومة التصورات التي يضعها الاتحاد لضمان أمن الفرد والمجتمع والدولة من التهديدات الداخلية أو الخارجية في شتى مجالات الحياة، ويعد مفهوم الأمن القومي هو صلب سياسة الدولة الروسية. لمزيد من التفاصيل أنظر: داليا أبو بكر، "وثيقة الأمن القومي الروسي"، الصادر يوم 10 يناير عام 2000، والتي تمثل نص القرار رقم 64، الذي أدخل إضافات وتعديلات على مفهوم الأمن القومي للإتحاد الروسي كما أقره القرار الجمهوري رقم 1300 الصادر في ديسمبر عام 1997، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (140)، أبريل 2000، ص. 282.

[1]-نورهان الشيخ، "العلاقات الروسية –الأورو-أطلسية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (170)، أكتوبر 2007، ص. 47.

*- تسلّم فلاديمير بوتين زمام سلطته من الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين، الذي أعلن استقالته في 31 ديسمبر 1999، أي قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في 4 جوان 2000. لمزيد من التفاصيل أنظر: نبية الأصفهاني، تصاعد الليبرالية الروسية في مطلع القرن العشرين، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (140)، أبريل 2000، ص. 145.

الروسي بعد حوالي عقدين ونصف من سياسات التحول الاقتصادي المتضاربة، والتي بدأت بعمليات الخصخصة غير محسوبة مصحوبة بموجة من الفساد الاقتصادي في عهد الرئيس السابق بوريس يلتسين (كما تم بيانه أعلاه)، وأصبحت وما زالت تخضع لسياسات اقتصادية صارمة تعزز دور الدولة منذ تولي بوتين الحكم في عام 2000؟ وهل حقيقة استطاعت روسيا الخروج من محنتها التي سادت على نحو عقد من الزمان منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991؟ وما هي العوامل التي ستؤثر في استمرار النمو في الاقتصاد الروسي وارتفاع جدارته داخليا وخارجيا؟ هذه الأسئلة سوف نحاول الإجابة عليها بشيء من الإيجاز في ما سيأتي:

حرص بوتين وحكومته المدعومة من حزب روسيا الموحد، منذ توليه الحكم على التعامل بسياسات صارمة مع التركة الاقتصادية الثقيلة التي ورثتها روسيا عن الرئيس يلتسين، حيث ظهرت بوادر استراتيجية جديدة تختلف في أسسها ومبادئها عن سياسات يلتسين، وكان ذلك واضحا، حين أعلن بوتين منذ توليه السلطة أن هدفه هو مضاعفة الإنتاج المحلي واستعادة هيبة الدولة والدور الروسي دوليا.[1]

وبمجرد أن استقر الأمر لبوتين في الحكم، حتى قام بإزاحة الاصلاحيين وأصحاب النفوذ القدماء، كما قامت حكومته بشن حرب ضد الفساد، حيث فتحت تحقيقات مع كبار الجماعات الذين ارتبطوا بعملية الخصخصة وعمليات الفساد والرشوة. ورغم أن بوتين لم يتمكن من إزاحة جميع أصحاب النفوذ، أو بإعادة النظر فيما تم بيعه من ممتلكات الدولة، إلى أن هذه الإجراءات كانت إنذارا قويا منه ومن الكريملين لأصحاب النفوذ السياسي وأصحاب المال والثروة، سواء الذين كانوا يتدخلون في سياسة الدولة في عهد يلتسين كجماعات ضغط، أو الذين يقومون بتمويل أحزاب المعارضة ويسعون لإسقاط حكومة بوتين.[2] وحتى يحقق بوتين أهدافه، اتخذ العديد من السياسات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي:

فعلى الصعيد الاقتصادي، حرص بوتين على إعادة الثقة للاقتصاد الروسي من خلال البدء بإعادة ترتيب البيت من الداخل أولا: فقد كان للدعم الذي قدمه لمتوسطي وصغار رجال الأعمال، من خلال خفض الرسوم والضرائب، دور مهم في إنعاش النشاط في القطاعين الزراعي والتجاري، كما كان للجانب الاجتماعي لسياسات بوتين الاقتصادية دور في طمأنة الطبقة الوسطى الناشئة وإدراكها أن نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مكفول قانونا ومدعوم من الحكومة. كما استفاد بوتين -إلى حد كبير- من تجربة الصين في الانفتاح الاقتصادي المتدرج والموجه من قبل الدولة، على عكس سياسة الانفتاح غير العقلاني التي سادت في عهد يلتسين.[3] هذا إلى جانب سياسة بوتين بإعادة دور الدولة عبر التحكم في قطاعي الطاقة والصناعات العسكرية كآلية رئيسية في عملية صيانة الاقتصاد القومي، ولتعزيز دور الدولة وهيبتها ودورها في المجتمع، ولدعم استراتيجية بوتين الخارجية لاستعادة الدور

---

[1]- شلبي علي مغاوري، **مرجع سبق ذكره**، ص. 57.

[2]-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3]-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

الروسي المفقود في النظام العالمي.[1] فقد قال بوتين: «علي أن أقول، وحتى لا أكون مبالغا، إن الأغلبية الساحة من المجتمع الروسي تنظر إلى الكثير من القرارات التي اتخذت في أوائل ومنتصف التسعينيات خلال عمليات الخصخصة على أنها مشكوك فيها».[2] نتيجة لهذا جاءت سياسات بوتين الاقتصادية في مجالها السياسي لتحد من نفوذ رجال الأعمال ورجال المال الجدد الذين ظهروا في فترة يلتسين.

على الصعيد السياسي، فقد كانت السياسة الصارمة التي انتهجها بوتين ضد الفساد والمافيا السياسية من أهم الأدوات التي مهدت الطريق لنجاح حكومته وإعطائها غطاءا شعبيا قويا، كما يضاف لذلك ما قام به بوتين من دعم وتنشيط للمجتمع المدني، وإبعاده عن التأثير الخارجي، مما جعل هذا المجتمع مهيأ أكثر لعمليات التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في روسيا.[3] كذلك استطاع بوتين أن يجعل من نفسه رمزا للحلول الوسط، وأن يفتح حوارا مع القوى السياسية المختلفة، ويوجد لغة واحدة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلي عن العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليميني الليبرالي، مما أدى إلى قدر كبير من التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما) ودرجة عالية من الاستقرار السياسي لم تشهدها روسيا منذ السبعينيات. ومع حصول حزب "روسيا الموحدة" الموالي لبوتين على أغلبية مقاعد الدوما في الانتخابات البرلمانية لعام 2003، أصبح هذا التوافق أمرا مؤكدا. من ناحية آخرى، استطاع بوتين استعادة هيبة الحكومة المركزية وتشديد قبضتها وسلب حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال فترات الرئيس السابق بوريس يلتسين.[4]

تحولات الاقتصاد الروسي:

في ظل السياسات المنتهجة للنهوض بالاقتصاد الروسي، يطرح سؤال جوهري، هو: هل أدت هذه السياسات إلى تحول في مسار الاقتصاد الروسي خلال فترة بدايات حكم بوتين؟ وهل يصب هذا التحول في الاتجاه الصحيح أو يفاقم مشاكل الاقتصاد والمجتمع الروسي؟ ففي ضوء المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتوافرة عن الاقتصاد الروسي، لا يمكن إغفال أن هناك تحولات فعلية في مسار الاقتصاد الروسي وفي أحوال المعيشة في المجتمع الروسي خاصة في ما بعد عام 2004. وفي ما يلي مقارنة بين فترتين: فترة حكم بوتين مع فترة حكم يلتسين وذلك للوقوف على درجة التغير في الصورة العامة لأوضاع وأحوال الاقتصاد الروسي:[5]

---

[1] - *Jean-Radvanyi,* ***Op-cit****, dans :* ***Poutine et le renforcement du contrôle étatique****, p p. 102-103.*

[2] -لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 224-225.

[3] - شلبى علي مغاورى، **مرجع سبق ذكره**، ص. 57.

[4] -نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأورو-أطلسية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 48.

[5] -مغاورى شلبى علي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 58.

1- التحول الواضح الذي يمكن رصده بوضوح في فكر القيادة الروسية، ونبدها لفكرة أنه يمكن الاستغناء عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي أثناء فترات التحول لآليات السوق.

2- زيادة تركيز روسيا على البعد الاجتماعي في السياسة الاقتصادية، وتحمس الرئيس بوتين لتوظيف جزء من عائدات النفط لتحقيق تحسن في رفاهية المواطنين.

3- التركيز على محاربة الفساد الاقتصادي والرشوة، وإن كان هذا لم يمنع ظهور شراكة من نوع جديد بين رجال الأعمال وكثير من الموظفين في المنشآت الحكومية.

4- تنوع مصادر النمو في الاقتصاد الروسي، فلم يعد النمو يعتمد فقط على البترول والغاز، ولكن أصبحت هناك قطاعات أخرى تسهم بمعدلات واعدة في النمو، مثل قطاع الصناعة، خاصة صناعة المحطات النووية لإنتاج الكهرباء، وصناعة السيارات والصناعات العسكرية وصادرات السلاح.

واقع الاقتصاد الروسي في ظل حكم بوتين:[1]

لقد أكدت التحليلات والأرقام أن الاقتصاد الروسي في عام 2007 أصبح يختلف كثيرا عنه في عهد يلتسين، وذلك من خلال مقارنة معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، ومن أهم المؤشرات التي عكست الأوضاع الاقتصادية في تلك الفترة ما يلي:

- ✓ نمو الاقتصاد الروسي بمعدل نحو 7% سنويا طوال خمس سنوات تقريبا، حيث نمت الصناعة بمعدل 4% كما أصبحت الزراعة تسد معظم احتياجات الدولة من الغذاء.
- ✓ تدفق الاستثمارات الأجنبية للعمل داجل روسيا، حيث وصل حجم الاستثمارات 11 مليار دولار عام 2006 وهو في ازدياد مستمر.
- ✓ انتعاش سوق الأسهم الروسية لأول مرة منذ فترة طويلة، وتحقيقها لمعدل نمو بلغ 85.3%، وكان الانتعاش واضحا في أسهم قطاع الطاقة، خاصة أسهم شركة غازبروم.
- ✓ ظهور فائض في الميزانية العامة للدولة وفي الميزان التجاري تجاوز 400 مليار دولار و120 مليار دولار على التوالي. وتجاوز احتياطي البنك المركزي من الذهب والعملات الصعبة 412.1 مليار دولار في جويلية 2007، مما جعل روسيا تحتل المركز الثالث عالميا من حيث احتياطات الذهب.
- ✓ تمكنت روسيا من سداد أغلب ديونها الخارجية، حيث تراجع الدين الخارجي بمعدل 24%.
- ✓ ارتفع المستوى المعيشي للفرد، كما تقلصت مستويات البطالة لنحو 7.6%، وارتفعت معاشات المتقاعدين بنسبة 9%.

[1]-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

المطلب الثاني: اعادة هيكلة المجتمع الصناعي العسكري.

أولا: تحولات الصناعات العسكرية الروسية

لقد شكل وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم عام 2000 نقلة نوعية في ميدان الصناعة العسكرية، حيث تلق هذا الأخير قدرا كبيرا من الاهتمام، وذلك في إطار الجهود المكثفة التي قام بها بوتين من أجل احتواء التدهور الشامل في البلاد واستعادة مكانة روسيا العالمية، كون مبيعات المجمع العسكري –الروسي من الأسلحة عبر العالم هو من الركائز الرئيسية للاقتصاد القومي الروسي. ولقد جرى التركيز في قطاع الصناعة العسكرية على النقاط التالية:

1- تطوير البنية الإدارية الحاكمة لهذه الصناعة لعام 1999، بحيث باتت خاضعة لسيطرة كل من وزارة الاقتصاد (ثم لاحقا لوزارة الصناعة) ووزارة الطاقة النووية، حيث تم استحداث خمس وكالات متخصصة في المجالات المختلفة للإنتاج العسكري وهي: الأسلحة التقليدية، الجوية –الفضائية، الذخائر، بناء السفن، أنظمة التحكم. وفي عام 2004 جرى تعديل هذه البنية من خلال إلحاق كل من الصناعة العسكرية بكل من وزارة الصناعة والطاقة والوكالة الاتحادية للطاقة النووية، مع دمج الوكالة المتخصصة السالفة الذكر في وكالتين فقط هما: الوكالة الاتحادية للصناعة، ووكالة الفضاء الاتحادية.[1]
2- التقليص من نفوذ رجال الأعمال الكبار في الميدان والعمل على محاربة الفساد الذي كان منتشرا بحدة في فترة حكم بوريس يلتسين.[2]
3- العمل على تطوير الصناعات العسكرية، ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا ولكن لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح العالمي. فخلال الأشهر السبعة الأولى فقط من عام 2007، حصل الجيش الروسي على 32 نموذجا من الأسلحة الجديدة. كذلك نجحت روسيا في استعادة مكانتها كأكبر مصدر للسلاح في العالم، 6.126 مليار دولار عام 2005، وفقا للتقديرات الروسية المعلنة (7 مليارات دولار وفقا لتقديرات هيئة البحوث في المركز الأمريكي)، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا خلال التسعينيات. كما تم تخصيص أكثر من 171 مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية، ويتضمن ذلك إطلاق عدد من الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية، والتي تضم 14 قمرا صناعيا لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع الأراضي الروسية، هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي.[3]

---

[1]-أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص. 62.

[2]-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3]-نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 48.

4- دفع رواتب الضباط والجنود المتأخرة لسنوات، وتم البدء في تكوين جيش محترف من المتطوعين ليتحول الجيش الروسي بالكامل إلى جيش محترف بحلول عام 2013.[1]

وقد ارتبط الاهتمام بدفع وتعزيز الصناعات العسكرية الروسية من جانب حكومة بوتين باهتمام مماثل في مجال إعادة تسليح القوات المسلحة الروسية،* وهو ما ارتبط بازدياد حدة التوتر في العلاقات الروسية –الأمريكية، لاسيما بسبب اعتزام الولايات المتحدة الأمريكية نشر وحدات من برنامج الدرع الصاروخية في كل من بولندا وجمهورية التشيك، وهو ما تعتبره روسيا مساسا بالمجال الحيوي لأمنها القومي في وسط وشرق أوروبا، وهو ما يترافق أيضا بالعديد من المؤشرات الأخرى التي تراها القيادة الروسية تعبيرا عن نزعة هيمنة للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ثانيا: مبيعات الأسلحة الروسية

لقد شهدت المبادئ الحاكمة لمبيعات الأسلحة الروسية اختلافات جوهرية عن تلك التي كان معمولا بها في العهد السوفيتي، لاسيما من حيث الإطار السياسي –الاستراتيجي الذي كان يحكم تلك المبيعات، حيث أصبحت محكومة باعتبارات اقتصادية وتجارية محضة.

على عكس فترة حكم يلتسين شكل وصول بوتين تحولات نوعية ملموسة في مبيعات السلاح الروسية، حيث أعلن بوتين أن صادرات الأسلحة هي مصدر الدخل الرئيسي لصناعة الأسلحة الروسية.[3] ومنه بات التركيز ينصب على تصدير الأسلحة الأكثر تطورا، مثل الطائرات الأحدث، بأنواعها المختلفة، والذخائر دقيقة التوجيه ومنظومات الدفاع الجوي المتطورة، وهو ما يرمي لتحقيق عدة أهداف، يأتي في مقدمتها الاستفادة من عائدات صادرات السلاح في دفع عجلة الاقتصاد القومي الروسي، جنبا إلى جنب توظيف مبيعات السلاح كأداة للنفوذ على الساحة العالمية، وتمكين روسيا من استعادة مكانتها الدولية، فضلا عن الاستفادة من عائدات تصدير الأسلحة في تمويل عملية تطوير وإنتاج أجيال جديدة من الأسلحة من جانب الصناعة العسكرية الروسية.[4]

وقد ارتبط هذا التحول بازدياد إدراك الحكومة الروسية لما يمكن أن توفره مبيعات السلاح من عائدات مرتفعة للخزينة الروسية، ومع التركيز أيضا على الدخول إلى أسواق جديدة لمبيعات السلاح الروسية. كما ركزت الحكومة

---

[1]-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

*- في المجال العسكري تنحصر المصالح القومية لروسيا في حماية استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها وحماية روسيا ضد أي عدوان خارجي عليها أو على حلفائها، وتهيئة الظروف لتطور سلمي وديمقراطي للدولة. أنظر: داليا أبو بكر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 284.

[2]- أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص. 62.

[3]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 241.

[4]- أحمد إبراهيم محمود، **مرجع سبق ذكره**، ص. 63.

الروسية على تسويق نطاق الأسلحة إلى أقصى مدى جغرافي ممكن، وهو ما ساعد على رفع عدد الدول التي تشتري الأسلحة الروسية إلى نحو 67 دولة، يقف على رأسها الصين والهند.[1]

المطلب الثالث: اصلاح العقيدة الدبلوماسية والإستراتيجية.

أولا: تحولات "مبدأ بوتين" في السياسة الخارجية.

عندما جاء بوتين إلى السلطة في جانفي 2000، سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية. ففي جوان من نفس السنة، قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم "مبدأ بوتين" وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي الفكرة التي سماها بعض الدارسين بأن: "الأهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية". من ناحية أخرى، فإن مبدأ بوتين ركز على تطوير دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي* في العلاقات الدولية.[2] وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية:[3]

أولهما: إنه إذا استمر توسع حلف شمال الأطلسي شرقا من روسيا، فستسعى روسيا إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفييتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأول.

ثانيهما: إن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنها ستعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها.

وأخيرا: فإن روسيا ستعمل على دعم بنيتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تلاها من تحول في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، نحو الحرب الإستباقية، واعتبار الإرهاب بمثابة القضية المحورية للسياسة الأمريكية، أدت إلى حدوث تغير في السياسة الخارجية الروسية نحو التوجه الأورو-أطلسي. فقد سعى بوتين إلى استثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا على أنها شريك في محاربة الإرهاب.[4] أملا في الحصول

---

[1]-**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

*-جاء في وثيقة الأمن القومي لعام 2000 أنه ومن تهديدات الأمن القومي الروسي في المجال الدولي محاولة بعض الدول منع روسيا تقوية موقفها كمركز من مراكز الثقل في النظام الدولي متعدد الأقطاب والحيلولة دون تنفيذ مصالحها القومية وإضعاف وضعها في أوروبا والشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا والباسيفيكي. أنظر: داليا أبو بكر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 285.

[2]-محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 42.

[3]-**المرجع نفسه**، ص ص. 42-43.

[4] - *Marcel De Haas, **Russia foreign security policy in the 21st century**, Routledge Edition, New York 2010, pp. 156-157.*

على دعم أمريكي ضد الحركة الانفصالية الشيشانية. وفي هذا الصدد، كتب ايغور ايفانوف، وزير خارجية روسيا، مشيرا إلى أن أحداث 11 سبتمبر جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير في اتجاه "الاندماج في الفضاء الغربي". كما تحدث بوتين، مشيرا إلى أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية.[1] حيث الرهان كان يكمن في احتمالية جعل من روسيا حليف حقيقي للغرب باستكمال ادماجها في البنى الأمنية المختلفة لما بعد الحرب الباردة.[2]

في إطار هذا التوجه، أيدت روسيا الغزو الأمريكي لأفغانستان في أكتوبر 2001، وهو الموقف الذي فتح الباب على مصراعيه لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى (أوزباكستان على وجه التحديد)، فقد أعربت روسيا بشكل فوري عن دعمها للجهود التي قادتها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد أكسب هدف مكافحة الإرهاب أهمية جديدة منذ سلسلة من الهجمات التي تعرضت لها روسيا. هذا ما زاد من إصرار روسيا وتمسكها بضرورة وضع الحلول لمكافحة الإرهاب؛ فقد توجهت روسيا إلى التعاون مع حلف شمال الأطلسي لمكافحة الإرهاب، وأعلن وزير الدفاع الروسي في أكتوبر 2004 أن بلاده ستقدم دعما بحريا للسفن الحربية التابعة للحلف التي تقوم بدوريات في البحر الأبيض المتوسط لاعتراض الزوارق المشتبه في صلاتها بالإرهاب، والتي بدأ بتسييرها الحلف لمراقبة السفن بعد شهر واحد من هجمات 11 سبتمبر 2001.[3]

لكن روسيا ما لبثت أن تحولت عن هذا التوجه نحو التوجه البديل في ظل بوتين أيضا. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل. أهمها: السياسة الانفرادية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي همشت الدور الروسي، وهو ما تمثل في عدم اكتراثها بالمعارضة الروسية لغزو العراق في مارس عام 2003 أو التشاور مع روسيا حول مستقبل إقليم كوسوفو. كذلك، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الناتج القومي الروسي وتقليل اعتمادها على المساعدات الغربية.[4] الجديد هنا هو أن بوتين حاول المزج بين التوجهين الأورو–أطلسي والأوراسي الجديد في سبيكة سياسة جديدة تحقق لروسيا المكانة الدولية المرجوة.

ويمكن إبراز أهم ملامح التوجه الجديد في السياسة الخارجية الروسية فيما يلي:

1- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر في تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية، بخلاف الافتراض الفلسفي التقليدي للتوجه الأورو –أطلسي. وقد عبر بوتين عن ذلك في خطابه أمام البرلمان الروسي في ماي عام 2005 بقوله: «إن روسيا دولة تصون قيمها الخاصة وتحميها، وتلتزم بميراثها وطريقها الخاص للديمقراطية» وأضاف أنه: «لن يتحدد وضعنا في العالم

---

[1] –محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 43.

[2] *-Trenin-Bloch, «L'élargissement de l'OTAN vu de Moscou», **Persée revue**/ In: Politique étrangère N°2 - 2002 - 67e année p p. 377-393.*

[3] –لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 227.

[4] –**المرجع نفسه**، ص. 238.

الحديث إلا بمقدار نجاحنا وقوتنا». وفي خطاب له في جويلية 2007، أكد بوتين أن مهمة روسيا هي أن تتصدر ترتيب دول العالم في مجال التكنولوجية المعلوماتية* بحلول سنة 2015.[1]

2- انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية، وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي أي متعدد الأقطاب، وبتقوية دور القانون الدولي،[2] وذلك في مقابلة صحفية له في جانفي عام 2007. وفي خطابه أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 10 فبراير من نفس العام، انتقد "الهيمنة الاحتكارية" الأمريكية على السياسة الدولية وميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستعمال المفرط للقوة العسكرية في تلك السياسة.[3]

3- عارض بوتين إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية للدرع الصاروخية والمحطة الرادارية في بولونيا وجمهورية التشيك، حيث اعتبر أن الدرع الصاروخية والمحطة ليستا موجهتان ضد إيران وإنما ضد روسيا ذاتها. وردا على المشروع الأمريكي، أعلن في خطابه السنوي أمام الجمعية الاتحادية الروسية في أبريل 2007 عزم روسيا تجميد عضويتها في معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا لعام 1999 (وكان يلتسين قد فعل ذلك بالنسبة لاتفاقية 1990 وتراجع عنه) حتى تقوم دول الحلف الأطلسي بالتصديق عليها وتطبيقها، مشيرا إلى أن روسيا تفعل ذلك من طرف واحد. كما أن الدول الجديدة في الحلف الأطلسي لم توقع الاتفاقية، مما يهدد الأمن القومي الروسي. وفي جويلية 2007، وقع بوتين قانونا ينص على أن ظروف استثنائية تحتم تجميد تطبيق الاتفاقية. ومن الجدير بالذكر أن دول حلف الأطلسي لم تصدق على الاتفاقية، واشترطت أن تسحب روسيا قواتها المتواجدة في أبخازيا (جورجيا)، وترنسنيستريا في (مولدافيا) للتصديق على المعاهدة.[4] وفي الوقت الراهن، تعد قضية الدرع الصاروخية الأمريكية، واتفاقية القوات التقليدية في أوروبا أهم معضلتين في علاقات روسيا بالحلف الأطلسي. وفي تطور مفاجئ، اقترح بوتين في جوان 2007 على الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة في استعمال الرادار الروسي الموجود في جابالا في أذربيجان منذ العهد السوفييتي، مما يعني أن الولايات المتحدة لن تكون بحاجة إلى بناء صواريخ اعتراضية في بولندا، مع فتح الباب أمام مشاركة دول أوروبية أخرى في المشروع، والهدف من الاقتراح هو اختبار النوايا الأمريكية. فإذا كان الهدف الروسي هو رصد واعتراض الصواريخ الإيرانية، فإن ذلك سيتم بشكل مشترك من أذربيجان. أما إذا كانت روسيا ذاتها مستهدفة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سترفض الاقتراح. وقد

---

*-لقد نظرت القيادة الروسية لتكنولوجيا المعلومات باعتبارها بوابة تضمن دخولها ضمن أقوى الاقتصادات العالمية المتقدمة، خاصة وقد أصبح هناك تنافس دولي كبير على سوق تكنولوجيا المعلومات التي بلغ حجمها 4 تريليون دولار، وهي الأسرع نمو عالميا. لمزيد من المعلومات أنظر: عادل عبد الصادق، "روسيا تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (170)، أكتوبر 2007، ص ص. 70-71.

[1]-محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص. 43.

[2]-داليا أبو بكر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 282.

[3]-*Romain-Claudel, **Les relations russo-américaines à l'épreuve du projet de bouclier antimissile des Etats-Unis en Europe de l'Est**, Diplôme Universitaire d'Etudes Européennes, IEP de Lyon (septembre 2008), p. 75.*

[4]-***Ibid**, p. 6.*

رد بوش الابن على الاقتراح الروسي بما يشبه الرفض، حينما قال أن: «الاقتراح واقعي ومبتكر واستراتيجي، ولكن بولندا وجمهورية التشيك جزء لا يتجزأ من المنظومة الصاروخية».[1]

4- سعت روسيا إلى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون*، والتي تضم دول آسيا الوسطى، عدا تركمانستان، وشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي من سيبيريا إلى الصين، مع السعي إلى إعطاء المنظمة بعدا عسكريا. ففي أوت 2007، أعلن الجنرال بالويفسكي، رئيس الأركان الروسي ضرورة أن يتم استكمال التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بتنسيق عسكري يشمل بلورة عقيدة عسكرية مشتركة، وهو الأمر الذي تتحفظ عليه الصين.[2]

5- سعت روسيا إلى إعادة تقوية علاقاتها مع دول كومنولث الدول المستقلة،* من خلال عدة أساليب، بما فيها الدبلوماسية القسرية، خاصة لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياساتها الخارجية، وعلى الأخص جورجيا. وفي هذا الصدد فالقادة الروس يرون أنه لمن الضروري أن تحتفظ روسيا بحق استخدام القوة حفاظا على مصالحها، ولن تتغاضى عن محاولات القوى الغربية لاحتوائها.[3] فقد نجحت روسيا في إعادة دول آسيا الوسطى إلى حظيرة النفوذ الروسي من خلال دعم نظمها ضد الحركات السياسية الإسلامية المحلية المعارضة، وضغطت على جورجيا في ظل حكم ساكاشفيلي ذي التوجه الأمريكي، من خلال دعم الحركات الانفصالية في أبخازيا وطرد الجورجيين المقيمين في روسيا، ووقف الواردات من جورجيا، والإقلال من مد جورجيا بالنفط والغاز الطبيعي. هذا بالإضافة إلى مشروعات التكامل مع بعض دول الكومنولث مثل بيلاروسيا. من ناحية أخرى، قامت روسيا بتقوية علاقاتها المؤسسية الأمنية والاقتصادية بدول الكومنولث. ففي جويلية 2002 تم إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي بموجب "ميثاق كيشناو"، وتضم روسيا ومولدافيا وأوزباكستان وأرمينيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأذربيجان. وكان قد تم إنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوراسية" في أكتوبر 2000، وتضم روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان، وطاجيكستان، أوزباكستان، وقيرغيزستان، ولكل من المنظمة والجماعة أمانة عامة في موسكو.[4]

---

[1]-***Ibid**, p p. 35-36.*

*-أنشأت في مدينة شنغهاي، في 14-15 من جوان 2001. تضم كل من: روسيا، الصين، كازاخستان، تاجيكستان، وأوزباكستان. تحوي 20% من موارد البترول، 38% من الغاز الطبيعي، 40% من الفحم، 50% من اليورانيوم العالمي. أنظر: *Thierry Kellner, «L'action de la Chine en Asie Centrale », **Diplomatie** n°47, (novembre-décembre 2010), p. 21.*

[2]- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 44.

*-جاء في وثيقة الأمن القومي لعام 2000 أن: «مصالح روسيا القومية في المجال الدولي تتمثل في ضمان السيادة وفي دعم مركز روسيا كقوة عظمى وأحد مراكز الثقل في عالم متعدد الأقطاب، مطورة علاقات نفعية متكافئة ومتبادلة مع كل البلدان والتجمعات التكاملية، وفي المقام الأول البلدان الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ومع شركاء روسيا التقليديين، مع الالتزام في كل الأحوال باحترام الحقوق والحريات الإنسانية وعدم السماح بازدواجية المعايير في هذا المجال». أنظر: داليا أبو بكر، **مرجع سبق ذكره**، ص. 283.

[3]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 336-337.

[4]-محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 44.

المبحث الثاني: علاقات روسيا مع الغرب.

سوف نهتم في هذا المبحث بتحديد العلاقة التي تربط روسيا بالغرب خاصة المتعلق منها بالجانب الاقتصادي والأمني السياسي من خلال محاولة فهم العلاقة التي تجمع روسيا بالمجموعة الأوروبية عامة وعلاقة روسيا ببعض الدول الأوروبية ذات الأهمية بالخصوص، إلى جانب الروابط الروسية بالولايات المتحدة الأمريكية وفي آخرها علاقة روسيا بالحلف الأطلسي ذلك بمحاولة إبراز الحدود ما بين هذه النماذج الثلاث لدرجة التداخل الموجودة بينها بحيث الواحدة تكمل الأخرى. تجدر دائما الإطلالة ولو بشكل قليل على ماضي هذه العلاقات أي العودة إلى ما كانت عليه خلال حقبة يلتسين.

المطلب الأول: العلاقات الروسية –الأوروبية

لا تزال العلاقات الروسية –الأوروبية لمرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يكتنفها الكثير من الغموض والتناقضات والتي بقيت تتراوح ما بين التفاهم في بعض القضايا من جانب والاختلاف في قضايا من جانب آخر. وتعبيرا عن ذلك ذهب "غوران بورسون" رئيس وزراء السويد في العام 2001 إلى التأكيد: «إن روسيا ليست بلدا أوروبيا، لكنها بلد قاري يشتمل على أجزاء في آسيا أيضا، يمكنني أن أتصور أنه سيكون لنا يوما ما تعاون اقتصادي على نطاق واسع جدا مع روسيا، لأن كلا الطرفين بحاجة إليه، لكن قبول روسيا سيعني تغيير السمة الجوهرية للاتحاد الأوروبي».[1] ابتداء من هذه المقولة يتبين لنا موقف الأوروبيين من علاقاتهم مع روسيا والتي تبقى تدور بين الشد والجذب حسب ما تقتضيه الظروف. فمن خلال هذا المطلب سوف نهتم أساسا بأهم العوامل التي يمكن من خلالها فهم العلاقة التي تربط روسيا بأوروبا (دول الاتحاد الأوروبي خصيصا) ألا وهو عامل الطاقة.

عامل الطاقة* في العلاقات الروسية –الأوروبية:

يعتبر ملف الطاقة ملفا أساسيا في العلاقات الروسية –الأوروبية، وهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في هذا المجال، مثل المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي، والذي عقد

[1]– أمجد جهاد عبد الله، **التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية –الروسية** (بيروت، دار المنهل اللبناني للدراسات، الطبعة الأولى، 2011)، ص. 157.

*–تعدّ روسيا الأولى في العالم في تصدير الغاز، والثانية في إنتاج النفط، إذ تقوم بتغذية ربع أسواق الغاز الأوروبية، وما تزال توسع خطوط أنابيب الغاز والنفط إلى المنطقة الأوروبية. ووضعت روسيا ضمن أولوياتها إنشاء قطاع طاقة حديث ليكون الأفضل في العالم، وبناء مؤسسات للبناء والتكرير تعتمد على التكنولوجيات العالمية، وهي تفكر أيضا في إنشاء أوبك خاصة بالغاز، وهو مشروع يثير قلق معظم مشتري الطاقة، خاصة الدول الأوروبية منها. أنظر: لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 338-339.

جلسته الأولى في أكتوبر 2005، واللقاء التنسيقي الدوري "حوار الطاقة" بين وزير الصناعة والطاقة الروسي والمفوض الأوروبي لشؤون الطاقة.[1]

تمثل أوروبا سوقا مهمة للنفط الروسي، حيث تقوم روسيا بإمداد الدول الأوروبية بما يقرب من 30% من احتياجاتها من النفط وما يقرب 50% من امداداتها من الغاز الطبيعي،[2] خاصة ألمانيا التي تعتبر روسيا أكبر مصدر للنفط وللغاز الطبيعي إليها. ومن المتوقع أن يغطي الغاز الروسي في عام 2020 نحو 70% من احتياجات القارة الأوروبية.[3]

وتتبع روسيا استراتيجية ذات ثلاثة أبعاد لدعم القدرة التنافسية لها في سوق النفط الأوروبية:

أولها : المشروعات الروسية المشتركة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة في مجال النفط والغاز الطبيعي، وأبرزها:

- ✓ مشروع أنبوب بروجاس–ألكساندروبوليس، وتم توقيع الاتفاق بشأنه بين كل من روسيا واليونان وبلغاريا لنقل النفط من روسيا من ميناء نوفوروسيسيك على البحر الأسود إلى ميناء بروجاس البلغاري، ومنه بأنبوب النفط الجديد إلى مدينة ألكسندروبوليس اليونانية، ثم إلى دول أوروبا الغربية، ليصل بذلك طول الأنبوب إلى نحو 280 كم يضخ فيه 30–50 مليون طن بترول في السنة وتبلغ تكلفته نحو مليار دولار. ويعتبر هذا الخط خطوة مهمة لإحكام قبضة روسيا على قطاع الطاقة في أوروبا، خاصة أن هذا الأنبوب يوفر الإمكانية لاختصار طرق نقل عبر مضيق البوسفور، ويمنح الشركات الروسية إمكانية النقل المباشر إلى البحر المتوسط وأوروبا. من ناحية أخرى، يحقق هذا الخط عائدات سنوية لبلغاريا تزيد على ملياري دولار، كما سيؤدي إلى خفض سعر الواردات النفطية إلى أوروبا. ووفق الاتفاقية الموقعة، ستقوم الدول الثلاث بتأسيس شركة دولية، تكون حصة روسيا فيها 51 % بينما حصة كل من اليونان وبلغاريا 24.5%.[4] على الرغم من أن مشروع نقل الغاز هذا، هو مشروع مشترك بين روسيا وإيطاليا، فهو يقوم أساسا على دعم روسيا، خاصة رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين، الذي يرى أن لهذا المشروع أهمية استراتيجية. ويرى بعض المحللين أنه يهدف إلى التصدي لمشروع خط الأنابيب المنافس نابوكو، كما يشكك بعض النقاد في الجدوى الاقتصادية من للمشروع.[5]
- ✓ في مارس 2007، اتفقت شركة غازبروم الروسية على إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسي في بلجيكا مع مطلع عام 2013، وتقدر السمة التخزينية للمستودع 300 مليون متر مكعب من الغاز الروسي سيوجه للتوزيع في أوروبا، وتبلغ حصة روسيا في المشروع 75% وتسيطر بلجيكا على نسبة الـ 25% المتبقية.
- ✓ مشروع أنبوب الشمال الأوروبي –الروسي –الألماني لنقل الغاز، والذي يمتد من منطقة فيبورغ الروسية على بحر البلطيق إلى الشواطئ الألمانية بطول يتجاوز 1200 كم.

---

[1]–نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 52.

[2]–دينا عمار، "شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين..مسارات متنافسة"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد(180)، أبريل 2010، ص. 173.

[3]–نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 52.

[4]–**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[5]–دينا عمار، **مرجع سبق ذكره**، ص. 174.

- ✓ في جوان 2007، أبرمت شركة "غازبروم" اتفاقا مع ائتلاف الطاقة الإيطالي *"ENI"* يتم بموجبه بناء خط لأنابيب الغاز، يمتد من روسيا إلى جنوبي أوروبا، عبر البحر الأسود، بهدف تقويض مشروع "نابوكو" الموازي، الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية لدعم مصادر الطاقة الأوروبية.
- ✓ كذلك أسست شركة "لوك أويل" الروسية مؤسسة مشتركة مع شركة "كونوكو فيليبس" الأمريكية أطلقت عليها "ناريانمار نفط غاز" لاستثمار حقول تيمانو –بيتشوار للنفط والغاز في شمال الشطر الأوروبي من روسيا، والذي سيتم نقله بناقلات البترول إلى شاطئ بحر بارينتس للتصدير. وتستأثر لوك أويل بـ 70% من أسهم الشركة، في حين تبلغ حصة الشركة الأمريكية 30% المتبقية فقط.[1]
- ✓ يضاف إلى ذلك مشروع نقل الغاز الروسي عبر أراضي تركيا إلى أوروبا الجنوبية. وتعتبر تركيا من الأسواق الأساسية للغاز الروسي، حيث تتزايد صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا على نحو واضح، والذي يتم نقله عبر خط "التيار الأزرق". ويجري بحث مشروع لمد خط أنابيب آخر في قاع البحر الأسود مع حلول عام 2015 من أجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على النفط وكذلك لنقله إلى أوروبا عبر تركيا.[2]

ثانيها: التغلغل في قطاع النفط في عدد من الدول الأوروبية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عدة صفقات، من أهمها الخطوات التي اتخذتها شركة غازبروم في صفقة شراء شركة "سنتريكا" البريطانية، التي توفر الغاز لأكثر من 12 مليون مستهلك، ومليون مؤسسة صناعية في بريطانيا. كذلك شراؤها 70% من رأسمال شركة "جالب انريجيا" البرتغالية، التي حصلت على حق توريد 8 مليارات متر مكعب من الغاز الجزائري إلى أوروبا، عبر خط أنابيب "ميدغاز" الذي سينقل الغاز الجزائري إلى البرتغال وفرنسا.[3]

ثالثها: السعي للسيطرة على شبكات نقل الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوروبا. ففي ماي 2007، قام الرئيس بوتين بجولة في آسيا الوسطى شملت كلا من كازاخستان وتركمانستان، ركز خلالها على التعاون في مجال استخراج وتصدير الغاز والنفط من آسيا الوسطى، فتم توقيع اتفاقية مع رئيس كازاخستان نزاربايف لزيادة كمية نفط كازاخستان المصدرة عبر روسيا إلى أوروبا. وأكد نزاربايف اهتمام بلاده بمشروع خطوط أوديسا–برودي–جادنسك، بين أوكرانيا وبحر البلطيق، لكن بشرط اشراك الجهات الروسية المعنية بهذا المشروع، الأمر الذي يرجح دورا للمشروع كشبكة احتياطية لنقل نفط كازاخستان وروسيا إلى الأسواق الخارجية، وليس منافسا للخطوط الروسية.

---

[1] –نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[2] *-Rafael-Kandiyoti, **Gaz : l'Europe trébuche sur le couple russo-turc**, Le Monde Diplomatique (mars 2011).*

[3] –نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 53.

أعقب ذلك توقيع بوتين اتفاقية مع الرئيس التركماني الجديد "بيردي محمودوف" لمد خط غاز جديد من تركمانستان إلى أوروبا عبر الأراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان.[1]

من ناحية أخرى، وفي هذا السياق جاء اتفاق شركتي غازبروم الروسية وسوناطراك الجزائرية، والتي تحصلت بموجبه غازبروم على حصتها في أنبوب الغاز "جالسي" الذي يجري مده من حقول الغاز الجزائرية إلى إيطاليا ويمر جزئيا عبر قاع البحر المتوسط ومن خلال أراضي جزيرة سردينيا، إضافة إلى انضمام الشركة الروسية إلى كونسورتيوم يتولى مد أنبوب الغاز "ميدغاز" من الجزائر إلى إسبانيا. كما دارت مفاوضات بين الجانبين حول التعاون لتشييد مصنع على شواطئ بحر البلطيق، يتم من خلاله تصدير إنتاجه إلى شواطئ أمريكا الشمالية.[2] ولعل هاتين الخريطتين تبين أهم مشاريع نقل النفط والغاز الطبيعي في القارة الأوروبية الموجودة والمحتمل انشاؤها والتي تسيطر عليها روسيا أساسا. أنظر (الملحق 5)

وإزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية. ونظرا لأن موارد الطاقة من نفط وغاز طبيعي ليست مجرد سلع تجارية ولكن موارد استراتيجية جيوسياسية، فقد أثار ذلك مخاوف، ليس فقط الاتحاد الأوروبي ولكن أيضا –وربما بدرجة أكبر– الولايات المتحدة الأمريكية. من استخدام امدادات النفط كسلاح سياسي من جانب روسيا. وقد عززت من هذه المخاوف الأزمة الناجمة عن إغلاق إمدادات الغاز الروسي عام 2006 عن أوكرانيا، وعام 2007 عن بيلاروسيا واتهام روسيا لها بإغلاق الجزء الشمالي من أنبوب "دروزبا" الذي ينقل نحو 5 صادرات روسيا من الخام إلى أوروبا، الأمر الذي تسبب في نقص امدادات النفط في كل من بولندا وألمانيا وليتوانيا، وذلك رغم أن الأزمتين كانتا نتيجة الخلاف على أسعار النفط والغاز، وإصرار الدولتين على الحصول عليها من روسيا بالأسعار نفسها التي تتعامل بها روسيا مع دول الاتحاد الأوروبي. كما دعم من هذه المخاوف رفض روسيا التصديق على ميثاق الطاقة الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي، والداعي إلى فتح الحقول الروسية للاستثمارات الأجنبية، حيث تطلب موسكو المعاملة بالمثل وضمان حكم القانون، وتبادل فتح أسواق النفط الأوروبية، مقابل فتح حقول الغاز الروسية للاستثمار.[3]

في هذا الإطار، دعا نائب الرئيس الأمريكي –ديك تشيني– عبر الخطاب الذي ألقاه في قمة الحلف الأطلسي التي عقدت عام 2006– إلى تنويع موارد الطاقة لأوروبا، ورأى أنه "ما من سبيل لخدمة المصالح الشرعية، إذا تحول النفط والغاز إلى أداة للترهيب أو الابتزاز السياسي، سواء كان ذلك عن طريق التحايل على إمدادات الغاز والنفط، أو بواسطة احتكار نقلهما وترحيلهما".[4]

---

[1]–أحمد طاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 122-123.

[2]– نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 53.

[3] *-Timothy Boon Von Ochssée- Tom Smeenk, « Guerre du gaz » : la Russie sur tous les fronts,* ***Le Monde Diplomatique*** *(aout 2011).*

[4]– نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 53.

كما أعلن الاتحاد الأوروبي مرارا عزمه تقليص دور شركة "غازبروم" الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب "باكو-تبليسي-جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الآذري ولكن القوقازي والتركماني أيضا إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى أوروبا. وقد أنشئ هذا الخط بدعم أمريكي واضح رغم المعارضة الروسية القوية له. ومشروع "نابوكو" وهو تصور مستقبلي، يقدر له نقل الغاز المنتج في جمهورية أذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى، عبر تركيا، إلى كل من وسط وغرب أوروبا. كذلك، هناك مشروع إيراني لنقل الغاز عبر أراضي كل من تركيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وصولا إلى النمسا، تبلغ قدرته الاستعابية المعلنة 30 مليار متر مكعب في السنة، إلا أن تطورات قضية البرنامج النووي الإيراني قد تؤثر على هذا المشروع، ورغم علو نبرة الخطاب الأوروبي –الأمريكي بشأن تنويع مصادر الطاقة الأوروبية وطرح العديد من المشروعات في هذا الصدد، فإن ما تحقق بالفعل مازال ضعيفا ومحدودا.[1]

وقد نفى الرئيس بوتين في مناسبات عدة أن تكون موسكو تخطط لتقليص صادراتها من الطاقة إلى أوروبا، وأكد أن: "أوروبا شريك طبيعي ومناسب لروسيا" وأنها التزمت باتفاقياتها مع البلدان الأوروبية حتى خلال الحرب الباردة. وانتقد بوتين المحاولات الأمريكية للتضييق على الشركات الروسية بقوله: "ما رد الفعل هذا؟ ماذا عن العولمة؟ ماذا عن الأسواق الحرة؟ ما الذي يجري؟"، "عندما تستثمر الشركات الأوروبية في الخارج، تسمي ذلك استثمارا وعولمة، بينما عندما يفعل الروس الشيء نفسه يسمى توسعا".

كذلك أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن بلاده تتيح مواردها من الطاقة للعالم، طالبا من المنتقدين إثبات أن موسكو تستخدم موارد الطاقة كسلاح لفرض إرادتها على دول أخرى. كما أكد أن روسيا لم تنتهك أبدا أي التزام تجاه الدول المستوردة للطاقة.[2]

وعلى الرغم من أن أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي يرتبط دون شك بروسيا، فإن النفوذ الروسي المتزايد بوضوح في أسواق النفط في أوروبا ما زال اقتصاديا محضا، ويتعلق بالتحكم في أسعار النفط، الذي يعتبر موردا مهما واستراتيجيا لاقتصاد روسيا القومي ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها. إلا أن حتى الآن، لا توجد أي مؤشرات لرغبة روسيا في ذلك.

المطلب الثاني: العلاقات الروسية –الأمريكية

ماهي طبيعة ومستقبل العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية التي شهدتها مرحلة بداية القرن العشرين؟

انطلقت العلاقات الروسية –الأمريكية من بداية غريبة بعد تولي بوتين منصبه في ولايته الأولى، حيث وفي أواسط سنة 2001 وخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي بوش الابن إلى أوروبا، عقد اجتماعا في العاصمة السلوفينية بين الرئيسين. وبعد الاجتماع قال الرئيس الأمريكي للصحافة العالمية: «نظرت إلى عيني الرجل، وتمكنت من الوقوف

[1]–عمرو عبد العاطي، "أمن الطاقة ..تكلفة عسكرية متصاعدة"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (180)، أبريل 2010، ص. 173.

[2]– نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 54.

على ما في نفسه». وخلاصة القول أن ما يهم ليس التاريخ أو الجيوسياسية أو القيم المشتركة، وإنما متابعة علاقة شخصية على غرار العلاقة السابقة بين كلينتون ويلتسين.[1] ابتداء من هذا أخذت العلاقات بين الدولتين تتطور على نحو إيجابي، لكن بكثير من الغموض ويكمن ذلك في إعلان الرئيس بوش انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2001 من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ والتي أحدثت ضجة كبيرة خاصة في روسيا من جهة، وما تبعها من دعم للعلاقة الروسية –الأمريكية* من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس بوتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 واستقباله من طرف الرئيس بوش من جهة ثانية. هذا الأخير الذي رحب "برؤيته لروسيا: بلد في سلام مع حدوده، وجيرانه ومع العالم، بلد تزدهر فيه الديمقراطية والحرية وحكم القانون". كان ذلك بعد نحو 4 سنوات من القمع الوحشي الذي شنته القوات الروسية تحت قرار بوتين في الشيشان والذي كلف سقوط نحو 200 ألف شيشاني.[2]

قضية الدرع المضادة للصواريخ:

لقد كانت سياسات الحد من التسلح ونزع السلاح والمبادرات المتتالية التي اتخذها الرئيس السوفييتي الأسبق غورباتشوف في هذا الصدد حجر الزاوية في التقدم الملحوظ في العلاقات الروسية –الأمريكية منذ منتصف الثمانينيات، والذي وصل إلى حد الشراكة الاستراتيجية بين البلدين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.[3]

وكان إعلان الرئيس بوش الابن انسحاب الولايات المتحدة في 13 ديسمبر من عام 2001 من جانب واحد من معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ، الموقعة مع الاتحاد السوفييتي السابق، الخطوة الأولى نحو تقويض سياسات الحد من التسلح ومن ثم الوفاق الأمريكي –الروسي الذي بني عليها.[4] وقد جاءت قضية الدرع المضادة للصواريخ في هذا الإطار، حيث اندلعت أزمة بين البلدين بسبب خطة الولايات المتحدة الأمريكية، التي أعلنتها في يناير 2007، لإقامة درع مضادة للصواريخ في جمهورية التشيك ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. وتقوم الدرع الصاروخية على نظام الإنذار المبكر، وهي مصممة لاعتراض الصواريخ العابرة للقارات، حيث يقوم الصاروخ الاعتراضي باعتراض الصاروخ العابر وتفجيره في الفضاء قبل وصوله إلى هدفه على الأرض.[5]

---

[1] –زبيغنيو بريجينسكي، **الفرصة الثانية: ثلاثة روؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2007)، ص ص. 173-174.

* –تمثلت في إشراك روسيا المتزايد في المشاورات المتعلقة بالشرق الأوسط، واجتذابها إلى علاقة بناءة مع حلف الناتو، والسماح لها في نهاية المطاف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بل وحتى إشراكها في مجموعة الدول السبعة (الذي أصبحت عضوى فيه كما سبقت الإشارة إليه)

[2] –المرجع نفسه، ص. 174.

[3] – نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 48.

[4] *-Romain-Claudel, **Op-cit**, p 22.*

[5] *-**Ibid**, p. 26.*

وقد وجهت روسيا انتقادات شديدة للمشروع الأمريكي، وعبر الرئيس بوتين –في مناسبات عديدة وبعبارات شديدة اللهجة– عن رفض بلاده له، واتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تستهتر في اللجوء إلى القوة، وأن هذا النظام موجه ضد شيء غير موجود، وأنه سيزيد من إمكانية نشوب صراع نووي، وسيؤدي إلى تدمير التوازن الاستراتيجي في العالم، وأنه "إذا ما أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على نشر أنظمة الدفاع الصاروخية في أوروبا، فقد تكون أوروبا هدفا للأسلحة الروسية مرة أخرى ولن تتحمل روسيا أية مسؤولية على ذلك". وأكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال بالويفسكي أن روسيا تنظر إلى الدرع الصاروخية على أنها مصدر تهديد للأمن القومي الروسي. وشبه المضي في نشر منظومة الدفاع الصاروخية الأمريكية ببناء جدار برلين جديد يقسم أوروبا إلى قسمين، وأن سباقا نحو التسلح قد ينتج عن نشر تلك الصواريخ في أوروبا.[1]

هذا الهجوم الدبلوماسي الروسي على المشروع الأمريكي ككل بتوقيع الرئيس بوتين مرسوما، في جويلية 2007، يقضي بتعليق تطبيق روسيا لمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا والاتفاقيات الدولية المترتبة عليها. وكانت الاتفاقية قد وقعت في نوفمبر 1990 من جانب أعضاء حلفي الأطلسي ووارسو (سابقا) وعلى رأسها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. واعتبرت في حينها تاريخا لنهاية الحرب الباردة، وحجر الزاوية في سياسات الحد من التسلح، وتحقيق الأمن والاستقرار الأوروبي. وتهدف الاتفاقية إلى الحفاظ على التوازن الاستراتيجي العسكري في أوروبا من خلال وضع قيود أمام فئات رئيسية من المعدات العسكرية التقليدية لدول الحلفين آنذاك. ويتضمن ذلك الدبابات والمدرعات والمدفعيات والطائرات المقاتلة والمروحيات الهجومية، الأمر الذي عزز من تراجع شبح الحرب في أوروبا التي كانت دوما ساحة للحروب العالمية بين القوى الكبرى.[2]

ويعتبر قرار الرئيس بوتين غير مسبوق في تاريخ روسيا الحديث منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991. ويترتب على هذا القرار توقف روسيا عن تزويد حلف الأطلسي بالمعلومات بشأن قواتها التقليدية في أوروبا، وكذلك عمليات المراقبة والتفتيش من جانبه على الوحدات الروسية، كما يلغي القرار الحدود القصوى لعدد من القوات المسلحة الروسية في أوروبا، ويسمح لروسيا بتكثيف قواتها في الشمال والجنوب.[3]

أعقب ذلك استئناف روسيا في أوت 2007 لدوريات القاذفات الروسية بعيدة المدى (تي يو 150 وتي يو 95) الملقبة بالدبابة والقادرة على حمل رؤوس نووية وصواريخ من طراز كروز وذلك بعد انقطاع دام 15 عاما، مما يمثل تهديدا استراتيجيا لواشنطن وحلفائها، خاصة مع اقتراب القاذفات الروسية من سواحل كل من بريطانيا والنرويج وقاعدة غوام وولاية ألاسكا الأمريكية.[4] كما تزامن هذا مع توقيع روسيا مذكرة تفاهم مع سوريا، يتم بمقتضاها

---

[1]– نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 49.

[2] – *Romain-Claudel,* ***Op-cit****, p p. 36-37.*

[3]– نورهان الشيخ، **العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره**، ص. 49.

[4]–**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

السماح للأسطول الروسي باستخدام قاعدة بحرية قديمة في ميناء طرطوس السوري،* ومن ثم إعادة القطع الحربية الروسية إلى مياه البحر المتوسط، الذي كان الأسطول السادس الأمريكي يسيطر عليه وحده.[1]

تجدر الإشارة أنه ومع وصول الرئيس ميدفيدف انتهج نفس السياسة التي اتبعها سلفه بوتين (الذي أصبح يشغل منصب الوزير الأول)، ويمكن قراءة ذلك من خلال كلمة ألقاها، مؤكدا أنه سيتمسك بمبدأ بوتين من ذلك: «.. إن الترتيبات الأمنية التي تم إرساؤها في أوروبا مع نهاية الحرب الباردة قد تنهار إذا واصلت الولايات المتحدة الأمريكية تدمير أساساتها تدريجيا، ولاسيما مع نشر أجزاء من الدرع الصاروخية شرق أوروبا .. ».[2] وذلك رغم التغير في السياسة الأمريكية تجاه هذه القضية مع وصول الرئيس أوباما إلى الحكم، الذي سعى وفي مستهل رئاسته إلى "إعادة ضبط" العلاقات بين واشنطن وموسكو. حتى أنه راجع بعض الخطط المثيرة للجدل بهذا الشأن "نشر أنظمة الدرع الصاروخية في أوروبا الشرقية"، وذلك كخطوة لبناء الثقة واسترضاء بوتين. رغم ذلك، سلبت أهداف عقيدة بوتين الأساسية هذه الخطوات الأمريكية فاعليتها ولم تحقق أي غاية غير تعزيز تصميم بوتين وصلابته.[3]

المطلب الثالث: علاقات روسيا بالحلف الأطلسي

في إطار التكييف مع الأوضاع الجيوسياسية والجيواستراتيجية الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة، ذهب الغرب ساعيا إلى التوسع في شرق أوروبا ذلك تحت غطاء الحلف الأطلسي. هذا ما أدى بالقادة الروس إلى التساؤل حول طبيعة ذلك التوسع، عن التهديدات التي يمكن لمثل هذا التوسع أن يشكلها على الأمن القومي الروسي وعن طريقة التعامل مع ذلك. سنحاول من خلال هذا المطلب الإجابة عن مختلف النقاشات والتساؤلات التي تثار في هذا الصدد خاصة المتعلقة منها بالجانب الروسي والتي ترى فيها روسيا تهديدا لأمنها القومي.

طبيعة العلاقة بين روسيا والحلف الأطلسي

الموقف الغامض لروسيا تجاه إمكانية توسيع الناتو منذ اعتماد استراتيجية جديدة في بنية الحلف بعد انهيار حلف وارسو أثار العديد من التساؤلات والنقاشات عند مختلف الملاحظين والمحللين في قناعاتهم أن موسكو بقيت حبيسة تصوراتها الاستراتيجية التقليدية. في الوقت نفسه، الحكومة الروسية مدعمة المشاركة والتعاون في علاقاتها مع الغرب، أعادت بشكل أو بآخر تقييم علاقاتها مع هذا الأخير. ما دلّ أنه لا يمكن تصور مستقبل روسيا بدون التقارب مع

---

*-قاعدة طرطوس السورية المركز الوحيد للأسطول الروسي في المتوسط (المنفذ الوحيد للأسطول البحري الروسي إلى البحر المتوسط يمر عبر البحر الأسود الذي يضم عددا كبيرا من من القواعد البحرية الروسية).

[1]-**مقابلة مع رئيسة مكتب روسيا** (وزارة الشؤون الخارجية)، في إطار تربص المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، في:(26-9- 2013)، على الساعة 9:45.

[2]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 290.

[3]-لاي سالتزان، **"بوتين يسعى إلى بناء روسيا على أنقاض الولايات المتحدة الأمريكية"**، **جريدة الأيام**، عن: **"لوس أنجولاس تايمز"**، العدد (2360)، في: 20-09-2013.

أوروبا. و ذلك بتوسيع فضائها الاستراتيجي بدون اعتبارات ولا حسابات لهشاشة التوازنات الداخلية في روسيا لتلك الفترة.[1] من جهة أخرى، بقي موقف الغرب غامضا ومنقسما من إمكانية عضوية روسيا في الحلف، فعلى الرغم أن روسيا لم تكن مستعدة للنظر في العضوية الفعلية، فإنه لم يتم إشعارها بأنها ستكون موضع ترحاب حقيقي في أي شراكة خاصة مع هذه المؤسسة. والأسوأ من ذلك أن الحلفاء الغربيين لم يوضحوا لموسكو قطّ أنها تخاطر بالعزلة إذا اختارت إعادة إنشاء نظام سلطوي في الداخل وإتباع تكتيكات إمبريالية جديدة تجاه مولدافيا وأوكرانيا وجورجيا، دون أن نذكر الحالة الشيشانية. وبدلا من ذلك استمر إغداق المديح على روسيا باعتبارها ديمقراطية جديدة واسترضاء قادتها على المستوى الشخصي.[2]

لقد اعتمد الحلف الأطلسي مبدأ التوسيع خلال المؤتمر المنعقد بـ بروكسل عام 1994 حيث تم إطلاق برنامج الشراكة من أجل السلام، ويهدف المشروع حقيقة إلى دمج دول الكتلة الشرقية في المنظومة الغربية.[3] ليأتي بعدها وفي 27 من ماي 1997، توقيع العقد المؤسس للعلاقات مابين روسيا وحلف الأطلسي في باريس، ليبدأ عهد جديد في العلاقات الأمنية التي تعنى بها القارة الأوروبية.[4] وفي الثامن جويلية من العام نفسه، عقد اجتماع المجلس الأطلسي في مدريد الذي تم من خلاله عرض العضوية رسميا على ثلاث دول من أوروبا الوسطى بولونيا، هنغاريا، جمهورية التشيك.[5]

كانت روسيا في بداية الأمر تنظر إلى هذا المشروع من زاوية التهديد، حيث لم تبد حماسا كبيرا للشراكة، أين اعتبرته يهدف إلى الاستفادة من وضعية ضعفها، غير أنها في تلك الفترة كانت مجبرة على قبول المشروع ولو ظاهريا. ففي كتاب "حقبة يلتسين" هناك دراسات أعدت من طرف المقربين منه، تبين أن يلتسين قال للرئيس البولوني بأن: «الانضمام إلى الناتو من الشأن الداخلي البولوني..».[6]

التهديدات التي يشكلها هذا التوسع على الأمن القومي لروسيا وموقفها منه:

لقد عارض القادة الروس منذ البداية تحرك الحلف الأطلسي (مع احتمالية توسيعه) في المنطقة الأوراسية بصفة رسمية وواسعة، لأن اقتراب البنى السياسية والعسكرية للحلف من حدودها الغربية يهدد مواقعها الإستراتيجية في

---

[1]- *Facon-Isabelle, La Russie, L'OTAN et l'avenir de la sécurité en Europe,* ***Persée revue****. In: Politique étrangère N°3 - 1997 - 62e année p p. 291-305.*

[2]- زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 194-195.

[3]-يوسف رماش، **مرجع سبق ذكره**، ص. 41.

[4] *-Paul-Marie de la Gorce, « L'OTAN aux portes de la Russie »,* ***Le Monde Diplomatique****, mai 2001.*

[5] *-Youri-Roubinski, « La Russie et l'OTAN : une nouvelle étape ? »* ***Persée revue****, In: Politique étrangère N°4 - 1997 - 62e année p. 543.*

[6]- يوسف رماش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 41-42.

أوروبا، ويقضي على آمالها في الانخراط والتكامل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، بل أكثر من ذلك يعتبر إنذارا بتشديد الخناق عليها وفقدان مكانتها الدولية أكثر فأكثر.

وقد رأى ميخائيل مارجيلوف، رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي (المجلس الأعلى للبرلمان) أن توسيع الناتو يجري طبقا لرؤية جيوسياسية قديمة تعود إلى فكرة تخوم القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي نصت على إبعاد روسيا إلى أعماق أوراسيا في شمال شرقي القارة، وإضعاف ما يسمى بـ "أهمية موقعها الوسطي" وأن الهدف هو احتواء روسيا من الجنوب الشرقي وآسيا الوسطى من خلال برنامج حلف الأطلسي "الشراكة من أجل السلام" الذي يضم 46 دولة، مع تحويل الشراكة إلى تعاون عسكري. أما قبول دول البلطيق في الحلف، فلا يمثل زحفا من جهة الشمال الغربي فحسب، بل ودعما للتوجه المناوئ لروسيا في هذا الحلف بحكم ميول النخبة السياسية المعادية لروسيا في تلك الدول.[1]

لذلك صرحت الخارجية الروسية بأن: «توسيع رقعة الحلف الأطلسي يمس حتما مصالح روسيا السياسية والعسكرية وإلى حد ما الاقتصادية. وهذا ما يضطرنا النظر إليه بكل جدية».

يمكن القول بأن روسيا كانت تعمل وفق قدراتها المنهكة على إبقاء منطقة عازلة من دول صديقة بينها وبين الدول القريبة منها والمشكلة للبينة الأطلسية، غير أنها لم تتمكن من تحقيق ذلك. أين تمكن الحلف من تحقيق إنجازات كبرى جعلت من روسيا مكشوفة أمام الزحف الاستراتيجي-العسكري للحلف، حيث وصل إلى القوقاز والبحر الأسود، واقترب بعد ذلك أكثر فأكثر في محاولة لضم أوكرانيا وجورجيا إلى صفوفه، وبالتالي صارت روسيا أمام واقع مر لا مفر منه.[2]

ومع بداية القرن الواحد والعشرين، ونتيجة للتغيرات الجديدة على الساحة الأمنية الدولية (أحداث 11 سبتمبر وما تبعها من حرب على أفغانستان والعراق) والتي ميزتها الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الحرب على الإرهاب، أخذت المفاهيم الأمنية تتغير خاصة في إطار حلف الناتو والذي أصبح يعمل وفق تصورات جديدة نابعة من الاستراتيجية المنتهجة من طرف إدارة بوش الابن من خلال السعي أكثر فأكثر إلى الابقاء على القيادة الأمريكية للعالم ذلك بالانتشار العسكري عبر مناطق العالم عامة. ويمكن تقفي ذلك من خلال ما أوردته مجلة "ذا نيويورك تايمز ماغزين" في أكتوبر 2004، من مقولة أحد المسؤولين في البيت الأبيض (أحد كبار مساعدي بوش) وهو يستبعد بشكل تهكمي الانتقاد الصادر عمّا وصفه "المجتمع المستند إلى الواقع" حيث يقول: «لم يعد العالم يعمل بهذه الطريقة... إننا نحن اليوم امبراطورية، وعندما نتصرف فإننا نخلق واقعنا الخاص. وفيما تقوم بدراسة -ذلك الواقع بحكمة- سنتصرف ثانية، ونخلق وقائع جديدة بإمكانك دراستها أيضا، هذه الطريقة التي ستعالج بها الأمور. نحن

[1]- نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 50.

[2]- يوسف رماش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 43-44.

سنصنع التاريخ... وسيترك لكم، جميعكم دراسة ما نقوم به».[1] لذلك لم تكتف الولايات المتحدة بتوسيع عضوية الحلف وتمديد نفوذه في اتجاه روسيا فقط، وإنما شرعت أيضا في تعزيز قدراته من خلال إقامة قاعدتين أمريكيتين في كل من بلغاريا ورومانيا، وتزويد الحلف بقدرات استراتيجية، منها الدرع المضادة للصواريخ، الأمر الذي جعل الشطر الأوروبي من روسيا كله تقريبا في متناول أسلحة الحلف التكتيكية وليس فقط الأسلحة الاستراتيجية.[2]

أمام هذا الواقع المر أخذت السياسات الروسية تتعامل مع هذا الحال بشكل أكثر عقلانية، حيث تسعى إلى تعزيز العلاقات مع أوروبا، مدركة أن الخيار الحقيقي أمام روسية هو تقوية العلاقات مع أوروبا، وليس أي أوروبا، بل أوروبا عبر الأطلسية التي يجري تشكيلها بفعل توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، والتي يحتمل أنها تظل مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية ارتباطا وثيقا، إذ تنظر روسيا إلى هذه الأوروبا باعتبارها الخيار الذي يمكن أن يمنح روسيا دورا دوليا واقعيا، ويزيد فرصتها في التحول وتطوير ذاتها اجتماعيا، وبالتالي سيتحتم على روسيا أن تسعى إلى الانتماء إليها إذا ما أرادت أن تتجنب هذه العزلة الجيوبوليتكية الخطيرة.[3] وهذا ما أصبح واضحا من خلال المسلك الذي انتهجته إدارة بوتين مباشرة بعد توليه الحكم، بتغير منحى التوجهات الاستراتيجية والأمنية الروسية التي كانت سائدة في عهد الرئيس بوريس يلتسين. حيث ابتعدت الوجهة الجديدة للإستراتيجية الروسية عن محاولات عرقلة السياسات الغربية، وبالتالي صارت السياسة الروسية تحاول التقارب والتفاهم أكثر مع السياسات الأوروبية، ولاسيما سياستي فرنسا وألمانيا، كونهما الأبرز والأقرب إلى روسيا من بقية اللاعبين الأوروبيين، أملا في مجابهة السياسة القيادية الأمريكية داخل الحلف.

وخلال مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في فيفري 2007، أكد بوتين أن توسيع الناتو عامل خطير يقلل من مستوى الثقة المتبادلة، خاصة على ضوء انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث، مما وضع الحلف أمام بوابة روسيا. وقال بوتين إن: "بلاده تمتلك الحق في السؤال عما يهدف إليه الناتو حين يوسع قواعده وبنيته التحتية باتجاه موسكو، في حين أن التهديد الحقيقي العالمي "يشكله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل".

إن تصريحات الرئيس بوتين السابقة تؤكد أن روسيا تنظر إلى السياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية. فموسكو تدرك أن الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وفي أفغانستان وفي العراق وفي بعض جمهوريات آسيا الوسطى، هو بمثابة تطويق شامل للأمن الروسي يتكامل مع امتداد الحلف الأطلسي ونشر الدرع المضادة للصواريخ في دول أوروبا الشرقية. فتصريحات بوتين هي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وفاعلية الدور الروسي لن تكون بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة وإلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن، وإنما بالسير بخطى ثابتة، ولو بطيئة، لاستعادة بعض مواقع النفوذ

---

[1]- زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 142-143.

[2]- نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 50.

[3]-زبيغنيو بريجينسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 101.

التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن بينهما إلى علاقة متكافئة بين شريكين على قدم المساواة، في إطار نظام متعدد الأقطاب تنهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي.[1]

قضية استقلال كوسوفو*:

نتيجة تفاقم الحرب وما ارتكب من مجازر وأعمال غير إنسانية (لم تشهد أوروبا لها مثيلا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية)، من جانب القوات الصربية مدعومة من روسيا في كوسوفو (الإعدامات الجماعية التي ارتكبتها القوات الصربية). ثار الرأي العام الغربي، حيث حذر مستشار الأمن القومي لدى كلينتون رئيسه بصراحة (وفقا للصحافي بوب وودورد) من أن: "استراتيجية الإدارة الضعيفة والمتخبطة في المنطقة أصبحت بمثابة سرطان يمتد إلى سياسة كلينتون الخارجية بأكملها". ولم يمض وقت طويل حتى تم التغلب على التردّد الأمريكي والانقسامات بين القوى الغربية، لتتدخل بشكل فعلي وفعال (حيث ألحقت الحملة الجوية أضرارا حادة بالبنية التحتية الصربية "بما في ذلك العاصمة" فيما احتشدت قوات الناتو في ألبانيا واليونان استعدادا لحملة برية حاسمة). ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الجهود المستمرة لتقوية دور الحلف وتوسيع نطاقه عمله، فضلا عن تسهيل توسيع الاتحاد الأوروبي أوجدت مناخا مناسبا لاتخاذ موقف مشترك. وذلك على الرغم من معارضة روسيا وتشديدها على موقفها تجاه حل القضية.[2] هكذا أثبتت سياسة توسيع المجموعة الأطلسية وتعزيز جدواها، وتم حل المرحلة الأخيرة من الأزمة اليوغوسلافية في أواسط سنة 1999 وفقا للشروط الغربية وتحت القيادة الأمريكية، وأجبرت صربيا على إخلاء كوسوفو، ما أثار جدل ونقاش كبير حول عملية حل الأزمة من جهة، وحول دور الحلف ومساعيه من جهة أخرى خاصة في الجانب الروسي منه.

التقارب الروسي –الصربي:

بعد وصول فلاديمير بوتين على رأس الفيدرالية الروسية ومن خلال سياساته الجديدة، سعى هذا الأخير إعادة هيبة روسيا ومكانتها في معالجة القضايا الدولية الشائكة والكبرى، وكانت واحدة من هذه القضايا "قضية استقلال إقليم كوسوفو" خاصة مع انخراط حلف الأطلسي مباشرة. ومن هنا، غير من استراتيجية روسيا في منطقة البلقان، حيث ظهر توجه جديد يهدف إلى الاستثمار الروسي في صربيا. وهذا ما حصل فعلا بعد أن فرضت مؤسسة غازبروم الروسية سيطرة شبه كاملة على قطاع المحروقات الصربي. نتيجة لذلك حاول القادة الأوروبيون مراجعة علاقاتهم مع صربيا في ضوء حرصهم إخراج منطقة البلقان من دائرة الصراعات الدولية، وخاصة بين روسيا والولايات المتحدة

---

[1]– نورهان الشيخ، العلاقات الروسية –الأوروأطلسية: بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 50.

*– إقليم كوسوفو جزء من إقليم صربيا التي كانت بدورها جزءا من يوغوسلافيا السابقة. وعقب تفكك دولة يوغوسلافيا، ظل الإقليم ضمن جمهورية صربيا إلا أنه يخضع لإدارة الأمم المتحدة منذ عام 1999، وذلك إثر حملة القصف التي خاضتها قوات حلف شمال الأطلسي ضد القوات الصربية لوقف النزاع المسلح بينها وبين جيش تحرير كوسوفو الألباني، والذي اندلع عام 1998 مصحوبا بحملة تطهير عرقي ضد الإثنية الألبانية التي تشكل نحو 60% من تعداد الإقليم البالغ مليوني نسمة. أنظر: *Ernest-Weibel, **Op-cit**, p p. 618-619.*

[2]–زبيغنيو بريجينسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، **مرجع سبق ذكره**، ص. 124.

الأمريكية. وقد أعرب الأوروبيون في مناسبات عدة عن رغبتهم في إحداث تقارب بين الموقفين الأوروبي –الروسي تجاه مسألة كوسوفو، نظرا لأهمية الدور الروسي في إحداث تغيير في موقف صربيا المتصلب إزاء الجهود الدولية الرامية لتحقيق تسوية مرضية لكافة الأطراف.[1]

استقلال كوسوفو:

عارضت روسيا، على الفور قرار برلمان كوسوفو إعلان الاستقلال في 17 فيفري 2007، وطالبت موسكو الأمم المتحدة باعتبار قرار كوسوفو ملغى وباطلا، ورفضت قرار الاتحاد الأوروبي إرسال قوات مكونة من 2000 شخص لتحل مكان القوات الدولية. وحذرت موسكو من أخطار حصول كوسوفو على اعتراف دولي باستقلالها.

وأكدت روسيا أن استقلال كوسوفو يعد سابقة خطيرة تهدد بتفجير الأوضاع وتصاعد التوتر والعنف الإثني في القارة الأوروبية والعالم أجمع، بسبب تجاوز قرارات الأمم المتحدة. وترى موسكو أن استقلال كوسوفو لن يأتي بأي فائدة، لاسيما وأن موسكو سوف تستخدم حق الفيتو لمنع انتزاع كوسوفو للاعتراف الدولي أو العضوية في الأمم المتحدة..وتستند معارضة موسكو-الحليف التاريخي للصرب- لاستقلال إقليم كوسوفو إلى عدة اعتبارات نذكر منها: تخوف روسيا من أن يحدث نفس الشيء في محيطها الجواري ما قد يمس بأمنها القومي والاستقرار الإقليمي. كذلك يشكل الدعم الروسي لموقف صربيا المعارض لاستقلال الإقليم حجر الزاوية في سياسة بوتين بخصوص منطقة البلقان (حيث يرغب في استعادة نفوذ روسيا هناك)، لذلك عمل على تأجيل أو عرقلة انضمام دولها في الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو. ومن ناحية أخرى، احتمالية أن يمس ذلك بمصالح روسيا الاقتصادية في المنطقة مع تزايد الاستثمار في صربيا، والتي تجسدت في مشروعين كبيرين في مجال إنشاء شركة نفط مشتركة روسية –صربية، ومشروع أخر لتخزين الغاز الروسي في الأراضي الصربية، ومن ثم تكون صربيا محطة أساسية في شبكة توزيع الغاز الروسي على البلدان الأوروبية.[2]

ولكن **"وقوع الاستقلال"***، أوجد القادة الروس أمام واقع يصعب فهمه، يجب أن تحسب له روسيا مستقبلا، لما يمكن أن يشكله من تأثير على المصالح الروسية في المنطقة من جانب، ولاحتمالية انضمام كوسوفو للمؤسسات الاقتصادية، الأمنية السياسة الغربية من جانب آخر. ممّا قد يزيد من تقويض الدور الروسي في منطقة البلقان.

إن التحليل السابق للعلاقة الروسية مع الغرب (بدءا بالاتحاد الأوروبي، فالعلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية وفي آخرها علاقة روسيا بالحلف الأطلسي) يبرز مجموعة من الحقائق الأساسية:

---

[1]-هاني صالح، **"**كوسوفو.. تحديات مابعد الاستقلال**"**، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (172)، أبريل 2008، ص. 172.

[2]-أحمد دياب، **"**استقلال كوسوفو.. المواقف الإقليمية والدولية**"**، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (172)، أبريل 2008، ص ص. 178-179.

*-لقد وصف الرئيس الروسي تلك الخطوة بأنها: **"**غير أخلاقية وغير شرعية**"**، لأن الأمم المتحدة والدول الغربية تجاهلت اعتراضه ومنحت ألبان كوسوفو الاستقلال التام عن صربيا بخرق قواعد القانون الدولي. لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص 290.

أولا: بروز أبعاد ومفاهيم جديدة للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكري بمعناه التقليدي، أهمها: أمن الطاقة، وأن حروب الغد ستكون دفاعا عن هذه الأبعاد الجديدة للأمن.[1]

ثانيا: أن السياسة الروسية أصبحت أكثر براغماتية وأكثر تحررا من القيود الأيديولوجية، بل والسياسية عن السياسة الأمريكية ذاتها. و

ثالثا: زوال التناقض الأيديولوجي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بانهيار الاتحاد السوفيتي وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى علاقة متنافسين جدد في ظل النظام الدولي الجديد قادر على احتواء الخلافات وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي. فلم يعد هناك شرق أو غرب، ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية وبينها روسيا.*

رابعا: هناك فجوة قائمة بين السياسة الأمريكية والموقف الروسي المتوازن من عديد من القضايا التي ترى الولايات المتحدة الأمريكية مسارا وحيدا لها يتفق ومصالحها، وترى في استبعاد روسيا وغيرها من القوى الدولية أمرا ضروريا لتحقيق أهدافها بالكامل. ولكن رغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الأمريكي، والنشاط الدبلوماسي الواضح لروسيا مؤخرا وتناقض مواقفها مع السياسية الأمريكية في العديد من القضايا على النحو السابق بيانه، إلا أنه من الصعوبة بمكان تفسير ذلك على أنه عودة لزمن الحرب الباردة.

المبحث الثالث : روسيا عبر العالم.

المطلب الأول : روسيا والقوى الصاعدة الآسيوية: التقارب أو التصادم في الأهداف، المصالح والسياسات.

أولا : العلاقات الروسية –الصينية.

تعتبر العلاقات الروسية –الصينية واحدة من أهم العلاقات على مستوى النظام الدولي، وذلك لما تحتله كلتا الدولتين من أهمية كبرى، فكلتاهما قوة نووية، وهما أيضا من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ولهما حق الفيتو، وهما الأقدر على مجابهة الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام الدولي. فما هي طبيعة العلاقة بين الدولتين؟ وما هي محددات الخلاف والاتفاق بين الدولتين؟ وكيف ساهم وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة عام

[1]- *Marcel De Haas,* ***Op-cit****, in:* ***The West and Russia: How to move on? (Energy security)****, p. 161.*

*- انضمت روسيا إلى مجموعة الثماني في جوان 2002، كما استضافت ورأست قمة المجموعة عام 2006 في دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

2000 في إعطاء دفعة جديدة لهذه العلاقات؟ وإلى أي مدى يمكن أن يصل التعاون بينهما في خدمة مصالحهما القومية المشتركة في المستقبل؟ هذا ما سنتناوله من خلال العنصر التالي:

ترجع بداية العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي إلى عام 1949، والتي استمرت بينهما لفترة قصيرة، حيث سرعان ما بدأ الخلاف بينهما بسبب اختلاف رؤيتيهما الأيديولوجية في قيادة العالم الشيوعي، وظلت العلاقة بين الطرفين علاقة تنافسية طوال فترة الحرب الباردة، وحتى تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991. ومع تولي يلتسين الحكم، كانت هناك توجهات لتدعيم العلاقة مع الصين، حيث أكد هذا الأخير خلال زيارته للعاصمة الصينية بكين في ديسمبر 1992، أهمية التوازن في السياسات الخارجية الروسية بين التوجهين الغربي والآسيوي.[1] ومع مجيء بوتين إلى الحكم، كانت هناك تخوفات صينية من أن يكون الرئيس الجديد ذو توجهات غربية، لكن سرعان ما أثبت هذا الأخير تمسكه بالتوجه الروسي باتجاه آسيا وبخاصة الصين والهند.[2]

إنه لمن الجدير البدء في إطار هذه الدراسة بمعاهدة التعاون وحسن الجوار الموقعة في 15 جوان 2001. ويأتي إنشاء هذه المنظمة تتويجا للجهود التي بذلتها الدول الأعضاء منذ تفكك الاتحاد السوفيتي لتفادي المشكلات الحدودية التي ظهرت بين الصين الشعبية والدول المستقلة حديثا، ومواجهة أخطار الحركات الدينية المتطرفة في هذه الدول، وتحقيق مزيد من التعاون الأمني في منطقة غنية بمواردها من النفط والغاز. وتعد المنطمة بداية تفاهم استراتيجي روسي–صيني لموزانة التوجهات الأمريكية في حقيقة أمرها،[3] وتشير هذه الاتفاقية إلى أن هناك توافقا بين الطرفين على مبادئ عامة رئيسية هي معارضة برنامج الدرع الصاروخية الأمريكي، ورفض مفهوم "التدخل الإنساني" الذي تبناه حلف الأطلسي في عام 1999 في كوسوفو، ومعارضة السياسة الأمريكية في اعترافها بحق تايوان في الصين، وتدعيم التعاون العسكري بين الطرفين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل طرف واحترام الوحدة والسلامة الإقليمية له، ودعم التعاون والشراكة الاقتصادية ...وغيرها.

ولعل أهم وأول خطوة دعمت العلاقات الروسية –الصينية هي البيان المشترك الصادر في أبريل 1997، والذي يحدد موقفهما الموحد تجاه مجموعة من القضايا الدولية، أهمها: إصلاح منظومة الأمم المتحدة. إذ أعلن الجانبان تأييدهما الصريح لعالم متعدد الأقطاب، مؤكدين أن الأمن والاستقرار يجب أن يكونا أساس نظام سياسي واقتصادي جديد، يتضمن جميع الدول، ويتمتع بالمساواة والاحترام المتبادل لسيادة الدول، وأهمية عدم التدخل في الشؤون

---

[1]–نورهان الشيخ، صناعة القرار في روسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص. 91.

[2]–أبو بكر الدقوسي، "العلاقات الروسية –الصينية ..محددات الخلاف وآفاق التعاون"، **مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (170)، أكتوبر 2007، ص. 76.

[3]–لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 329.

الداخلية للدول الأخرى، والتعاون المشترك لتجنب الصراعات الناجمة عن سياسة القوة. كما أكد البيان رغبة الدولتين في تقوية دور الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن.[1]

I. دوائر الاتفاق:

إذ تتبلور دوائر الاتفاق حول مجموعة من الأهداف المشتركة التي تسعى الدولتان الوصول إليها، أو اتفاق وجهات النظر تجاه العديد من القضايا، منها: ماهو دولي، إقليمي، ثنائي.

1-على المستوى الدولي:

تمثلت أساسا في رفض الدولتان نظام الأحادية القطبية، مع ضرورة العمل على تشكيل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، والعمل معا من أجل احتواء مصادر التهديد الجديدة التي فرضت نفسها على الساحة الدولية، مع الحرص على الاستمرار في لعب دور عالمي متزايد في القضايا الدولية والإقليمية. وهذا ما أكد عليه الطرفان في 6 ماي 2005، في أثناء الاحتفال بالذكرى الستين لنهاية الحرب الباردة.[2]

2-على المستوى الإقليمي:

يمكن حصرها في حرص الدولتان الحفاظ على الأمن الداخلي من خلال ضمان وتحقيق مستوى من الاستقرار والأمن إقليميا وسيادة قيم السلام والتعاون بين الدولتين، ومنع التحرك الأمريكي في المنطقة، وبخاصة في آسيا الوسطى والشرقية، لأهمية هذه المنطقة وحيويتها. فبالنسبة لروسيا (كما سبق بيانه)، تعد هذه المنطقة الفناء الخلفي لأمن روسيا القومي. أما بالنسبة للصين، فهي تشترك مع دول آسيا الوسطى حدوديا والتي تصل إلى 7 آلاف كم، وفي هذا الإطار جاءت فكرة منظمة شنغهاي، التي تم تأسيسها عام 1996، وضمت كلا من روسيا، الصين، طاجيكستان، كازاخستان وقيرغيزستان. والتي انضمت إليها أوزباكستان عام 2001.[3] وتهدف هذه المنظمة إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، ومواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب ضد الإرهاب والتطرف، ومواجهة الاضطرابات الداخلية والنزعات الانفصالية، وترسيم الحدود بين روسيا والصين من جهة، وبين بقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى.[4]

3-على المستوى الثنائي:

---

[1]-ثناء فؤاد عبد الله، **"العلاقات الروسية –الصينية وتحديات النظام الدولي الجديد"، مجلة الأهرام للسياسة الدولية**، العدد (137)، جويلية 1999، ص ص. 52-53.

[2]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 326-327.

[3] -*René Cagnat, La Russie et « le chaudron » centrasiatique,* ***Diplomatie*** *n°47, (novembre – décembre 2010), p 30.*

[4]-أبو بكر الدقوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 77.

تسعى روسيا والصين إلى توسيع مجالات التعاون فيما بينهما اقتصاديا وتجاريا ونفطيا وتكنولوجيا وعسكريا، استنادا إلى مبدأ المنفعة المتبادلة ووحدة المصالح.

ففي المجال الاقتصادي ساهم وصول بوتين إلى السلطة بعث حجم التبادل التجاري بين البلدين. ففي الفترة ما بين 2001-2005 وصل 30 مليار دولار، و40 مليار دولار بنهاية عام 2007.

في مجال النفط، فقد قامت روسيا بمنح الصين عقود لتزويدها بالنفط وتعهد القادة الروس أن يعملو جاهدين على توفير متطلبات الصين من النفط الروسي.

في المجال العسكري، تعتمد الصين اعتمادا كبيرا على روسيا في مجال إمدادها بالأسلحة. وعلى هذا النحو، تستأثر الصين بـ .40% من صادرات السلاح الروسي، في حين تشكل الأسلحة الروسية 70 % من إجمالي واردات الصين من الأسلحة، بتكلفة سنوية تصل إلى نحو ملياري دولار.

ولا يقتصر التعاون العسكري بين البلدين على عملية التجارة والتجديد فقط، ولكن يمتد التعاون إلى المجال الاستراتيجي والتدريبي والتقني.[1]

II. محددات الخلاف:

وإذا كانت دوائر الاتفاق قد تعددت، فإن مظاهر الاختلاف قد تعددت أيضا، ولكن بدرجات أقل بكثير من الاتفاق. فمظاهر الخلاف بين الدولتين متعددة، أهمها:

1- الخلافات الحدودية: التي ظلت أحد مرتكزات النزاع بين الصين والاتحاد السوفيتي ووريثته روسيا، لمدة أربعين عاما، حتى تم توقيع الاتفاقية الإضافية بين الدولتين حول الحدود بين البلدين في جزئها الشرقي في أكتوبر 2004، وإعلان البلدين عن خلو العلاقات الثنائية بينهما من أية مشاكل متعلقة بالأراضي، حيث تم الاتفاق على ترسيم الحدود المشتركة بكاملها، والتي تزيد على 4300 كم.* ولقد تم اكتمال عملية ترسيم الحدود في عام 2007، وهو الأمر الذي يعني الحل النهائي لمشكلة الحدود بين البلدين، والتي استكملت بتوقيع اتفاقية حسن الجوار وعلاقات الشراكة الاستراتيجية الطويلة الأمن.[2]

2- الخلل الديموغرافي: وهذه مشكلة حقيقية تتعرض لها الدولتان، حيث ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي، يتدفق الصينيون داخل روسيا، وصل عددهم حوالي نصف مليون صيني عام 2007، ويتوقع الروس أن يصل

---

[1]-أحمد دياب، "روسيا واللعبة الكبرى في آسيا"، **مجلة الأهرام لسياسة الدولية**، العدد (167)، جانفي 2007، ص ص. 121-122.

*-لقد رأى عدد من المراقبين أن تخلي القيادة الروسية عن بعض أجزاء من الجزر الذي كان الخلاف مع الصين قائما بسببها ماهو إلا ثمن صداقة حقيقية مع الصين، لا تنفصل عن رؤية القيادة الروسية لضرورة حشد القوى الدولية في مواجهة سياسات الولايات المتحدة الأمريكية.

[2]-لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 329-330.

عددهم إلى 20 مليون خلال العقود القادمة، وهذا مايسميه القوميون الروس "احتلالا صينيا صامتا" وهناك عبارة تجسد هذه المشكلة بدقة، وهي أن: "روسيا أرض تحتاج إلى شعب والصين شعب يحتاج إلى أرض" هذه معادلة خطيرة قد تقلب موازين الأمن والاستقرار في المنطقة بالكامل.[1]

3- تضارب المصالح والرؤى أحيانا: يمكن اعتماد مسألة دبلوماسية النفط التي تعتمدها روسيا في علاقاتها الدولية في هذا الإطار وذلك رغبة منها تحقيق أقصى حد من مصالحها الخاصة. وهذا التوجه لا يمكن للصين أن تعارضه، ولذا فقد بدأت في تنويع مصادر تمويلها من خلال الاتجاه نحو دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط وإفريقيا. ومن جهة أخرى، تأخذ الصين على روسيا إمدادها للهند –منافسها الإقليمي- بأحدث تقنيات الأسلحة، في حين أنها تصدر للصين أسلحة ذات مستوى تقني أقل.[2]

III. مستقبل وآفاق التعاون:

ما يمكن أن نستشفه من واقع هذه العلاقات الروسية –الصينية أن آفاق ومستقبل التعاون بين الطرفين مرهونان بثلاثة محددات:[3]

الأول- استمرار التوجه السياسي لدى قادة البلدين في تنمية العلاقات وتعميقها. ويشير الخطاب الرسمي لقادة البلدين إلى الاتجاه نحو التمسك بالمعاهدة القائمة بينهما، والرغبة في استمرار التعاون وتعميقه، وتأكيد كل طرف على أهمية علاقاته مع الطرف الآخر.

ثانيا- الواقع الفعلي: لقد تطورت العلاقة بين الطرفين من علاقة صداقة إلى علاقات شراكة بناءة، ثم إلى علاقات صداقة استراتيجية، لكنها لم ترق بعد إلى مستوى التحالف الاستراتيجي.

ثالثا- مؤثرات البيئة الخارجية: وهي تلعب دورا كبيرا في شكل واتجاه العلاقة بين الدولتان، فكل منهما تتحسب من البيئة الخارجية التي تلعب دورا في تحديد اتجاه العلاقة ومستقبلها.

ثانيا: العلاقات الروسية الهندية.

لقد كان التقارب بين روسيا والهند يعد من ثوابت العلاقات الدولية في المنطقة منذ عقود. فمن المعروف أن الدولتين وقعتا العديد من الاتفاقيات المهمة التي وثقت العلاقات بين الهند والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، وفي مقدمتها معاهدة السلام والصداقة والتعاون في عام 1981. والعلاقة السوفيتية –الهندية كانت دائما ركنا ثابتا من أركان الاستراتيجية الهندية سياسيا وعسكريا، تماما كما كانت من وجهة موسكو نفسها. فالهند كانت تنظر إليها

[1]-أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص. 122.

[2]-أبو بكر الدقوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص. 79.

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص. 79-80.

باعتبارها المركز الاستراتيجي المطلوب، بل الذي لا بد منه لموازنة جارتيها اللدودتين: باكستان والصين، في حين كانت الاستراتيجية السوفييتية تجاه آسيا والمحيط الهندي تعتبر نيودلهي الحليف المثالي في مواجهة الصين عقب الانشقاق الشيوعي بين العملاقين "روسيا والصين" في منتصف الستينات من جهة، والنفوذ الأمريكي التقليدي في باكستان من جهة آخرى.[1]

ورغم أن يلتسين قام بزيارة مهمة إلى الهند عام 1993 أسفرت على توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين الهند وجمهورية روسيا الاتحادية عام 1994، إلا أن العلاقات بين الدولتين بقيت يكتنفها العديد من الغموض.

ومع توقيع إعلان "الشراكة الاستراتيجية" بين الهند وروسيا–الذي وصف بأنه "نقلة نوعية" في العلاقات بين الدولتين خلال زيارة بوتين التاريخية إلى الهند في أكتوبر 2000– سعت روسيا إلى بعث علاقات جديدة ومتينة مع الهند حيث طرحت فكرة إقامة تحالف ثلاثي بين كل من (روسيا– الصين–الهند) التي طرحها رئيس الوزراء الروسي السابق بريماكوف في ديسمبر 1998، إلا أن الهند لم تتحمس لذلك. وعندما صدرت وثيقة التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الروسية في أواخر جوان 2000، والتي نصت على أن مجموعة شنغهاي هي إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية، ومنها اقترحت روسيا ضم الهند إلى هذه المجموعة، وجاء ذلك على لسان الجنرال ليونيد إيفانوف، مدير إدارة التعاون الدولي في وزارة الدفاع الروسية في أبريل 2001، لكن موقف الهند من ذلك بقي غامضا ولم تتحمس للعرض الروسي، ذلك لأنه يتعارض مع توجهها الجديد الذي يقوم على بناء تفاهم استراتيجي، تكون الهند محوره، ويقوم على أساس ثنائي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والهند وروسيا من ناحية أخرى، على ألا تقترب الهند من روسيا إلى الحد الذي يؤثر على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وقد شهد العام 2004 تطورا نوعيا في العلاقات الروسية –الهندية برز في أكثر من زيارة متبادلة للقيادات الروسية –والهندية، وصلت إلى زيارة رئيس الوزراء الهندي، وتلتها زيارة الرئيس بوتين في نهاية عام 2004. فروسيا تدرك أن الهند دولة لا يستهان بقوتها العسكرية والعلمية، ناهيك عن قوتها البشرية والاقتصادية، فضلا عن قدرتها على القيام بدور مهم في الاستقرار والأمن في جنوب آسيا. ويبدو أن روسيا ترغب في تحسين الشروط الدولية للهند حين عبرت عن رغبتها في زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ورشحت الهند لتكون عضوا فيه.[3] وفي هذا دلالة واضحة على سعي الدبلوماسية الروسية إلى تقوية وضع الهند على الساحة الدولية، ومن ثم تحقيق ما تصبو إليه روسيا من عالم متعدد الأقطاب.

إن ما تقدم من حقائق في مجال التعاون، وحتى التقارب في وجهات النظر الروسية –الصينية والروسية –الهندية، ونسبة الفائدة التي تجنيها روسيا من هذا التعاون، يفسر لنا سبب حرصها، ومن خلال السياسة البوتينية، على التذكير

---

[1]–أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص. 121.

[2]–**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[3]–لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 331.

والتشديد على ضرورة قيام المثلث الروسي–الصيني –الهندي، وهي الفكرة القائمة على أساس أنه ما دامت هناك شراكة استراتيجية بين روسيا والصين، وروسيا والهند، فإن الدول الثلاث يمكنها تشكيل مثلث استراتيجي قادر على الوقوف في وجه قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة الدولية.[1]

ثالثا: العلاقات الروسية –الإيرانية.

سوف نهتم أساسا بملف إيران النووي لأهميته الكبرى في فهم أهداف روسيا وطبيعة توجهاتها من المسألة

الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني: "سياسات روسيا تجاه إيران"

خلال لقائه سكرتير المجلس الأعلى للأمن الإيراني السابق "حسن روحاني" بموسكو (فيفري 2005) أعلن الرئيس بوتين أن بلاده ستواصل تعاونها مع طهران في كافة المجالات بما في ذلك الصعيد النووي، مؤكدا في الوقت نفسه ارتياح بلاده للتحركات الإيرانية التي أكدت عدم وجود نيات إيرانية لتطوير أسلحة نووية. لكن بوتين أشار إلى أهمية مواصلة طهران الالتزام بكل التعهدات التي أخذتها على نفسها على المستويين الثنائي والدولي، ووصف إيران بأنها شريك قديم ومهم لروسيا، مشيرا إلى ضرورة مواصلة البلدين تعاونهما على الصعيد العسكري.

غير أن إيران في فبراير 2005 أعلنت عن تأجيل توقيع الاتفاقية الإيرانية–الروسية لتزويد إيران بالوقود النووي لتشغيل مفاعل بوشهر، وكذلك إتفاقية إعادة النفايات النووية. وجاء هذا التأجيل بسبب استياء إيران من طول المدة وتماطل الجانبين في الوصول إلى نقاط نهائية للتفاهم، في ظل احتمالات بأن يكون الجانب الروسي يمارس ضغوطا على إيران لدفعها إلى الموافقة على التخلي عن تخصيب اليورانيوم، مقابل تعهد روسي بالالتزام بتزويد طهران بالوقود الضروري لتشغيل منشآتها.[2]

لا تكمن أهمية العلاقات الروسية –الإيرانية ليس فقط في التعاون الثنائي في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، وإنما أيضا في استثمار موارد وثروات بحر قزوين، خاصة أن موقف البلدين متطابق بشأن إغلاق حوض البحر على الدول المطلة عليه وعدم السماح بوجود قوات أجنبية، مما يعني تعددية مجالات التعاون والتنسيق، والذي يضفي على العلاقات الروسية–الإيرانية السمة الاستراتيجية، تجعل موسكو تتعامل بكل عقلانية مع الطموحات الإيرانية بشأن الطاقة النووية.[3] دون أن نتناسى، اعتبار روسيا إيران بمثابة همزة الوصل بينها وبين المياه

---

[1]– **مقابلة مع رئيسة مكتب روسيا** (وزارة الشؤون الخارجية)، في إطار تربص المدرسة العليا للعلوم السياسية، في: (01-10-2013)، على الساعة 14:45.

[2]–أحمد دياب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 122-123.

[3]–لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص. 385.

الدافئة في منطقة الخليج.[1] وفي هذا الإطار ذهبت روسيا حتى اقتراح تأسيس مركز روسي –إيراني مشترك لتخصيب اليورانيوم على الأراضي الروسية.

هذا الاقتراح سيجعل برنامج الطاقة النووي الإيراني يرتبط تنفيذه بالتقنية الروسية، وسيعتمد على الشركات الروسية في كافة مراحله، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 25 محطة نووية لتوليد الكهرباء خلال 20 عاما هذا ما سيعود بالفائدة الكبيرة على روسيا؛ من جهة لضمان مصالحها الاقتصادية (مداخيلها من البرنامج إلى جانب الاستفادة من التقنية الإيرانية في هذا المجال) ومن جهة أخرى ضمان تبعية إيران لها في سياساتها واستراتيجياتها الإقليمية.[2]

في الأخير يمكن القول أن العديد من التحركات والتوجهات الروسية تجاه إيران تعد نوعا من المناورات والمساومات السياسية (روسيا في مرحلة موازنة حقيقية لأهداف السياسة الخارجية من حيث المكسب والخسارة)، الرامية إلى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عموما للحصول منها على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية والاقتصادية والتجارية الروسية، من خلال السعي إلى فتح مجالات جديدة للعلاقات مع الدول الرافضة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية،

رابعا: العلاقات الروسية التركية.

بالنسبة لعلاقة روسيا الاتحادية بتركيا، فإنه على الرغم من أن انتهاء الحرب الباردة قد قلل من أهمية تركيا لدى الغرب ومن الاعتماد عليها ذراعا لحلف الشمال الأطلسي في مواجهة الخطر الشيوعي، فإن ذلك في الوقت نفسه أتاح لها إمكانية ممارسة دور إقليمي مؤثر في منطقة الشرق الأوسط وفي آسيا الوسطى والقوقاز من خلال سعيها الدؤوب للقيام بدور مؤثر في صنع السياسة الإقليمية من خلال الايحاء للغرب بأنها يمكن أن تكون الجسر أو الباب المشرع على هذه المنطقة التي أضحت محط اهتمام السياسة الدولية.[3]

فعلى إثر انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، وظهور مجموعة الدول المستقلة بمنطقة القوقاز (أذربيجان –تركمنستان –كازاخستان –قيرغيزستان –طاجيكستان)، سارعت تركيا على الفور بالاعتراف باستقلال هذه الدول، وكان إسراع تركيا بالاعتراف بهذه الدول الجديدة يهدف إلى وضع القدم من جديد وترسيخه في هذه المنطقة ذات الأهمية القصوى لأمنها القومي.[4]

الحقيقة أن الاهتمام التركي بهذه المنطقة الحساسة في القوقاز وآسيا الوسطى لا ينصب فقط على مجموعة الدول المستقلة المشار إليها آنفا، وإنما يمتد الاهتمام ليشمل مجموعة من الدول الصغيرة المنضوية تحت الاتحاد الروسي

[1]–أمجد جهاد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص. 173.

[2]–أحمد دياب، روسيا واللعبة الكبرى في آسيا، **مرجع سبق ذكره**، ص. 123.

[3]–أمجد جهاد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص. 154.

[4]–سعد عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 188.

(جمهورية الشيشان –جمهورية داغستان –جمهورية تتارستان –جمهورية باش كردستان ..) إضافة إلى مجموعة من الدول الأخرى المتمتعة بالحكم الذاتي (الشركس وأوستا وكذا جمهورية تركمنستان الشرقية (شمال غرب الصين).[1]

وعلى هذا نستطيع القول إن لتركيا دورا تجاه روسيا الاتحادية مماثلا لدورها السابق تجاه الاتحاد السوفيتي السابق. وجوهر ذلك الدور أن تقف تركيا حاجزا في وجه أي تحرك روسي محتمل في المستقبل باتجاه المياه الدافئة أو النفط أو أي هدف آخر في المناطق البرية أو البحرية المحيطة بتركيا أو القريبة منها، مثل منطقة الخليج، مستغلة الموقع التركي من روسيا الاتحادية، الذي يعطيها أهمية كبيرة لمواجهة أي تطلعات روسية جديدة إلى المياه الدافئة سواء في البحر المتوسط أو في الخليج.[2]

نتيجة لهذا أصبح ينظر لتركيا كهاجس لدى القادة الروس بفعل زحفها إلى ما وراء القوقاز وآسيا الوسطى. ولا شك في أن هذا التطور يشكل في حال نجاحه، كليا أو جزئيا، خسارة كبيرة لروسيا على الصعيدين الاقتصادي والجيوسياسي قد تعرض مصالح روسيا الحيوية ونفوذها هناك للخطر على المديين القصير والبعيد. فهذه النقطة تشكل جزاءا أساسيا من المجال الجيواستراتيجي لروسيا.[3]

السياسة الروسية تجاه تركيا:

لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال أن الاندفاع التركي في منطقة القوقاز كان مرتبطا بظهور احتياجات ضخمة من البترول. حيث أشار تقرير صادر عن الخارجية الأمريكية في عام 1997 بأن احتياطات البترول في بحر قزوين (الخزر) تصل إلى مايقارب 200 مليار برميل وعدة تريليونات من أمتار الغاز الطبيعي) كما لا يمكن اغفال وجود روسيا في هذه المنطقة وأنها الوريث الرسمي للاتحاد السوفيتي المنهار عام 1991 كلما ازداد الاندفاع التركي قابله صد وتحرك روسي سريع لمواجهة تركيا وعدم السماح لها بوضع قدم في المنطقة، ففي البداية أخذت روسيا موقف المحذر والمنذر لتركيا، ولكن سرعان ما تحولت روسيا إلى موقف الهجوم والرد عن طريق القنوات السياسية والدبلوماسية في عدة قضايا تمثل تركيا المستندة في تحركاتها واندفاعها نحو القوقاز على حلف الأطلسي وهي:[4]

- ✓ المطالبة بعدم مرور خط البترول الأذري المتجه لأوروبا من الأراضي التركية وأن يتم ذلك عبر الناقلات من الموانئ الروسية وبالمرور من المضائق التركية 'البوسفور والدردنيل" وترغب روسيا بهذا الأمر حرمان تركيا من لعب دور في بترول المنطقة وتشغيل الناقلات البترولية الروسية وموانئ روسيا على البحر الأسود.

---

[1]–**المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[2]–أمجد جهاد عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 154–155.

[3]–**المرجع نفسه**، ص. 155.

[4]–سعد عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 190–191.

- ✓ الضغط على تركيا من خلال مواقف التأييد والدعم الكامل لأرمينيا في قضية إقليم (ناغورنو –كاراباخ) المتصارع عليه بين أرمينيا وأذربيجان منذ انفصال الدولتين عن الاتحاد السوفيتي عام 1991 والمعروف أن تركيا تساند أذربيجان في هذه القضية.
- ✓ دعم روسيا لليونان وقبرص في الصراع التركي –اليوناني على الجزيرة والذي تحول لأزمة وقضية رئيسية خلال الربع القرن الماضي.
- ✓ الدعم الروسي للقضية الكردية والسماح بفتح مكاتب للمنظمة الكردية *PKK* في موسكو، بل أن روسيا استقبلت زعيم هذه الحركة (عبد الله أوجلان).

خامسا: العلاقات الروسية –اليابانية

يسود التوتر العلاقات الروسية –اليابانية وتظل مشكلة جزر الكوريل* هي الصخرة التي تتحطم عليها كافة المحاولات الروسية للتقارب مع اليابان وبدء صفحة جديدة للعلاقات بين البلدين، حيث ربطت اليابان بين تنمية علاقاتها مع روسيا وتسوية قضية الجزر، التي تعتبرها جزءا من الأراضي اليابانية وتشترط تسليمها قبل بدء تطبيع العلاقات مع روسيا.[1]

وقد تسبب وضع هذه الجزر بتوتر العلاقات بين موسكو وطوكيو لمدة تنازه الستين عاما، وحال دون توقيع معاهدة سلام رسمية بين الطرفين... فما تزال اليابان ترفض تطبيع علاقاتها مع روسيا إلى حين انتهاء الخلاف على جزر الكوريل وعودتها إلى سيطرة طوكيو. وقد صدرت تصريحات لبعض المسؤولين الروس بإمكانية تنفيذ العرض السوفيتي بإعادة الجزيرتين الصغريين من بين الجزر الأربع المتنازع عليها بشرط الاتفاق على صيغة مناسبة لذلك أو حتى القيام بإدارة مشتركة، ومنها التصريح الذي ردده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بقوله: «إن بلادي ملتزمة بوعد سوفياتي –وعده الزعيم السوفياتي الراحل نيكيتا خروتشوف الذي كان تواقا لإنهاء عقود من العزلة في ظل حكم سلفه جوزيف ستالين –يقضي بإعادة اثنتين من بين أربع جزر متنازع عليها إلى اليابان، لكن يتعين على الجانبين مناقشة كيفية تطبيق ذلك. وإن الوفاء بهذا الوعد السابق يعتبر جزءا من مسؤوليات روسيا بحكم وراثتها للاتحاد السوفيتي

---

*– عبارة عن أربع جزر: شيكوتان، وهابوماي، وإيتروب، وكوناشير، تقع شمال جزيرة هوكايدو اليابانية، أقصى شرق روسيا، احتلتها روسيا بعد استسلام اليابان مع نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، وطردت سكانها، تحت دواعي أمنية، وتطلق عليها روسيا اسم الكوريل، أما اليابان فتسميها أراضي الشمال. وبالرغم من أن عدد سكان الجزر الأربع لا يتجاوز 15700 نسمة، فإن لهذه الجزر أهميتها البالغة بالنسبة إلى الروس نابعة من أهمية المساحات البحرية حولها، والتي تصل إلى 57 ألف ميل بحري مربع؛ كونها تعد مدخلا إلى بحر أوخوتسك، وممرا مهما يوفر لها فرصة الوصول إلى المحيط الهادئ، فضلا عن احتوائها موارد بحرية ومعدنية تبلغ قيمتها مليارات الدولارات منها: الاسفنج والمنغيز والمعادن كالقصدير والزنك والنحاس والنيكل والكروم، بالإضافة إلى احتياطات كبيرة من التيتانيوم والماغنيت. أنظر: نورهان الشيخ، **صناعة القرار السياسي في روسيا والعلاقات العربية –الروسية، مرجع سبق ذكره**، ص. 96.

[1]–**المرجع نفسه**، ص ص. 95-96.

السابق، مشيرا إلى أن هذا الإعلان كان قد صدر بصورة رسمية وحظي بموافقة مجلس السوفييت الأعلى»، ورغم ذلك، فإن اليابان تريد استعادة الجزر الأربع بأكملها.[1]

المطلب الثاني : تعزيز العلاقة مع دول أمريكا اللاتينية.

من التحديات التي تواجه القيادة الروسية هو تعزيز علاقات روسيا مع دول أمريكا اللاتينية، وتجاوز نقاط الضعف في العلاقات بين الطرفين.. ففي إطار جهود موسكو لاستعادة مكانتها الدولية التي انقضت بسقوط الاتحاد السوفيتي، ومساعيها في تكريس وجودها في بعض بلدان أمريكا اللاتينية، وتطبيقا للمبادئ التي أقرها بوتين في مارس 2000، والتي كانت واحدة منها، والتي تفضي بضرورة عودة روسيا إلى المواقع التي كان للاتحاد السوفيتي علاقات متميزة وإستراتيجية معها، فقد قام الرئيس ديميتري ميدفيدف* في أواخر نوفمبر 2008 وتكريسا لسياسات بوتين بجولة في أمريكا اللاتينية لمدة سبعة أيام، شملت البيرو والبرازيل وفنزويلا وكوبا. وتم الاتفاق بين روسيا ومجموعة من دول أمريكا اللاتينية على عدد من الاتفاقيات والصفقات التجارية المهمة.**

وقد سبقت جولة ميدفيدف قيام القطع البحرية الروسية، في سبتمبر بتحركات نحو منطقة البحر الكاريبي لتشارك في مناورات وتدريبات مشتركة مع القطع البحرية الفنزولية، والتي جرت على مقربة من الولايات المتحدة الأمريكية، ما يشير إلى رغبة موسكو استعادة مكانتها الدولية من خلال الانفتاح والتعاون مع حلفاء الأمس كما أرسلت موسكو اثنتين من قاذفاتها الاستراتيجية القادرة على على حمل أسلحة نووية إلى فنزويلا في سبتمبر 2008، وذلك قبل أسابيع فقط من إعلان روسيا تقديم قرض إلى فنزويلا بقيمة مليار دولار لتمويل صفقات شراء الأسلحة، وغادرت عدة وحدات قواعدها في الشمال الروسي متوجهة إلى منطقة البحر الكاريبي لتشارك في أول مناورة روسية –فنزولية مشتركة.[2]

أتى هذا الانفتاح الروسي على أمريكا اللاتينية في محاولة من موسكو الرد على نظام الدفاع الصاروخي الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشره في أوروبا الشرقية، إلى جانب التأييد الأمريكي لانضمام جورجيا وأوكرانيا إلى حلف الناتو. إلا أن حقيقة هذا الانفتاح يتضمن أكثر تحقيق بعض المصالح الاقتصادية المحضة.

---

[1]–لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 117–118.

*–تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن سياسات الرئيس ميدفيدف لا يخرج عن نطاق السياسات المنتهجة من طرف سابقه الرئيس بوتين الذي أصبح يشغل منصب الوزير الأول في روسيا بعد عام 2008. أنظر: ***Interview : David Pujadas avec Vladimir Poutine (en tant que Premier Ministre), (France 2)***, *reportage de : L-Boussie, B-Vignais, T-Tarassenkova, V-Sidorov.*

**– لقد اشتملت هذه الاتفاقيات والصفقات التجارية أساسا على القطاع العسكري الروسي (مبيعات الأسلحة الروسية المختلفة).

[2]–لمى مضر الأمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص. 341–342.

المطلب الثالث : تفعيل الوجود الروسي داخل القارة الإفريقية*.

أخذت القارة الإفريقية تكتسب بعدا استراتيجيا متناميا على المستوى الدولي مع بدايات القرن الواحد والعشرين، بعدما عانت الكثير من التهميش طيلة السنوات السابقة لانتهاء الحرب الباردة. ومن أبرز القوى المتنافسة في المنطقة وذات النفوذ المتزايد في خلال العقد الأخير، يمكن ذكر كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وروسيا التي يحتدم التنافس بينها لتركيز وجودها هناك.

لقد ارتكزت سياسة روسيا تجاه القارة الإفريقية مع وصول بوتين إلى الحكم على ضرورة استعادة مكانتها، وبالذات الدول التي تربطها بموسكو صداقة تقليدية، ولعب دور مهم وفعال خاصة مع تعاضم الوجود الصيني. وعليه اشتملت السياسة الروسية على مبدأين رئيسيين تمثلا في:

- ✓ ضمان المصالح الروسية في المنطقة، بمختلف الاستراتيجيات والسياسات، وعلى مختلف المستويات؛
- ✓ العمل على لعب دور فعال وأساسي في ظل تزايد التنافس الدولي على مواقع النفوذ ومصادر الثروات في المنطقة.

ومن أجل معرفة وفهم طبيعة السياسة والإستراتيجية الروسية تجاه المنطقة، سنركز على ثلاثة قضايا مهمة وهي:

أولا: مبيعات الأسلحة الروسية: بالنسبة لروسيا، فإن إفريقيا مصدر مهم لدعم سوق السلاح الروسي، والذي يشكل مرتكزا أساسيا لدعم الاقتصاد القومي الروسي. ولقد تضاعفت الصادرات العسكرية الروسية إلى دول القارة الإفريقية بنسبة 20% منذ العام 2006، وتقوم روسيا ببيع الأسلحة إلى الدول الإفريقية لتحقيق عدد من المكاسب أولها: أنّ مبيعات الأسلحة تدخل في إطار استعادة روسيا لنفوها في المنطقة من خلال استمالة وتسليح الأنظمة التي تسعى إلى أنّ يتم تزويدها بأسلحة في ظل امتناع الولايات المتّحدة أو الدول الأوروبية عن القيام بذلك لأسباب سياسية وغيرها، وثانيها: أنّ مبيعات الأسلحة تشكّل مدخلا لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع الدول الإفريقية بشكل يسمح لرجال الأعمال والمؤسسات الروسية في

---

*- يرجع هذا الإهتمام بالقارة الإفريقية نتيجة لما تحتويه أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية لم تستغل بعد، وتعد القارة الإفريقية ثاني أكبر قارة في العالم، وتقدر مساحتها بحوالي 30 مليون كلم^2، ويعيش فيها نحو 15% من سكان الكرة الأرضية أي ما يعادل 800 مليون نسمة، وتمتع القارة الإفريقية بثروات طبيعية ضخمة. كما تمتلك القارّة الأفريقية مخزون إستراتيجي ضخم من الموارد الطبيعية والمواد الأوليّة مما جعلها تدخل فى إطار التنافس الدولى الكبير الذى يستهدف هذه الموارد، وذلك على إثر ازدياد الطلب العالمي عليها ونقصان الاحتياطيات العالمية من هذه الموارد في أماكن ومناطق أخرى من العالم.

ومن أهم الموارد الطبيعية التي تزخر بها القارة الإفريقية "النفط والغاز الطبيعي"، حيث يوجد في إفريقيا وحدها حوالي 12% من احتياطي النفط العالمي، كما تبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي في القارة الإفريقية بما يقدر بحوالي 10% من إجمالي الإحتياطي العالمي. ومن مميزات النفط والغاز الطبيعي الإفريقي سهولة استخراجه وتسويقه نتيجة لموقع قارة إفريقيا الاستراتيجي بين قارات العالم. وتشير العديد من الإحصائيات أنّ نسبة الاحتياطيات من البترول والغاز الطبيعي في القارة الإفريقية آخذة فى النمو فى ظل الاستكشافات والمسوحات التي أجريت أخيرا على العديد من دول القارة. كما تحتوي القارة الإفريقية على موارد طبيعية وأولية أخرى ضخمة، حيث تنتج القارة الإفريقية ما يقدر بحوالي 80% من البلاتين المنتج فى العالم، و ما يقدر بحوالي 40% من إنتاج الماس العالمي وما يقدر بحوالي 25% من إنتاج الذهب العالمي و27% من الكوبالت. أنظر: عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، "التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية"، **نشر في سودانيل**، في: 03-07-2010.

الاستثمار والحصول على عقود سخية في هذه الدول في مجالات البنى التحتية أو القطاعات الإستراتيجية الحيوية.[1]

ثانيا: ملف الطاقة: يشكل ملف الطاقة الموضوع الأهم للتنافس الدولي على موارد الطاقة الإفريقية، نظرا لتزايد استهلاك الدول الصناعية الكبرى مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين من النفط والغاز، كما يحتل موضوع حماية مواقع النفوذ السابقة وطرق الإمداد بعدا استراتيجيا في التنافس المحتدم بين أقطاب عدة من بينها روسيا. حيث ترتكز المصالح الروسية في هذا المجال من خلال السعي لدعم نشاط شركة غازبروم النفطية الروسية في المنطقة، التي تبقى بعيدة بالنظر إلى نشاط الشركات النفطية الكبرى المختلفة الأوروبية، الأمريكية أو الصينية.[2]

ثالثا: ملف الموارد الطبيعية: يأخذ ملف الموارد الطبيعية مكانة من حيث الأهمية، بعد ملف الطاقة وملف السلاح، ويعتبر هذا الملف مرتكزا لتنافس قوي بين الصين وروسيا، فالصين تعتبر أكبر مستهلك ومستورد للموارد الطبيعية والأوّلية كالحديد والألمنيوم والنحاس والمعادن الأخرى ذات الأهمية في الصناعات، أمّا روسيا فهي أكبر المستثمرين في قطاع إستخراج المعادن في إفريقيا،[3] فهنالك أكبر أربع شركات روسية لها إستثمارات تقدر بحوالي أكثر من 5 مليار دولار تعمل في مجال إستخراج خام الحديد فى منطقة الصحراء الإفريقية منذ العام 2004.[4]

[1]-عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، **مرجع سبق ذكره**.

[2]-خليل البيطار، **"إفريقيا ولعبة الصراعات الدولية المحتدمة"، نشر في سودان سفاري**، في: 06-03-2011.

[3]- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، **مرجع سبق ذكره**.

[4]- خليل البيطار، **مرجع سبق ذكره**.

خاتمة :

طوال أكثر من عقد بعد أن حل فلاديمير بوتين محل بوريس يلتسين على رأس الفيدرالية الروسية، وحتى خلال الفترة التي اضطر فيها إلى تولي منصب رئاسة الوزراء في ظل حكم ديميتري ميدفيدف، تبنى الرئيس الروسي الحالي بطريقة منتظمة ومتناسقة سياسة محكمة ساعيا إلى ضمان الأمن القومي الروسي، وذلك رغم كل ما يواجهه من تحديات في الداخل. باختصار، يسعى بوتين إلى تحديد مكانة روسيا ونفوذها في السياسات الإقليمية والعالمية على حد سواء، ما يعيد روسيا إلى موقعها كقوة عظمى (يحسب لها حساب). وبغية هذا الهدف، توجه بوتين أساسا ومباشرة إلى تحدي مواقف الولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص والغرب عامة، كونها القوة الرئيسية والمحور في إدارة الشؤون الدولية.

فبعدما استعادت روسيا إمكانية اعتمادها على نفسها في بناء قوتها الاقتصادية، في بدايات القرن الواحد والعشرين، حيث تمكنت حكومة بوتين من تسديد ديون روسيا، التي كانت تؤثر على استقلاليتها وتبعيتها السياسية للغرب خلال فترة حكم يلتسين، بدأت في محاولة جديدة لقلب الموازين مستغلة في ذلك عامل الطاقة "النفط والغاز" للتأثير سياسيا، في الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات روسيا من النفط والغاز.

لاشك أن أهم تحدي يبقى يواجه صناع القرار (الجانب الرسمي) في روسيا الفيدرالية حتى يومنا هذا، هو كيفية اعادة بعث مكانة روسيا وهيبتها الدولية بالمقام الأول، والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يتهددها، وهو أمر يدفعها إلى إلزامية تعزيز البناء الداخلي والنهوض به؛ بإشاعة أجواء الاستقرار وتنمية الاقتصاد الروسي وتعزيز قدراته الشاملة، وتعظيم الوجود الروسي في الساحة الدولية، وحماية المصالح الحيوية الروسية قدر المستطاع؛ بتعزيز قواتها وقدراتها العسكرية في المناطق الحدودية لحماية عمقها الاستراتيجي.. خاصة مع إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على انضمام كل من أوكرانيا وجورجيا، إلى حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي يرى فيه القائمون على صناعة القرار الروسي خطرا كبيرا وتهديدا مباشرا على الأمن القومي لروسيا واستقرارها وإمكانية حركتها وتوجهاتها، سواء في محيطها القريب أو المنطقة الأوراسية بعامة.

بالإضافة إلى احتمالية توسيع حلف الأطلسي بانضمام هاتين الدولتين، هناك مسألة نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في دول الاتحاد السوفيتي السابق، والذي تشدد فيه روسيا بحزم على تبيان الهدف والمسعى الرئيسي منه، رافضة بذلك وقوع هذا الوضع، الذي ترى أنها المستهدفة الأولى من هذا المشروع. وفضلا عن ذلك أتت مسألة استقلال كوسوفو لتزيد من مواقف روسيا الرافضة لسياسات الغرب، حيث تم تجاهل الرفض الروسي لقضية الاستقلال. وأكثر من ذلك، ومع وقوع الاستقلال أصبحت دولة كوسوفو واحدة من الدول التي تدرس احتمالية انضمامها إلى مؤسسات المنظومة الغربية (الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو)، ممّا قد يقوض من دور روسيا في المنطقة ويمس بمصالحها هناك.

كل هذه القضايا وغيرها دفعت بصانع القرار في روسيا إلى اعتماد سياسات واستراتيجيات للحدّ من القيادة الأمريكية للعالم، حيث ومنذ توليه السلطة في عام 2000، ذهب فلاديمير بوتين يشدّد على بناء عالم متعدد الأقطاب، ولم يجد في ذلك إلا سبيل واحد ووحيد وهو إجبارية وضرورة بناء علاقات صلبة ومتينة مع كل من الصين والهند القوتان الصاعدتان دوليا لتدعمانه في مجابهة القوة الأمريكية، لكن الملاحظ أنه لم يتأتى له ذلك كون الصين نفسها تشكل تهديدا على المصالح الحيوية لروسيا في مجالها الحيوي، وبخاصة النفوذ الصيني القوي في مناطق آسيا الوسطى، والتي كانت حتى وقت قريب تخضع للسلطة السوفيتية (رغم أن الدولتان ملتزمتان بتركيبة قوة عالمية متعددة الأقطاب) من جهة، ومن جهة ثانية، بقاء الهند الحليف التقليدي للولايات المتحدة الأمريكية، تشدّد في سياساتها واستراتيجياتها في التقارب مع روسيا على نحو لا يمس بطبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

من هنا تبقى توجّهات صانع القرار في روسيا يكتنفها الكثير من الغموض، حيث يدور الجدل حول طبيعة السياسة الدولية لعالم اليوم، ومن ثم محاولة الإجابة على التساؤلات التالية: منْ يتحالف مع منْ؟ من يقود منْ؟ ومنْ يجابه منْ؟ ومنه، ماهو التحدي الحقيقي أمام روسيا مستقبلا؟

وبصراحة، يمكننا القول أن القيادة البوتينية لروسيا جاءت بكثير من الجديد على عكس قيادة يلتسين، حيث يمكننا استكشاف ذلك من خلال ما وصلت إليه روسيا في العديد من القضايا التي تخص الشأن الداخلي، الإقليمي والدولي؛ أين خرجت من مستنقع الفساد الذي طال عهد الرئيس يلتسين (خاصة المجال الاقتصادي منه)، والوقوف الند للند أمام إمكانية انضمام أوكرانيا وجورجيا لحلف الناتو (حيث ذهبت حتى الحرب على هذه الأخيرة)، ونجاحها ولو بشكل قليل في نشر أفكار عالم متعدد الأقطاب الذي يرفض فيه القيادة الأمريكية للعالم، والسعي بإصرار إلى اصلاح منظومة الأمم المتحدة. لكن وفي حقيقة كل هذا يمكن القول أن روسيا بوتين ورغم كل الانجازات التي حققتها تبقى بعيدة كل البعد عن استعادة مكانة الامبراطورية العظمى التي تراود الزعامة الروسية. حيث يبقى جلّ ما يجب أن تسعى إليه القيادة الروسية هو إعادة بناء الداخل وفي مختلف جوانبه من جهة، وإعادة توازن القوى والعودة إلى التساوي مع الآخرين، والتحرك على الساحة الدولية من منطلق احتفاظ روسيا بمكانة يعتد بها على الساحة الدولية.

الملاحق:

المصدر: العالم الدبلوماسي (Le Monde Diplomatique) خرائط

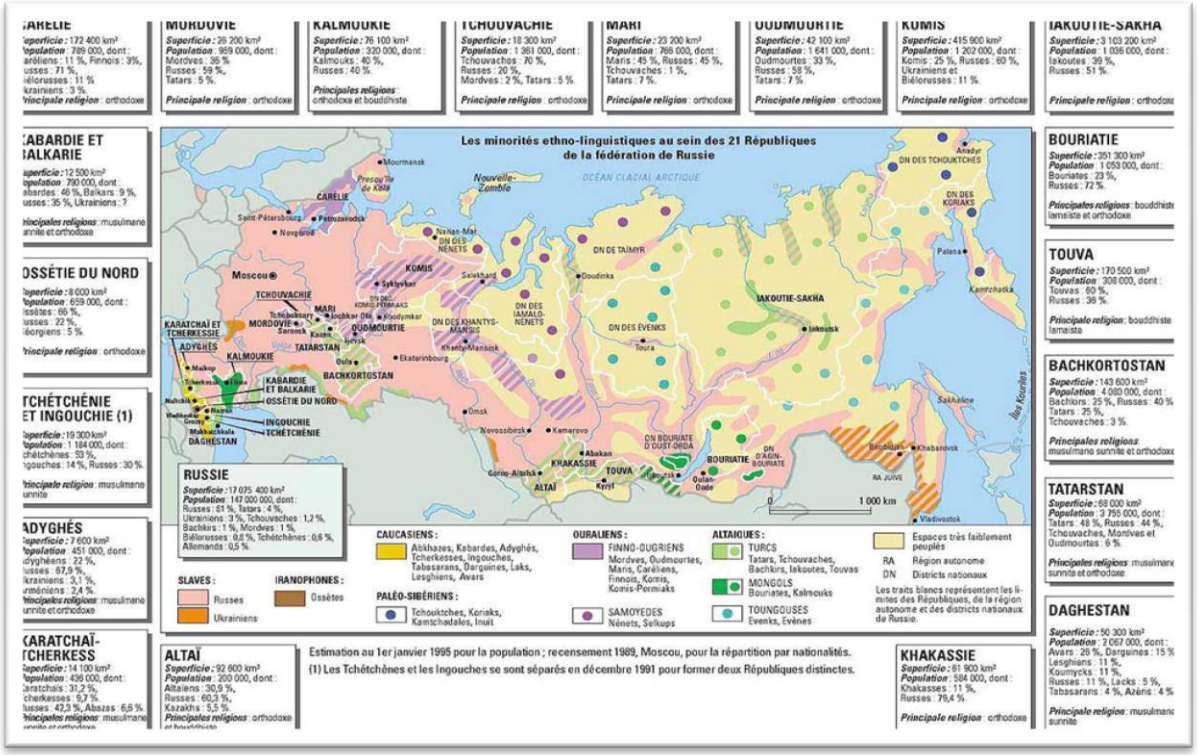

(الملحق 1): التكوين الاجتماعي لروسيا الاتحادية: احصاءات الأول من جانفي 1995.

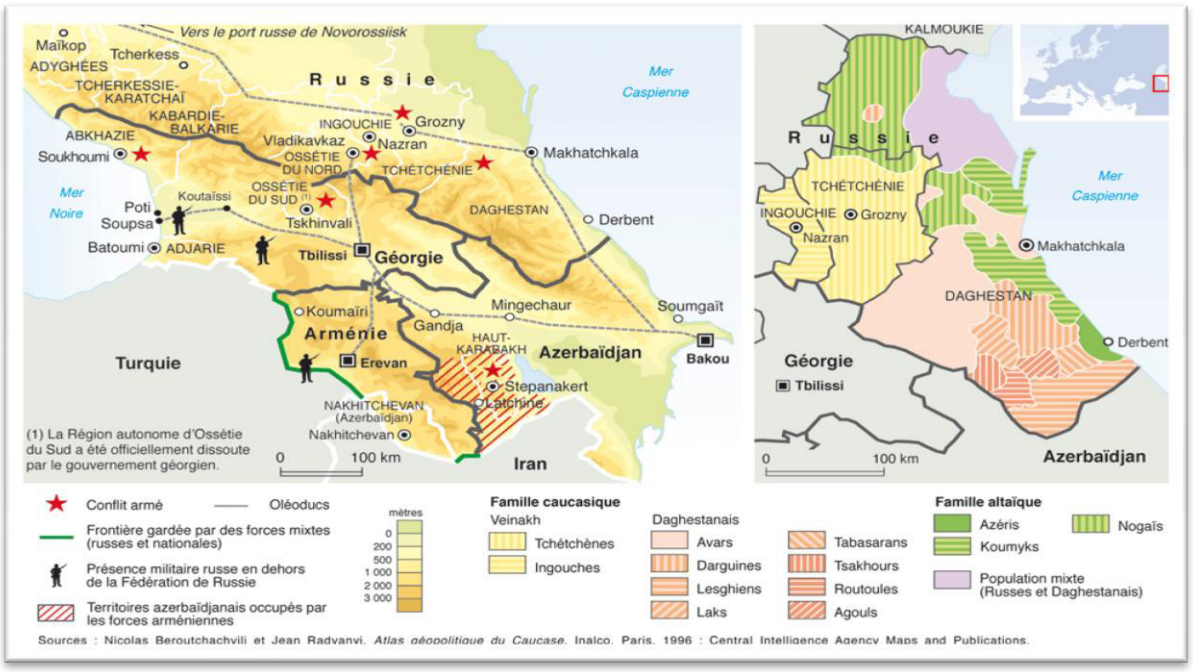

(الملحق 2): موقع إقليم الشيشان.

(الملحق 3): التحولات الجيوبوليتيكية مع انهيار يوغوسلافيا.

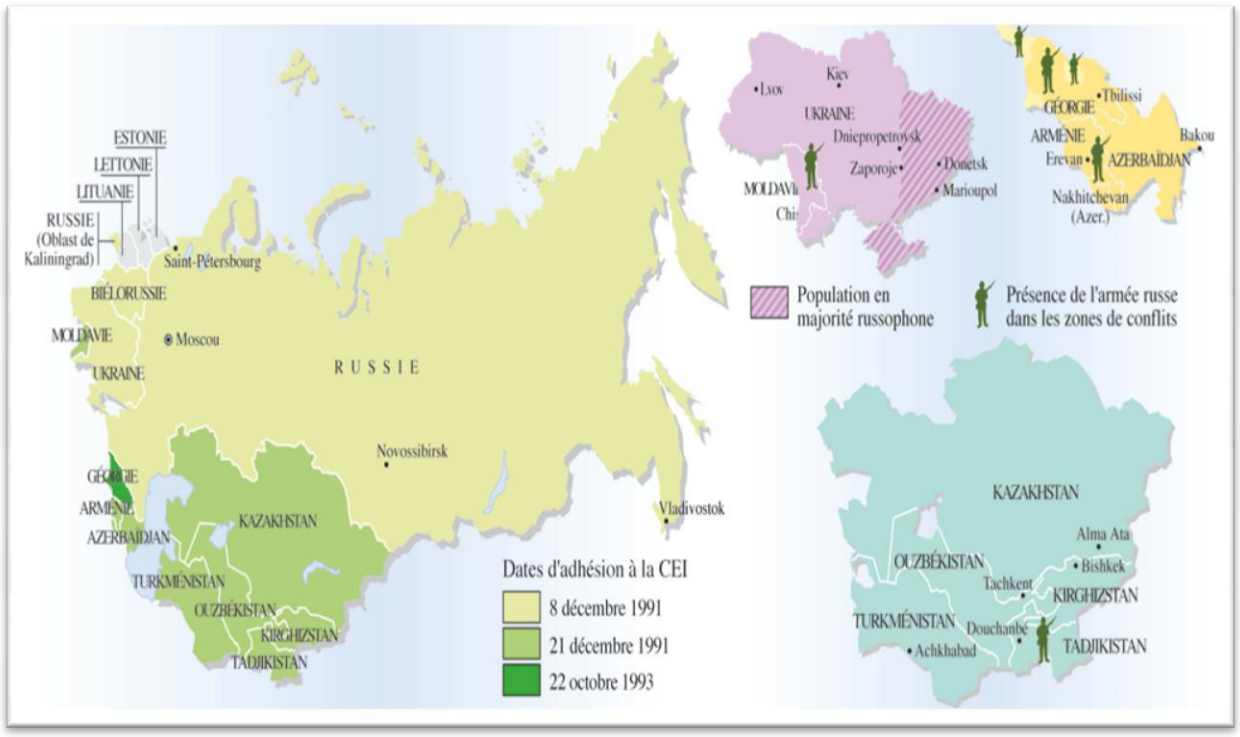

(الملحق 4): كومنولث الدول المستقلة.

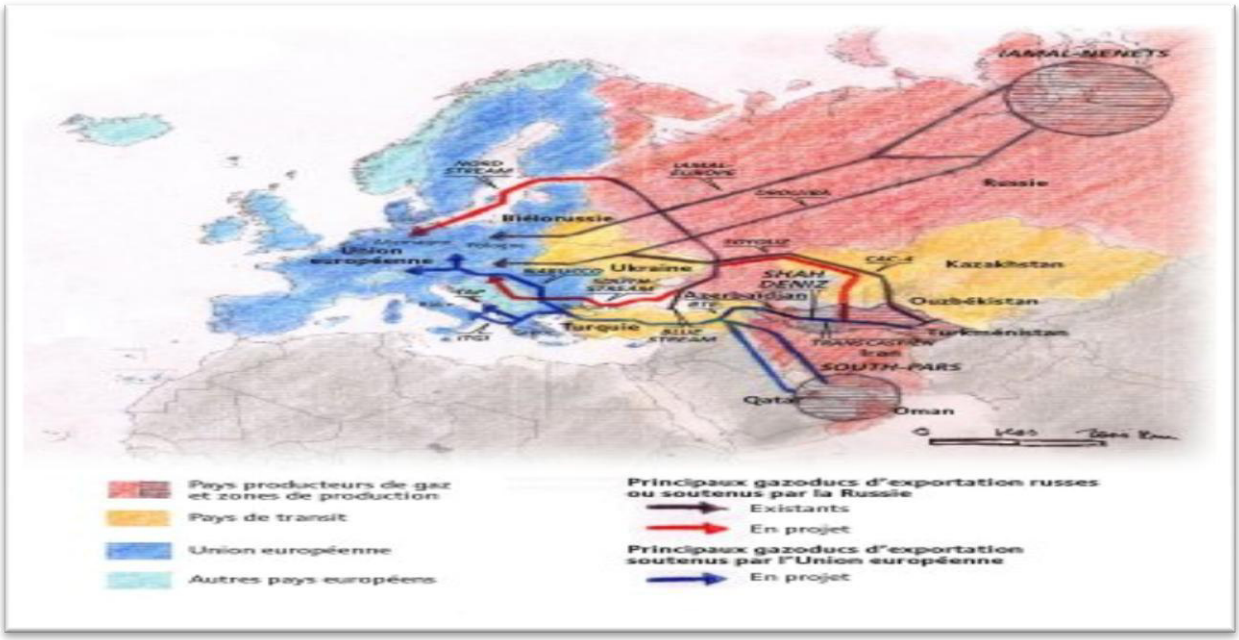

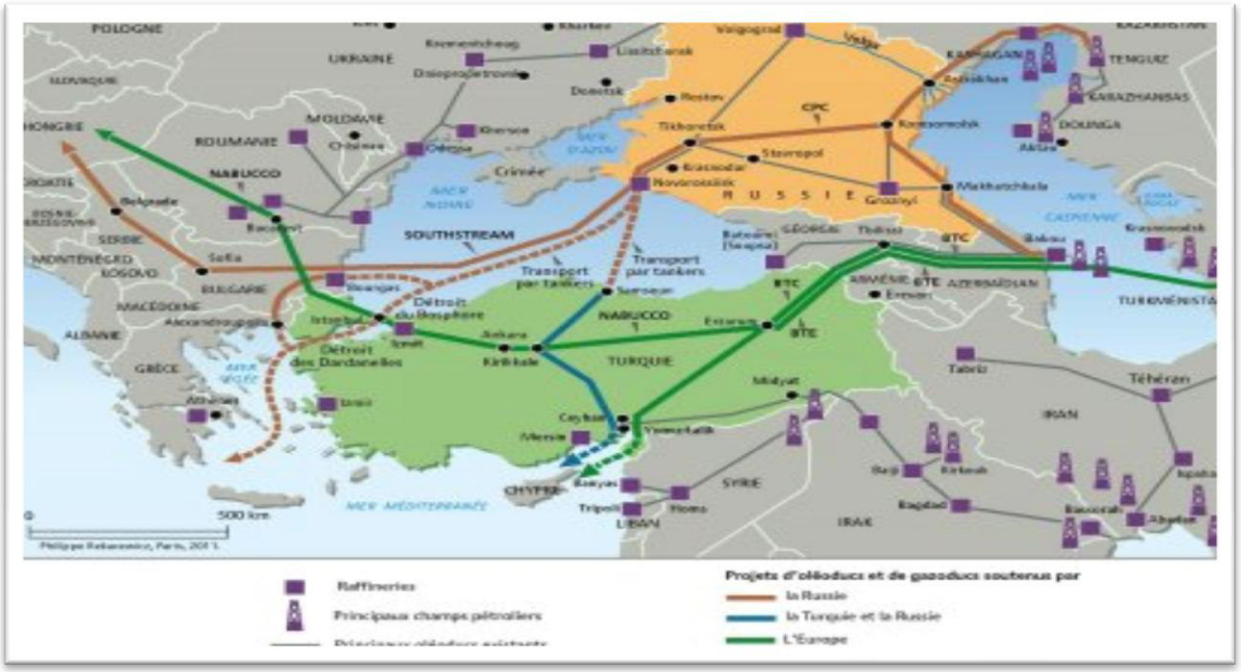

(الملحق 5): أهم المشاريع التنافسية على خطوط أنابيب نقل الغاز والبترول في أوروبا وآسيا الوسطى.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

الكتب باللغة العربية:

- أمجد، جهاد عبد الله. **التحوّلات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية**. دار المنهل اللبناني: الطبعة الأولى، 2011.
- الأمارة، لمى مضر. **الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (73)، الطبعة الأولى، مارس 2009.
- الهزايمة، محمد عوض. **قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى**. عمان: جامعة العلوم التطبيقية، الطبعة الأولى، 2005.
- النعيمي، أحمد نوري. **العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون**. المملكة الأردنية الهاشمية: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- الإقداحي، هشام محمود. **تحديات الأمن القومي المعاصر: مدخل تاريخي –سياسي**. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.
- السويدي، جمال سند. **قمة أبوظبي والمتغيرات الإقليمية، في: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.
- الشيخ، نورهان. **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية –الروسيّة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أبريل 1998.
- الغريب، فنسان. **مأزق الإمبراطورية الأمريكية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مارس 2008.
- بريجينسكي، زبيغنيو. **الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية**. بيروت: دار الكتاب العربي، 2007. (ترجمة: عمر الأيوبي).
- بريجنسكي،زبيغنيو. **رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية**. (ترجمة: مركز الدراسات العسكرية، الطبعة الثانية 1999)، (بدون اسم مترجم)
- بغدادي، عبد السلام إبراهيم. **الوحدة الوطنية ومشكل الأقليات في إفريقيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (63)، الطبعة الثانية، جانفي 2000.

- ولد أباه، السيد. **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001: الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
- موسى، محمد عبد الحليم. **الأسباب المؤدية لاختلال النظام الأمني والعوامل الواقية منها، الأمن العام وأثره في بناء الحضارة**. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المكتبة الأمنية، أبحاث الندوة العلمية السابعة عشر التي عقدت بالمركز، أبريل 1986.
- محمد، السيد سليم. **تحليل السياسية الخارجية**. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.
- محمد، يوسف عدس. **الحرب الشيشانية بين التأليف والتزييف**. القاهرة: دار المختار الإسلامي، 2003.
- مانكوف، جيفري. **أمن الطاقة الأوراسية: دراسات عالمية**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 89، الطبعة الأولى، 2010.
- نافعة، حسن. **دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل التحولات العالمية الراهنة في: الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- سعدي، محمد. **مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (58)، الطبعة الثانية، فيفري 2008.
- عبد الله، محمد مسعود. علي، عباس مراد. **الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية تطبيقية**. بنغازي-ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الطبعة الأولى، 2006.
- عبد القادر، حسين. **انشطار يوغوسلافيا**: دراسة تحليلية تاريخية. باريس: مركز الدراسات العربي-الأوروبي، الطبعة الأولى، 1996.
- عجوة، عاطف عبد الفتاح. **أثر انتشار الأمن في دفع مسيرة الأمة تحو التنمية الشاملة لمواجهة التحديات**. (الأمن العام وأثره في بناء الحضارة) المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المكتبة الأمنية، أبحاث الندوة العلمية السابعة عشر التي عقدت بالمركز، أبريل 1986.
- علي، عباس مراد. **مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 105، الطبعة الأولى، 2005.
- عرفة محمد أمين، خديجة. **الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، 2009.
- صالح مجيد، دياري. **التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافيا السياسية**. أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2010.

المجلات والدوريات:

- "عشرون عاما على سقوط حائط برلين..رحلة العودة إلى أوروبا"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 44، العدد (168)، أكتوبر 2009، ملف العدد، في:" الخريطة السياسية المتغيرة في فضاء ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي".
- "موارد بحر قزوين ..تنافس دولي متصاعد"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 45، العدد (180)، أبريل 2010.
- أبو بكر، داليا. "مفهوم الأمن القومي الروسي"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، "وثائق دولية"، العدد 140، أبريل 2000.
- الأصفهاني، نبية. "روسيا: تصاعد الليبرالية في القرن الجديد"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، العدد (140)، أبريل 2000.
- الدقوسي، أبو بكر. "العلاقات الروسية –الصينية ..محددات الخلاف وآفاق التعاون"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 42، العدد (170)، أكتوبر 2007.
- الحربي، سليمان عبد الله. مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، 2008.
- الشيخ، نورهان. **السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية** (دمشق، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 13، جانفي 1998)
- الشيخ، نورهان. "العلاقات الروسية –الأورو-أطلسية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 42، العدد (170)، أكتوبر 2007.
- دياب، أحمد. "التحدي الديموغرافي للقوة الروسية"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، العدد (170)، أكتوبر 2007.
- دياب، أحمد. "استقلال كوسوفو.. المواقف الإقليمية والدولية"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 43، العدد (172)، أبريل 2008.
- دياب، أحمد. "روسيا واللعبة الكبرى في آسيا"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 42، العدد 167، يناير 2007.
- طاهر، أحمد. "استغلال ثروات بحر قزوين ..الفرص والمعوقات"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، العدد (180)، أبريل 2010.

- محمود، أحمد إبراهيم. "الصناعات العسكرية الروسية ..تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 42، العدد (170)، أكتوبر 2007.
- مغاورى، شلبى علي. "الاقتصاد الروسي بين آليات السوق ورأسمالية الدولة"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 42، العدد (170)، أكتوبر 2007.
- سالتزان، لاي. "بوتين يسعى إلى بناء روسيا على أنقاض الولايات المتحدة الأمريكية"، **جريدة الأيام**، عن: **"لوس أنجولاس تايمز"**، العدد (2360)، في: 20-09-2013.
- سلامة، محمد معتز. العلاقات الأمريكية –الروسية وقمة فانكوفر، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، العدد (113)، جويلية 1993.
- سليم، محمد السيد. "التحولات الكبرى في السياسية الخارجية الروسية"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 42، العدد (170)، أكتوبر 2007.
- عبد الخالق، تيفين. أزمة تفكك الكومنولث: انعكاسات التنافس الدولي والإقليمي، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، العدد (120)، أبريل 1995).
- عبد المجيد، سعد. "أهداف ومرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 13، العدد (138)،أكتوبر 1999.
- عبد العاطي، عمرو. "أمن الطاقة ..تكلفة عسكرية متصاعدة"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 45، العدد (180)، أبريل 2010.
- عبد الصادق، عادل. "روسيا تدخل عصر تكنولوجيا المعلومات"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 42، العدد (170)، أكتوبر 2007.
- عابدين، السيد صديق. "السياسة الروسية في آسيا"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 42، العدد (170)، أكتوبر 2007.
- عوض، هدى. "اللغز الروسي"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 42، العدد (167)، جانفي 2007.
- عمار، دينا. "شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين..مسارات متنافسة"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، المجلد 45، العدد (180)، أبريل 2010.
- صالح، هاني. "كوسوفو.. تحديات مابعد الاستقلال"، **مجلة الأهرام ''السياسة الدولية''**، العدد (172)، أبريل 2008.

المذكرات بالعربية:

- بهلول، نسيم. **حرب العصابات الجديدة: من النظرية إلى التكتيك (دراسة حالة المقاومة الإسلامية الشيشانية)**. مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة": علوم سياسية وعلاقات دولية، فرع: علاقات دولية، 2006.
- ونوغي، مصطفى. **إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي**. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 3: علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: دراسات استراتيجية.
- حموم، فريدة. **الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية**. مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر3: علوم السياسية وعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2004.
- لخضاري، منصور. **استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011**. أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3: علوم سياسية وعلاقات دولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جويلية 2013.
- عيسات، فضيلة. **الأمن الإنساني في السياسة الخارجية الكندية بين الخطاب والواقع (1996-2010)**. مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر 3: تخصص: دراسات استراتيجية .
- قسوم، سليم. **الاتجاهات الجديدة في الدّراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر 3: علوم سياسية علاقات دولية، تخصص الاستراتيجية والمستقبليات، 2009- 2010.
- رماش، يوسف. **روسيا الاتحادية في البيئة الأمنية الدولية: التحديات والمواقف**. مذكرة ماجستير. المعهد الوطني للدراسات في الأمن الوطني "وزارة الدفاع الوطني" –الجزائر- دراسات استراتيجية وعلاقات دولية، 2010.
- تاحي، طارق. **مفهوم الأمن بين الفرد والدولة: دراسة في تطور مفهوم ومجالات الأمن**. مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر 3: علوم السياسية وعلاقات دولية، فرع: علاقات دولية، 2006.

المواقع الالكترونية:

- أحمد الحاج، عاصم فتح الرحمن. "التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية"، **نشر في سودانيل**، في: 03-07-2010.

(www.sudanile.com/.../16577-2010-07-03-16-06-36.h...)

- البيطار، خليل. "إفريقيا ولعبة الصراعات الدولية المحتدمة"، **نشر في سودان سفاري**، في: 06-03-2011.

(www.sudaress.com/sudansafari/10430)

المقابلات:

- **مقابلة مع السيدة رئيسة مكتب روسيا**، (وزارة الشؤون الخارجية)، في إطار تربص المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، في:(26-9- 2013).

الكتب باللغة الفرنسية:

- *Banque Mondiale,* ***Briser la spirale des conflits : guerre civile et politique de développement****, traduit de l'américain par Monique-Berry, Intelligences citoyennes, Nouveaux Horizons (De Boeck), Première Edition Paris 2005.*
- *Badi-Bertrand,* ***La fin des territoires****, L'espace du politique (Paris : Fayard, 1995).*
- *DU-MOULIN–André, MATHIEU-Raphael,* ***Le PESD de l'opératoire à l'identitaire****, Editions Bruylants Emile, Bruxelles 2006.*
- *FAVENNEC-Pierre,* ***Géopolitique de l'énergie : besoins, ressources, échanges mondiaux****, Editions Technip, IFP publications, Paris 2007.*
- *HUNTINGTON-P-Samuel,* ***Le choc des civilisations****, Editions Odile Jacob/Histoire, Paris, mai 2000.*
- *RADUANYI-Jean,* ***La nouvelle Russie****, 4ème Edition, Armand Collin, Collection U, Paris 2007.*
- *RENNER-Michael,* ***Combat pour la survie : dégradation de l'environnement, affrontements sociales, le nouvel âge de l'insécurité****, Traduit de l'américain par Monique –Berry, Nouveaux Horizons, avril 2004.*
- *THOREZ-Pierre,* ***La Russie****, Editions Sedes/CNED, Paris 2007.*

- *TRENBLAYE- Jean –Marie,* ***Extrait du livre : Nicolas Machiavel (1521)/L'art de la guerre****, Edition électronique, Chicoutimi, Québec 2002, p. 4.*
- *TZU -Sun,* ***L'art de la guerre : les treize articles****, Traduits par le père Amiot, Edition du groupe « Ebooks libres et gratuits », Février 2005.*
- *WEIBEL-Ernest,* ***Histoire et géopolitique des Balkans de 1800 à nos jours****, Editions Ellipses, Collection l'Orient Politique, Paris 2002.*
- *YAKEMTCHOUK-Romain,* ***La politique étrangère de l'Union-Européenne****, Editions l'Harmattan, Paris 2005.*

الكتب باللغة الانجليزية:

- *DE-HAAS -Marcel,* ***Russia s Foreign Security Policy in the 21st Century: Putin, Medvedev and beyond****, Routledge Editions, First published, New-York 2010.*

المعاجم والقواميس:

- *ALAIN- Rey, DEBOVE-Josette Rey,* ***Le Petit Robert 2011****, dictionnaire alphabétique et analogique de la langue française, Nouvelle édition millésime Paris 2011.*
- *EVANS-Graham, NEWNHAM-Jeffrey,* ***Dictionary of international relations****, The Penguin Reference, London-England 1998.*
- *WEHMEIER -Sally, The Oxford Avanced Laerner's:* ***Dictionary of Current English****, Oxford University Press, Seventh Edition 2006.*

المذكرات باللغة الفرنسية:

- *BONVILLAIN-Denis,* ***La Russie face à sa défense****, mémoire pour l'obtention d'un diplôme/ politique et administration/ carrières européennes, l'institut d'études politiques de Lyon, septembre 2006.*
- *Romain-Claudel,* ***Les relations russo-américaines à l'épreuve du projet de bouclier antimissile des Etats-Unis en Europe de l'Est****, Diplôme Universitaire d'Etudes Européennes, IEP de Lyon (septembre 2008).*

المجلات والدوريات بالأجنبية:

- *BALDWIN-A-David. The concept of security, British International Studies Association.* ***Review of International Studies*** *(1997), n°=23, 5-26.*
- *Bloch-Trenin. L'élargissement de l'OTAN vu de Moscou.* ***Persée revue****/ In: Politique étrangère N°2 - 2002 – 67ème année.*
- *CAGNAT-René. La Russie et « le chaudron » centrasiatique.* ***Diplomatie*** *n°47, (novembre –décembre 2010).*
- *KELLNER-Thierry, «L'action de la Chine en Asie Centrale »,* ***Diplomatie*** *n°47, (novembre-décembre 2010).*
- *KLOTZ-Audie, Lynch-Cecelia, Le constructivisme dans la théorie des relations internationales, Traduit de l'anglais par Rachel-Bouyssou et Marie Claude Smouts,* ***Persée Editions*** *(La cours de la recherche), Critique internationale n°2-1999.*
- *LATSA-Alexandre, Déclin démographique russe : la solution sera dans la croissance, Observatoire Stratégique et Economique de l'espace post-soviétique,* ***IRIS*** *septembre 2011.*

- *ROUBINSKI-Youri, « La Russie et l'OTAN : une nouvelle étape ? ». **Persée revue**, In: Politique étrangère N°4 - 1997 - 62e année.*

الجرائد باللغة الأجنبية:

- *BOON VON OCHSSEE-Timothy, SMEENK- Tom. « Guerre du gaz » : la Russie sur tous les fronts. **Le Monde Diplomatique** (aout 2011).*
- *DESCAMPS-Philippe. La Russie en voie de dépeuplement, **Le Monde Diplomatique** (juin 2011).*
- *KANDIYOTI-Rafael. Gaz : l'Europe trébuche sur le couple russo-turc, **Le Monde Diplomatique** (mars 2011).*

- ***Interview** :*
  ***David Pujadas avec Vladimir Poutine** (en tant que Premier Ministre), (**France 2**), reportage de : L-Boussie, B-Vignais, T-Tarassenkova, V-Sidorov.*
  (www.youtube.com/watch?v=akTt3GR9BTM(